

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

(أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية )

(دراسة مقارنة مع المصارف التجارية لعينة من المصارف الأردنية للمدة 1996-2011)

قدمها

مؤيد محمد عبد عيد البعيجي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة  
الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور عباس كاظم جاسم الداعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ  
الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ  
اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا  
سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا  
خَالِدُونَ ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة - آية (275)

## الإهداء

إلى من حمل راية الإصلاح في أمة جده  
الأمام أبي عبد الله الحسين .... عليه السلام  
وإلى أخيه رمز الإباء والوفاء  
أبي الفضل العباس .... عليه السلام

إلى / من قال الله تعالى بحقهما

( وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً )

والداي رحمهما الله

إلى / ينابيع الإخلاص والوفاء

أخوتي وأخواتي ..... فخراً واعتزازاً

إلى / من شاركوني معاناة الحياة

زوجتي الغالية..... حباً وتقديراً

وأولادي..... رعاهم الله وحفظهم

إلى / كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي تجلى للقلوب بالعظمة, واحتجب عن الأبصار بالعزة, واقتدر على الأشياء بالقدرة فلا الأبصار تثبت لرؤيته, ولا الأوهام تبلغ كنه عظمته , تجبر بالعظمة والكبرياء, وتعطف بالعز والبر والجلال , وتقديس بالحسن والجمال , وتمجد بالفخر والبهاء, وتجلل بالمجد والآلاء واستخلص بالنور والضياء, خالق لانظير له, وأحد لا ند له, ووحد لا ضد له, وصمد لا كفو له. والحمد لله الذي منّ علينا بمحمد نبيه صلى الله عليه وآله دون الأمم الماضية والقرون السالفة بقدرته التي لاتعجز عن شيء وان لطف , فختم بنا على جميع من ذرأ, وجعلنا شهداء على من جحد, وكثرنا بمنه على من قل, اللهم فصل على محمد أمينك على وحيك, ونجيبك من خلقك و صفيك من عبادك, أمام الرحمة وقائد الخير ومفتاح البركة.

أما بعد .... أقدم شكري وامتناني وتقديري إلى الأستاذ المساعد الدكتور عباس كاظم جاسم الدعمي الذي أحب الخير للناس كما أحبه لنفسه عاملا بحديث اشرف الخلق رسول الله محمد صلى الله عليه وآله الأطهار (حب لأخيك ماتحب لنفسك) والذي رغبتني لأن أكمل الدراسة الأولية في كلية الإدارة والاقتصاد ومن ثم تشجيعه لي لأن أكمل الدراسات العليا ومن ثم تشريفه لي بكونه مشرفا على رسالة الماجستير . أقف شاكرا لفضل الله وفضل رسوله وفضل أستاذي الذي أخذ بيدي من ظلام الجهل إلى نور العلم . جزاه الله خير جزاء المحسنين .

كما أقدم خالص شكري وامتناني وتقديري إلى الأساتذة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء نقدهم البناء وتقويم ماجاء فيها مما يجليها عن الخطأ لتحقيق المنفعة المثلى خدمة للعلم وأسأل الله أن يوفقهم لما فيه الخير والصلاح.

كما أقف بكل احترام وتقدير لأعلن شكري وتقديري إلى أساتذتي الكرام عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور علاء فرحان طالب والسيد معاون العميد للشؤون العلمية الأستاذ المساعد الدكتور مهدي سهر الجبوري و الأستاذ المساعد الدكتور حميد عبيد ورئيس وأساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية وأساتذته الدكتور حيدر يونس الموسوي والأستاذ الدكتور حاكم محسن والأستاذ الدكتور محسن أراجحي والأستاذ الدكتور عبد الحسين حسن والأستاذ المساعد أكرم محسن الياسري والأستاذ الدكتور طلال الجلجوي و الدكتور ميثم ربيع الحسناوي على إرشاداته القيمة والى الأستاذ المساعد الدكتور عامر عمران المعموري و الأستاذ المساعد الدكتور محمد وفي الشمري والدكتور حيدر طعمه والدكتور محمد علي أبو جناح و المدرس عادل عباس عبد حسين الجنابي والمدرس عبد الفتاح جاسم زعلان والمدرس أحمد كاظم بريس .

وأقدم شكري إلى رئيس قسم العلوم المالية في كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية الأستاذ المساعد الدكتور أحمد ياسين والى جميع أساتذتي الذين أجهدوا أنفسهم لخدمة العلم جزاهم الله خيرا . والى الأستاذ الدكتور نوري عبد الرسول الخاقاني

وأقدم شكري إلى زملائي في دراسة الماجستير (محمود حيدر و مصطفى وعباس ونور وهبة وزينب وسرى)

وعرفانا بالجميل أتقدم بالشكر والامتنان إلى أمجد ماجد حميد على مواقفه النبيلة

كما أقدم شكري وامتناني إلى الأخ جاسم محمد عبيد على الأخوة النبيلة والأخ رياض والى  
رفقائي ضياء , ماجد , محمد رضا , والحاج كاظم جواد

كما أقدم شكري إلى منتسبي مكتبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد ومنتسبي المكتبة  
الحسينية ومنتسبي مكتبة العتبة العباسية المطهرتين على الخدمات الجليلة المقدمة منهم وفقهم الله  
جميعا لخدمة العلم .

وختاما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون والمساعدة لي شاكرا تعاونهم ووقفهم الله  
بفضله ومنه إنَّه أرحم الراحمين

الباحث

رقم الصفحة	فهرس المحتويات	التسلسل
48 – 8	الفصل الأول التأطيرات النظرية والأبعاد لمخاطر التوظيف في المصارف الإسلامية	
26 – 8	المبحث الأول الأبعاد النظرية في المصرف الإسلامي	
8	مقدمة	
11 – 9	نشأة المصارف الإسلامية	1-1-1
12 – 11	ضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية	2-1-1
16 – 12	مصادر الأموال في المصارف الإسلامية	3-1-1
16	الوظائف الأساسية للمصرف الإسلامي	4-1-1
21 – 16	الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية	5-1-1
23 – 21	أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية	6-1-1
26 – 24	علاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية	7-1-1
26	مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	8-1-1
41 – 27	المبحث الثاني الإطار النظرية والأبعاد لمخاطر توظيف الأموال في المصارف الإسلامية	
28 – 27	مفهوم الائتمان	1-2-1
28	مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية	2-2-1
29 – 28	المعايير التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تقديم التمويل	3-2-1
30	أساليب قياس مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية	4-2-1
40 - 30	المخاطر الائتمانية لأهم الصيغ الاستثمارية الإسلامية	5-2-1
41 - 40	التحوط من المخاطر في المصارف الإسلامية	6-2-1
48 - 42	المبحث الثالث المفاهيم الأخلاقية في المصارف الإسلامية	

42	مفهوم الأخلاق في الشريعة الإسلامية	1-3-1
44 - 42	الضوابط الخلقية للمستثمر	2-3-1
44	البيوع المحرمة	3-3-1
46 - 44	المخاطر الأخلاقية	4-3-1
48 - 47	الحد من المخاطر الأخلاقية	5-3-1
91 - 49	<b>الفصل الثاني</b> التأطيرات النظرية والأبعاد لمخاطر التوظيف في المصارف التجارية	
57 - 49	<b>المبحث الأول</b> الأبعاد النظرية للمصارف التجارية	
50 - 49	ماهية المصرف التجاري	1-1-2
53 - 50	مصادر واستخدامات الأموال في المصرف التجاري	2-1-2
53	أدوات الاستثمار في المصارف التجارية	3-1-2
54 - 53	اتفاقيات بازل لتنظيم رأس المال	4-1-2
55 - 54	الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال	5-1-2
57 - 55	المصرف المركزي وأدوات السياسة النقدية	6-1-2
79 - 58	<b>المبحث الثاني</b> الأبعاد النظرية لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية	
59 - 58	مفهوم الخطر المالي	1-2-2
66 - 59	أنواع المخاطر	2-2-2
68 - 66	أنواع الائتمان في المصارف التجارية	3-2-2
68	مفهوم التصنيف وأهميته	4-2-2
69 - 68	نماذج إدارة الائتمان	5-2-2
69	التصنيف (التدرج الائتماني)	6-2-2
72 - 70	نماذج مخاطر الائتمان المصرفي	7-2-2
77 - 72	توضيح بعض معايير الائتمان المصرفي	8-2-2
79 - 77	قياس درجة الفشل المالي باستخدام نموذج التمان	9-2-2

91 – 80	<b>المبحث الثالث</b> <b>التحوط في المصرف التجاري من المخاطر الائتمانية</b>	
81 – 80	المشتقات الائتمانية	1-3-2
88 – 81	أنواع المشتقات الائتمانية	2-3-2
88	التأمين	3-3-2
89 – 88	تأمين الائتمان	4-3-2
91 - 89	الفقاعة الائتمانية	5-3-2
119 - 92	<b>الفصل الثالث</b> <b>تحليل واقع نشاط المصارف الإسلامية والتجارية</b> <b>(عينة من المصارف الأردنية للمدة 2011-1996)</b>	
101 – 92	<b>المبحث الأول</b> <b>تحليل واقع النشاط المصرفي للمصرف الإسلامي الأردني للمدة</b> <b>((2011-1996))</b>	
92	نشأة المصرف الإسلامي الأردني	1-1-3
95 – 92	نمو بعض نسب المصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)	2-1-3
97 – 96	تحليل صيغ الاستثمار في المصرف الإسلامي الأردني	3-1-3
98 – 97	أهم مؤشرات الربحية في المصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)	4-1-3
99 – 98	تحليل نسب السيولة السريعة للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)	5-1-3
101 - 100	نموذج ادوارد التمان لقياس الفشل المالي للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)	6-1-3
108 – 102	<b>المبحث الثاني</b> <b>تحليل واقع النشاط المصرفي لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)</b>	
102	مصرف الأردن التجاري	1-2-3
104 – 102	نمو بعض نسب مصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)	2-2-3
105	تحليل صيغ الاستثمار في مصرف الأردن التجاري	3-2-3
106 – 105	أهم مؤشرات الربحية في مصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)	4-2-3
107 – 106	تحليل نسب السيولة السريعة لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)	5-2-3
108 – 107	نموذج ادوارد التمان لقياس الفشل المالي لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)	6-2-3
119 – 109	<b>المبحث الثالث</b> <b>تحليل واقع نشاط المصرف الأهلي الأردني التجاري للمدة (2011-1996)</b>	



109	المصرف الأهلي التجاري	1-3-3
112 – 110	نمو بعض النسب للمصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)	2-3-3
113 – 112	تحليل صيغ الاستثمار في المصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)	3-3-3
114 – 113	أهم مؤشرات الربحية في المصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)	4-3-3
115 – 114	نموذج ادوارد التمان لقياس الفشل المالي للمصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)	5-3-3
116	مقارنة نسب النمو لعينة المصارف محل الدراسة للمدة (2011-1996)	6-3-3
119 – 117	مقارنة بين المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في الأردن للمدة (2011-1996)	7-3-3
144 – 120	<b>الفصل الرابع</b> قياس اثر مخاطر الائتمانية على صيغ الاستثمارية (عينة من المصارف الأردنية للفترة 2011-1996 )	
126 – 120	<b>المبحث الأول</b> الوصف القياسي العام	
120	تركيب النموذج الاقتصادي	1-1-4
123 – 120	بناء النماذج القياسية	2-1-4
126 – 123	البيانات الخاصة بالدراسة	3-1-4
136 – 127	<b>المبحث الثاني</b> تقدير اثر المخاطر الائتمانية وتحليلها في الصيغ الاستثمارية للمصارف عينة الدراسة	
130 – 127	اختبارات المصرف الإسلامي الأردني	1-2-4
133 – 130	اختبارات مصرف الأردن التجاري	2-2-4
136 – 133	اختبارات المصرف الأهلي التجاري	3-2-4
144 – 137	<b>المبحث الثالث</b> تحليل النتائج ومقارنتها	
138 – 137	تحليل نسب السيولة والربحية ونموذج التمان ومقارنتها	1-3-4
142 - 139	التنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2021- 2012)	2-3-4
144 - 143	نتائج الاختبارات للنماذج الإحصائية الداخلة في النموذج	3-3-4
145	الاستنتاجات	
146	التوصيات	
152 – 147	المصادر	
155 - 153	الملاحق	

فهرس الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	الأدوات الرقابية للمصرف المركزي على الائتمان	1
69	تصنيفات ستا ندر أند بورز	2
74	أصناف الدرجات التي تعتمد على ثلاثة عوامل من معيار c5	3
74	أصناف المخاطرة والقيم التقديرية	4
93	نمو بعض النسب المالية للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (-2011-1996)	5
97	استثمارات المصرف الإسلامي و نسب النمو بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)	6
98	نسبة العائد إلى حقوق الملكية ROE ونسبة العائد على الموجودات RoA للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)	7
99	قياس نسبة السيولة السريعة للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)	8
101	قيمة Z للمصرف الإسلامي الأردني حسب نموذج التمان للمدة (2011-1996)	9
102	نمو بعض النسب المالية لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)	10
105	استثمارات مصرف الأردن ونسب النمو بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)	11
106	نسبة العائد إلى حقوق الملكية ROE ونسبة العائد على الموجودات RoA لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)	12
107	قياس نسبة السيولة السريعة لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)	13
108	قيمة Z لمصرف الأردن حسب نموذج التمان للمدة (2011-1996)	14
110	نمو بعض النسب المالية للمصرف الأهلي للمدة (2011-1996)	15
113	استثمارات المصرف الأهلي مع نسب النمو بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)	16
114	نسبة العائد إلى حقوق الملكية ROE ونسبة العائد على الموجودات RoA للمصرف الأهلي للمدة (2011-1996)	17
115	قيمة Z للمصرف الأهلي حسب نموذج التمان للمدة (2011-1996)	18
116	معدلات نمو المصارف (عينة الدراسة)	19

117	النسب المئوية للموجودات والودائع والتسهيلات بين المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في الأردن للمدة (2011-1996)	20
124	المتغيرات التابعة وهي الاستثمارات بالدينار الأردني والمتغيرات المستقلة وهي نسب Rose للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)	21
125	المتغيرات التابعة وهي الاستثمارات بالدينار الأردني والمتغيرات المستقلة وهي نسب Rose لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)	22
126	المتغيرات التابعة وهي الاستثمارات بالدينار الأردني والمتغيرات المستقلة وهي نسب Rose للمصرف الأهلي للمدة (2011-1996)	23
127	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار للمصرف الإسلامي الأردني (المرابحة للأمر بالشراء)	24
128	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار للمصرف الإسلامي الأردني (المضاربة والمشاركة)	25
129	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار للمصرف الإسلامي الأردني (كمبيالات التمويل)	26
130	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار لمصرف الأردن (الحسابات الجارية المدينة)	27
131	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار لمصرف الأردن (القروض والكمبيالات)	28
32	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار لمصرف الأردن (بطاقات الائتمان)	29
133	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار للمصرف الأهلي (الحسابات الجارية المدينة)	30
134	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار للمصرف الأهلي (القروض والكمبيالات)	31
135	نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار للمصرف الأهلي (بطاقات الائتمان)	32
137	معدل الانحراف المعياري لمؤشر السيولة والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ودرجة التمان للمدة (2011-1996)	33
140	قيمة Z لقياس درجة الفشل المالي التقديرية حسب نموذج التمان للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2021-2012)	34
141	قيمة Z لقياس درجة الفشل المالي التقديرية حسب نموذج التمان لمصرف الأردن للمدة (2021-2012)	35
142	قيمة Z لقياس درجة الفشل المالي التقديرية حسب نموذج التمان للمصرف الأهلي للمدة (2021-2012)	36
143	مؤشرات المخاطر الائتمانية للمصارف (عينة الدراسة) للمدة (2011-1996)	37

فهرس الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	آلية تطبيق التوريق في المصارف الإسلامية	20
2	المعايير التي تعتمدها المصارف الإسلامية في تقديم التمويل	28
3	صيغة المشاركة والمخاطر التي تتضمنها	32
4	صيغة المضاربة والمخاطر التي تتضمنها	34
5	صيغة المرابحة والمخاطر التي تتضمنها	36
6	صيغة الإجارة والمخاطر التي تتضمنها	37
7	صيغة الاستصناع والمخاطر التي تتضمنها	38
8	صيغة السلم والمخاطر التي تتضمنها	39
9	مصادر واستخدامات الأموال في المصرف التجاري	50
10	الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال	55
11	أنواع المخاطر	59
12	مخاطر السيولة	61
13	أنواع الائتمان الذي تقدمه المصارف	67
14	أوزان المخاطرة التي تعتمد على ثلاث درجات من معيار C5	75
15	نسب ادوارد التمان للتنبؤ بالفشل المالي	78
16	تحوط المستثمر في المقايضات الائتمانية	82
17	مقايضات العائد الكلي	84
18	خيارات الهامش الائتماني	85

86	أدوات الدين المترابطة	19
87	التزامات الدين المضمونة CDO	20
90	انخفاض أسعار الفائدة للقروض العقارية وارتفاع أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية	21
91	انخفاض أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد	22
94	نمو موجودات المصرف الإسلامي للمدة (2011-1996)	23
94	نمو حقوق الملكية المصرف الإسلامي للمدة (2011-1996)	24
95	نمو صافي الربح المصرف الإسلامي للمدة (2011-1996)	25
95	نمو ودائع المصرف الإسلامي للمدة (2011-1996)	26
103	نمو موجودات مصرف الأردن للمدة (2011-1996)	27
103	نمو حقوق الملكية مصرف الأردن للمدة (2011-1996)	28
104	نمو صافي الأرباح مصرف الأردن للمدة (2011-1996)	29
104	نمو ودائع مصرف الأردن للمدة (2011-1996)	30
110	نمو موجودات المصرف الأهلي للمدة (2011-1996)	31
111	نمو حقوق الملكية للمصرف الأهلي للمدة (2011-1996)	32
111	نمو صافي الأرباح للمصرف الأهلي للمدة (2011-1996)	33
112	نمو ودائع المصرف الأهلي للمدة (2011-1996)	34
118	نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى مجموع الموجودات للمصارف التجارية العاملة في الأردن للمدة (2011-1996)	35
118	نسبة الودائع في المصارف الإسلامية إلى مجموع الودائع للمصارف التجارية العاملة في الأردن	36
119	نسبة التسهيلات المقدمة من المصارف الإسلامية إلى مجموع التسهيلات المقدمة من المصارف التجارية العاملة في الأردن للمدة (2011-1996)	37
123	مؤشرات المخاطر الائتمانية على المصارف عينة الدراسة	38
138	قيمة Z لنموذج التمان للمصارف عينة الدراسة	39

رقم الصفحة	فهرس الملاحق	رقم الملحق
153	البيانات التقديرية لقياس درجة الفشل المالي للمصرف الاسلامي للمدة (2021-2012)	1
154	البيانات التقديرية لقياس درجة الفشل المالي لمصرف الأردن للمدة (2021-2012)	2
155	البيانات التقديرية لقياس درجة الفشل المالي للمصرف الأهلي للمدة (2021-2012)	3

### الملخص:

أهمية الدراسة إن نجاح إدارة مخاطر الائتمان يعني زيادة كفاءة البنك الإسلامي في إدارة أموال المستثمرين وبالتالي زيادة قدرة البنك الإسلامي على تحقيق الجانب التنموي للمجتمع وزيادة قدرته التنافسية وتحقيق المبدأ. الاستمرارية هي إدارة المخاطر أداة مهمة في اتخاذ قرارات الاستثمار جيدة. التحدي الذي يواجه المؤسسات المالية والمصرفية الدولية وظهور أهمية الفكر الإسلامي في ساحة المالية العالمية وخاصة بعد أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي ضربت السوق الأمريكية (2007) ، والتي تركت آثارًا سلبية كبيرة بما في ذلك نقطة ضعف في إدارة المخاطر المالية التي يتبعها النظام الرأسمالي ويجذب الكثير من البنوك التقليدية لتوفير أدوات التمويل الإسلامية وبالتالي يسلط الضوء على فرصة للنظام الإسلامي لوضع البديل الإسلامي في التحول وإدارة المخاطر.

ينشأ الجدل حول مشكلة مخاطر الائتمان على البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية ، وقد أشارت بعض الدراسات إلى زيادة تأثير مخاطر الائتمان على البنوك الإسلامية على مستوى أعلى من البنوك التجارية ، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية تؤكد في معاملاتها المالية على الاكتتاب. المكاسب والخسائر وعدم التعامل مع معدلات الفائدة الربوية بافتراض الدراسة زيادة مخاطر الائتمان من التأثير السلبي على البنوك الإسلامية

أكثر من صيغ البنوك التجارية المختلفة للاستثمار ، الاختلاف بعد البنوك  
مخاطر الائتمان في كل من البنوك التجارية والصيغ الإسلامية  
الاستثمارية المختلفة ، أثر معادلات المخاطر الائتمانية الاستثمارية  
المختلفة لكل من البنوك الإسلامية والتجارية.

## الفصل الأول

"التأطيرات النظرية وأبعادها لمخاطر التوظيف في المصارف الإسلامية"



## المبحث الأول

الأسس الفلسفية للمصارف الإسلامية

## المبحث الثاني

" الأسس النظرية لمخاطر توظيف الأموال للمصارف الإسلامية "

## المبحث الثالث

المفاهيم الأخلاقية في المصارف الإسلامية

## المبحث الأول

### الأسس الفلسفية للمصارف الإسلامية

#### مقدمة

فرضت المؤسسات المالية والمصرفية نفسها كحلقة وصل بين مختلف أنواع الزبائن، والتي تقوم بتجميع الأموال من القطاعات ذات الفائض المالي وتمنحه إلى القطاعات ذات العجز المالي والذي يمثل دورا في غاية الأهمية من ناحية تقليل تكاليف المعاملات والمعلومات ومراقبة مدى المخاطر التي تتعرض لها رؤوس الأموال والعامل الأكثر أهمية هو تخصيص الأموال للقطاعات المختلفة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد . لذا تبرز أهمية دور تلك المؤسسات المالية ومنها المصارف المنتشرة في جميع بلدان العالم هذا الدور سواءاً كان في بلدان تؤمن بالأنظمة الرأسمالية وتتبعها أم تؤمن بالاشتراكية فضلاً عن الإسلامية، إذ تقدم المصارف خدماتها المختلفة طبقاً للنظام الذي تعمل فيه .

وقد تعرضت المصارف التجارية في الأونة الأخيرة خصوصا بعد تعرض النظام المالي العالمي لازمات مالية متتالية كان السبب الرئيسي سوء الإدارة المصرفية والسياسات المالية والنقدية. ومما دفع بالفرد المسلم بطلب الخدمات المصرفية للحاجة الضرورية لتعاملاته المالية لالتصاقها بجميع الأنشطة الاقتصادية التي جعلت أمامه خيارين أما التعامل وفق الأنظمة التي تخالف الشريعة الإسلامية أو الامتناع وعدم التعامل إلا في حدود معينة، من هنا ظهرت المصارف الإسلامية لتسد الحاجة الضرورية للمجتمع المسلم ولتبرز الشخصية الإسلامية وما تحمله من أفكار رصينة تعالج كثيراً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ويكون لها حضوراً على الساحة العالمية كفكر يرقى على النظام الاشتراكي أو النظام الرأسمالي .

وتناولت الكثير من الدراسات المصارف الإسلامية وركزت على الصيغ الاستثمارية ومدى توفير أدوات تمويلية لتسد حاجة السوق من التمويل والذي يجب أن ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية والذي يعد كبديل للقروض التي تقدمها المصارف التجارية إلا أن المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ولاسيما في المجالات الائتمانية تكون بالغة الأهمية فالمودعون على الرغم من وجود الرغبة لديهم في الاستثمار في صيغ الاستثمارية الإسلامية والتي تتضمن مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر فإن هؤلاء المودعين لا يرغبون بالمخاطر التي تسبب خسارتهم مما يؤدي إلى فقدان المصرف ثقة الجمهور التي يمكن أن تسبب في إفلاسه فضلاً عن ذلك أن صيغ الاستثمار يجب أن تقترب بمخاطرة متوائمة مع الأرباح المتحققة أي إن المخاطرة لايمكن التخلص منها لذلك فإن دراسة المخاطر لصيغ التمويل الإسلامية يساعد على تجنب المخاطر غير المرغوبة بما يضمن توفير الأمان للمودعين ونجاح المصرف .

### 1-1-1-1 -- نشأة المصارف الإسلامية

ظهرت المؤسسات المالية الإسلامية كتنظيم تم العمل به في ماليزيا إذ تم إنشاء صناديق الادخار التي تستبعد الفائدة من عملها عام 1940 , وفي باكستان تبلورت فكرة وضع الأساليب التمويلية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية عام 1950 , وتعد مصر من أول الدول العربية التي ظهرت بها مصارف الادخار الخاصة بالفلاحين ويعد أول المصارف هو مصرف ناصر الاجتماعي في عام 1971 بالقاهرة الذي ركز نشاطه على جمع الزكاة و صرفها وتقديم القرض الحسن , وفي عام 1974 البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية , وبنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 1977 , وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري في عام 1977 , وفي الأردن كانت بداية العمل المصرفي الإسلامي في عام 1978 فقد تم إنشاء المصرف الأردني للتمويل والاستثمار والمصرف العربي الإسلامي عام 1997 واستمرت ولا زالت المصارف الإسلامية تفتح. ( الوادي و سمحان , 2009 , ص 30 )

#### 1-1-1-1-1 - ماهية المصرف الإسلامي

لمعرفة ماهية المصارف الإسلامية وكيفية التزامها بمبادئ الشريعة السلامية نورد بعض التعاريف التي ترسم بوضوح مسار العمل المصرفي الإسلامي وتميزه كفكر اقتصادي إسلامي عن الاقتصاديات الأخرى. وقد عرف المصرف الإسلامي على أنه :

**أولاً-** مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. ( الوادي و سمحان , 2010 , ص 42 )

**ثانياً-** مؤسسة مالية مصرفية تقدم منتجات إسلامية بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام. ( الوادي , سمحان , 2010 , ص 42 )

**ثالثاً -** هو مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تستمد منطقتها العائدي من الشريعة الإسلامية. ( الخاقاني , 2002, ص 116 )

**رابعاً -** هو المصرف الذي يعمل وفقا لآلية مصرفية تحدد إطارها الفلسفة الإسلامية (الخاقاني, 2002, ص 117)

**خامساً -** هي مؤسسة مصرفية لاتتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء , وتلتزم في كل نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية فنظرة المصرف الإسلامي للمال تعتمد على أساس أن المال مال الله (عز وجل) والبشر مستخلفون فيه لتوجيهه إلى ما يرضي الله قال

تعالى(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ) سورة البقرة الآية 30 لذا يمكن القول بأن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية التي تعد التعامل بأسعار الفائدة هو ربا وقد نهى الله عنه في القران الكريم إذ قال ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وهذه من أبرز الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية ( خلف , 2006 , ص92 )

ويلاحظ من هذه التعريفات أنها تجمع الصفة الأساسية التي تميز المصارف الإسلامية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتلتزم في عملها بالقواعد و مبادئ العقيدة المستقرة التي حددها القرآن والسنة بخصوص المعاملات الاقتصادية المالية ومن تلك القواعد هي (الخاقاني,2007,ص117)

1- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام , إذ لا يجوز للمصرف أن يقدم خدماته إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم مثل صناعة الخمر وغيرها

2- عدم التعامل بالربا :- لأنه محرم التعامل به في القرآن والسنة النبوية الشريفة لما له من آثار سلبية في المجتمع

3- الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات, إن الالتزام بالصدق والوضوح له أهمية خاصة في التعاملات المالية لكون المصارف الإسلامية لاتمنح عائد ثابتا محددًا سابقًا لمودعيها ولا يعلم المستثمر في الصيغ الاستثمارية الإسلامية كم حقق المصرف من إرباح وإنما يعتمد على صدق التعاملات وشفافيتها بين الطرفين

4- عدم اكتناز المال, فعلى المصرف الإسلامي أن يجتهد في البحث عن جميع السبل المتوفرة لتوظيف أمواله

5- حسن اختيار من يقومون في إدارة الأموال , ينبغي أن يجد المصرف الإسلامي للتأكد من حسن الاختيار من سيتولون إدارة الأموال سواء أكان من بين كادره الوظيفي أم من بين عملائه الذين ستتوفر لهم الأموال لإدارتها

6- إداء الزكاة :- على المصارف الإسلامية أن تقوم بتحصيل زكاة أموالها وأموال عملائها ومن يرغب سواهم وصرها في مواضعها

#### 1-1-2- أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على أساس مبدأ الاستحقاق واستعمال الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية عن طريق السعي إلى تحقيق أهداف رئيسية هي ( الموسوي , 2007 , ص 10 )

#### أولاً- الأهداف التنموية

وهو من أهم أهداف المصرف الإسلامي ويقصد به نمو الموارد الذاتية للمصرف المتمثلة برأس المال والأرباح المحتجزة والأحتياطيات وكذلك نمو الموارد الخارجية المتمثلة بالودائع بأنواعها المختلفة. (ارشيد, 2007, ص22)

و تعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية الاقتصادية داخل بلدانها فضلاً عن التوظيف الفعال لمواردها خدمة للمجتمعات الإسلامية. (الموسوي, 2007, ص11-12)

### ثانيا- الأهداف الاستثمارية

تعمل المصارف الإسلامية على نشر الوعي الادخاري وتنميته بين الأفراد وترشيد السلوك الانفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية (الموسوي, 2007, ص10)

### ثالثا- الأهداف الاجتماعية

يؤكد المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستعملاً في هذا المجال وسائل عدة من أهمها: (الموسوي, 2007, ص12)

- 1- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين
  - 2- بناء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية
  - 3- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول إلى رفاهية الأمة وصلاحها
  - 4- زيادة التكاثر والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة
  - 5- ارتباط الأبعاد الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف
- 1-1-1-3- خصائص المصارف الإسلامية (الوادي و سمحان, 2009 , ص 42)**

- 1- لاتتعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً .
- 2- توجيه كل الجهود نحو الاستثمار
- 3- تجميع الأموال المدخرة ودفعها نحو الاستثمار الحقيقي من دون مخالفة القواعد الفقهية
- 4- ربط تنمية الزكاة الاجتماعية
- 5- إحياء نظام الزكاة.

### 2-1-1- ضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية

تضع المصارف الإسلامية مجموعة من الضوابط والأحكام الخاصة في الاستثمار والتي تعد دليلاً إرشادياً للمستثمر المسلم وتشمل ما يأتي (نصار، 2010، ص16-17)

#### أولاً- المشروعية

يقصد بها وجوب أن تكون جميع المعاملات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها

#### ثانياً- تحقيق النفع وتجنب الضرر

يقضي هذا الضابط أن تحقق عمليات الاستثمار النفع الذي يعود على الفرد والمجتمع ويكون هذا النفع مرتبطاً بتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية

#### ثالثاً- المحافظة على الأموال

ويعني ذلك انه ينبغي على المسلم أن يأخذ بالأسباب في المعاملات المالية التي تحمي المال من الهلاك وعدم تعرضه للمخاطر المالية الجسيمة التي تقود إلى الضياع

#### رابعاً- الالتزام بمبدأ الغنم بالغرم

يقوم المصرف الإسلامي بعمليات الاستثمار بصفة عامة على ربط العائد بالتضحية والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء وهذا ما يطلق عليه في كتب الفقه اسم " الغنم بالغرم , والخراج بالضمان " وهذا يعني إنَّ العائد يقابل تضحية , ولاكسب من دون جهد

### 3-1-1- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

مصادر الاموال تمثل الاموال الداخلة في المصرف سواء أكانت من المساهمين أم من اصحاب الودائع والمستثمرين وتصنف الى مصادر داخلية ومنها يتم تمويل المصرف داخليا ومصادر خارجية تمثل اموال المودعين والمستثمرين والتي تأتي من خارج المصرف

#### 1-3-1-1- المصادر الداخلية

وتعد مصدر التمويل الذاتي الذي يعتمد على الأموال الداخلية للمصرف في تمويل المتطلبات الرئيسية ولاسيما الابنية والمعدات والمرحلة الأولى لبدء العمل حيث يعتمد بالدرجة الأولى على أموال المساهمين لتغطية جميع المصاريف ومن ثم تأتي الاحتياطات والارباح المحتجزة والمخصصات . (الشمري, 2011, ص193-194)

#### 1- رأس مال المساهمين

هو ما يدفعه المؤسسون والمساهمون عند إنشاء المصرف مقابل حصولهم على قيمة اسمية للأسهم المصدرة وبحسب النسب التي يحددها المصرف المركزي ويستخدم جزءاً كبيراً منه في شراء موجودات ثابتة ( كالأبنية , والأجهزة , والمعدات لبدء المصرف نشاطاته ) إنَّ مبادئ الشريعة الإسلامية لاتعد رأس مال المصرف مصدراً لحماية الودائع الاستثمارية كما هو الحال

في المصارف التجارية بل يكون حاله حال الودائع الإستثمارية للمودعين في تحمل كل منهما نصيبه من الأرباح أو الخسائر كما في صيغة المشاركة أما الودائع التي لا تدخل مجال الاستثمار برغبة أصحابها كالودائع تحت الطلب يكون المصرف ضامناً لهذه الودائع

## 2 - الاحتياطات

وهي النسب المقطعة من صافي الأرباح وتنقسم الاحتياطات إلى احتياطي خاص ( اختياري ) ويستعمل لتغطية النفقات المستقبلية مثل اندثار المباني والأثاث والمعدات وكذلك احتياطي توزيع طوارئ لمعادلة توزيعات الأرباح فضلاً عن احتياطي اختياري يكونه من الأرباح التي يحققها في بيع الأوراق المالية أو العملات الأجنبية لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها في المستقبل

## 3 - الأرباح المحتجزة

وتعد مصدراً للتمويل الداخلي في المصرف لتوسعة الأنشطة الاستثمارية لفتح مكاتب جديدة للوصول إلى زبائن جدد

## 4 - المخصصات

هي المبالغ التي يتم تخصيصها لمقابلة النقص في الموجودات أو هبوط قيمة الأوراق المالية وقد يحصل المصرف على موارد إضافية مثل القروض الحسنة التي يحصل عليها من المساهمين والتأمينات من قبل الزبائن عن الإعتمادات المفتوحة

### 1-1-3-2- المصادر الخارجية

هي التمويل الخارجي الذي يحصل عليه المصرف من مختلف ودائع المستثمرين وأموالهم.

#### 1- الودائع تحت الطلب ( الجارية)

هي نفسها في المصارف التجارية إلا أن بعض المصارف التجارية تعطي نسبة فائدة عليها بسيطة لتشجيع الزبائن في التعامل مع المصرف, و أن أغلب المصارف بما فيها الإسلامية تقدم خدمة الودائع الجارية من دون وضع أي قيود على السحب منها في أي وقت ومن دون تقديم أي إشعار للمصرف سواء أكان في توقيت السحب أم في مقدار المبلغ المراد سحبه ضمن حدود مبلغ الوديعة ويستطيع صاحب الحساب الجاري تسوية التزاماته المادية لنشاطه الاقتصادي وتودع الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية على أنها قرض حسن من المودعين إلى المصرف يستطيع المصرف استثمارها مع شرط ضمان الودائع لأصحابها وتكون الأرباح المتحققة هي من نصيب المصرف وليس للمودع أي حق في هذه الأرباح لأن أي قرض جر منفعة لصاحبه فهو ربا وأن امتلاك المصرف للأرباح استناداً إلى القاعدة الفقهية " إن الخراج بالضمان " التي تعني أن الضامن لأصل الشيء جاز له أن يمتلك ما يولده من أرباح أو منافع .

( الموسوي , 2011 , ص 39-40 )

ولا يستطيع المصرف استثمارها كلها حيث تكون منها نسبة على شكل نقد في الصندوق لضمان تلبية احتياجات المودعين في حالة السحب منها من دون إشعار مسبق لأنها ودائع تحت الطلب وكذلك لتغطية طلبات المودعين للودائع الاستثمارية للأجل المحددة والقسم الآخر يستثمره المصرف في المضاربة مع مستثمر مضارب والقسم الأخير يقدم المصرف قروضاً حسنة لزيائنه لمساعدتهم في الحالات الطارئة ( الشمري , 2010 , ص197 )

## 2 - ودائع التوفير (الادخارية)

هي تشبه الودائع الجارية بإمكان السحب منها متى شاء المودع وتشبه الوديعة الاستثمارية من ناحية إمكانية دخول ودائع التوفير في مجال المضاربة وآلية عمل هذه الودائع أما عن طريق حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار حيث يستحق المودع نصيباً من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري ويمكن أن تكون الوديعة في حساب ادخار من دون التفويض عنده يكون حكمها حكم الحساب الجاري لا يشترك المودع في الربح أو الخسارة وهناك آلية أخرى هي قيام المودع بتحديد نسبة من وديعة التوفير وبالاتفاق مع المصرف تكون في الحساب من دون التفويض التي تسمح للمودع بالسحب منها متى شاء والنسبة المكتملة للوديعة في حساب ادخار مع التفويض تدخل في مجال المضاربة (الشمري,2010,ص197)

## 3 - الودائع الاستثمارية ( الوديعة الثابتة )

هي الودائع التي يكون الهدف منها هو الإستثمار ويكون المودع على علم أنّ هذه الودائع تتعرض إلى مخاطر الاستثمار التي يشترك المصرف والمودع بنسب محددة سواء كان الربح أم الخسارة عن طريق عقد المضاربة ويتحمل المصرف الخسارة في حالات الإهمال الناتجة عن سوء إدارة المصرف ومتابعة استثماراته ويدخل المصرف مضارب في أموال الودائع أما بتفويض مطلق من قبل المودع يستثمر المصرف في هذه الحالة الودائع في مضاربات متنوعة من دون أي تحديد أو يكون التفويض محددًا إذ يقوم المودع بتحديد استثمار معين ولا يحق للمصرف شرعا استثمارها في مجالات أخرى و تكون آجال هذه الودائع بين ثلاثة أشهر إلى سنتين ولايسمح بالسحب من الوديعة قبل انقضاء مدة الوديعة ويجب تحديد نسبة الربح مقدماً في عقد المضاربة وإلا أنفسخ العقد لجهالة الربح ( الشمري , 2010 , ص202 )

## 4- الصكوك الاستثمارية

هي قيام المصرف بإصدار (صكوك الاستثمار ) عن المشروع المحدد الذي يرغب بتمويله كما في صكوك الإستثمار المخصصة لمشروع معين أو إصدار صكوك استثمار غير محددة بمشروع معين يكون للمصرف كامل الحرية في اختيار المشروع زراعي أو صناعي أو سياحي تحكم هذه الصكوك عقد المضاربة وتكون مدته بين ثلاث إلى ست سنوات ويكون تقسيم الأرباح بحسب النسب المحددة من الأرباح ويحصل المصرف على جزء محدد من الأرباح مقابل إدارته والتي تتحدد مقدماً في الصك (الشمري,2010,ص202)



وتعد الصكوك الإسلامية الخيار الذي قدمته المصرفية الإسلامية بديلاً عن السندات التقليدية المنتشرة في الدول الغربية والتي تعتمد على دفع فائدة معلومة مسبقاً. وهذه الصكوك يمكن أن تكون أداة تمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل . وأهم أنواعها (شلهوب, 2007, ص418)

2- صكوك المضاربة :- لإصدار هذا النوع من الصكوك فإنه يتم تقسيم رأس مال المضاربة إلى وحدات متساوية ويتم توزيعه بين المضاربين (أصحاب رأس المال) بحسب مشاركتهم ويتم توزيع الأرباح بناء على نسبة محددة لكل وحدة .

2- صكوك المشاركة :- تمثل صكوك المشاركة ملكية جزء من رأس المشاركة ويتم تحديد نسبة الأرباح بناء على نسبة الجزء من إجمالي مبلغ المشاركة ومنها صكوك المشاركة المطلقة وصكوك المشاركة المقيدة .

3- صكوك الاستصناع :- في هذا النوع من الصكوك لايجوز تداوله بعد إصداره إذ إنَّ المباع لايزال في ذمة الصانع عند الإصدار . لذلك فإنَّ أصحاب صكوك الاستصناع يجب عليهم الانتظار لحين استحقاق صكوك الاستصناع ليتمكنوا من تسليمها

4- صكوك السلم :- وهي تشبه صكوك الاستصناع كونها لا يتم بيعها حتى تاريخ استحقاقها نظراً لكون البيع مازال في ذمة البائع إلا أنها لايجوز تأجيل ثمنها فهي صكوك تمثل قيمة بعملية بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن أجل .

5- صكوك الإجارة :- وهي تمثل حقاً محدداً وبحصص متساوية في منفعة عقارية محددة ويكون لأصحابها ( المستأجرين ) الحق في بيع هذه الصكوك وقت مايشؤون ويترتب على مالكيها الأخير دفع كامل المصاريف التي قد تنشأ عن استئجار العين أو العقار مثل تكاليف الصيانة .

#### 5- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة

تقوم المصارف الإسلامية الأخرى بتحويل قسم من الفوائض النقدية لديها إلى أي مصرف أما لأغراض الاستثمار في صورة ودائع استثمار لتحقيق عائداً أو في صورة ودائع جارية أو لغرض تسوية المعاملات المشتركة بينهما للزبائن ( الشمري , 2010 , ص202 )

#### 6 - شهادات الإيداع

يصدر المصرف شهادات الإيداع وتكون بفئات مختلفة تناسب شرائح المجتمع كافة. وتتراوح مدتها بين ( 1 - 3 ) سنوات ويستعمل المصرف هذه الأموال في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العائد الأجمالي المتحقق شهرياً أو نهاية المدة لمشتري هذه الشهادات ( الموسوي , 2011 , ص42 )

#### 7- وحدات الثقة

وهي من المجالات الاستثمارية الحديثة يقوم المصرف بتجميع المدخرات من المجتمع وتوجيهها إلى الاستثمار في أسواق الأوراق المالية يحصل مقابل ذلك على نسبة من الربح

ويوزع العائد المتحقق على المستثمرين وعادة ما يحدد المصرف متخصصين لإدارة هذا النوع من الاستثمارات (الموسوي, 2009, ص19)

#### 4-1-1- الوظائف الأساسية للمصرف الإسلامي

هناك عدد من الوظائف الأساسية في المصرف الإسلامي هي . ( العلي , 2008 , ص 178 )  
 أولاً - وظيفة تقديم خدمات مصرفية للزبائن وتشمل ( إدارة الحسابات الجارية و الحوالات والأعمادات المستندية و بيع العملات و التعامل الخارجي و منح الضمانات والكفالات )  
 ثانياً - وظيفة الاستثمار وتشمل إدارة حسابات المضاربة وإدارة الأموال غير المودعة في حسابات المشاركات الخاصة

ثالثاً - وظيفة النقدية وتشمل الإدارة المالية بعدها القائم بوظيفة المحافظة على السيولة المناسبة للمصرف وهذه مجتمعة تمثل مراكز الإنتاج الرئيسية لأنشطة المصرف

#### 5-1-1- الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية

##### 1-5-1-1- صيغة المضاربة

تعرف على أنها (نوع شراكة على أن يكون رأس المال من طرف والسعي والعمل من الطرف الآخر) أوهي (دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه) وتتجلى أوضح صورة لها في شخصية الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم في أموال السيدة خديجة أم المؤمنين (عليها السلام) . فكانت الأموال على السيدة خديجة والضرب والجهد والسعي كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما ينتج من أرباح تقسم بنسبة متفق عليها وإذا كانت خسارة يتحملها طرفا المضاربة صاحب المال تقع عليه خسارة أمواله والعامل بها في المضاربه يخسر جهده فقط . والمضاربة في المصارف الإسلامية الحديثة هي عبارة عن عقد يشترك فيه أصحاب الأموال بأموالهم وبين المتخصصين في الاستثمارات بخبرتهم ومهارتهم في تحقيق عوائد تقسم بحسب النسبة المتفق عليها في العقد والخسارة يتحملها أصحاب الأموال. والمضاربة نوعان (عيسى, 2011, ص192)

الأول – المضاربة المطلقة وهي أن تدفع المال إلى المضارب من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل حيث يكون للمضارب حرية التصرف كيفما شاء من دون الرجوع إلى رب المال ( المصرف ) إلا عند نهاية المضاربة

الثاني – المضاربة المقيدة وهي التي يشترط فيها رب المال ( المصرف ) مع المضارب بعض الشروط لضمان ماله وتشكل المضاربة نسبة قليلة من حجم التمويل الممنوح للزبائن وذلك لارتفاع مخاطر هذه الصيغة والمصرف يتحمل كافة الخسائر وصعوبة تطبيقها في الواقع العملي لعدم استيعابها من قبل المتعاملين في المصارف الإسلامية (عيسى, 2011, ص192)

##### 2-5-1-1- صيغة المرابحة

وهي من أنواع البيوع في الفقه الإسلامي يعرف باسم بيوع الأمانات وتعرف المرابحة في اللغة هي من الربح وهو النماء والزيادة ويشترط فيها أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها ويأخذ منه ربحاً أما على الجملة وأما على التجزئة. ويساهم المصرف الإسلامي في تنفيذ عقد المرابحة عن طريق الاتفاق بينه وبين الزبون الذي يرغب بشراء سلعة معينة وبحسب المواصفات المطلوبة في السوق وبالاتفاق يضع المصرف مقدار أتعابه التي تعد أرباحاً للمصرف ويشتري المصرف السلعة ويسلمها إلى الزبون ويقبض المصرف ثمن السلعة والربح المتفق عليه أما نقداً أو يكون بحسب الاتفاق. وصيغة المرابحة المستحدثة والمتبعة في المصارف الإسلامية هي المرابحة للأمر بالشراء حيث يطلب الزبون من المصرف الإسلامي تمويل شراء سلعة معينة ليست موجودة في حوزة المصرف وعلى أساس أن يقدم وعداً بشراء تلك السلعة من المصرف بذلك السعر مضافاً إليه الربح الذي يتفق عليه (عيسى، 2011، ص190)

وتتم عملية بيع المرابحة بتقديم الزبون مواصفات السلعة مثبتة في قائمة مثلاً إذا كانت السلعة المطلوب شرائها مركبة يثبت الزبون المواصفات التي تتضمن صنع المنشأ والشركة الصانعة والحجم والتصميم. المصرف يمتلك المركبة عن طريق شرائها وبحسب المواصفات المطلوبة من الزبون ومن ثم يبيع المصرف المركبة إلى الزبون بسعر الشراء مضافاً له ربح معلوم لدى الزبون. وتوجد ثلاثة أنواع من المرابحة منها بيع المرابحة على أساس عدم الإلزام بالوعد لكل من الطرفين وبيع المرابحة على أساس الإلزام لكل من الطرفين وهناك اختلاف في مشروعية هذه الطريقة والمرابحة الثالثة هي المرابحة على أساس الإلزام بالوعد لأحد الطرفين يكون ملزماً أمام الطرف الآخر. (العلي، 2008، ص178)

### 1-1-5-3- صيغة المشاركة

وهي عبارة عن الدخول في شراكة مع المصرف وتعني في اللغة توزيع الشئ بين اثنين فأكثر على جهة الشبوع وتعني الشركة اصطلاحاً اختلاط نصيبين فصاعداً بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر وتعني المشاركة أن يشترك اثنان أو أكثر في أموال مشاركة بينهم في أنشطة اقتصادية سواء أكانت زراعية أم صناعية أم تجارية ويحصل المشتركين على الأرباح أو الخسائر كلاً بحسب نسبة كل مشارك. ويكون المصرف هذا كمشارك مع زبائنه عن طريق عقود المشاركة ويحصل فيه بالإضافة إلى حصته من الأرباح كمشارك في نسبة من الأرباح مقابل إدارته لهذه الشراكة (الهييتي، 2006، ص123)

وهذه أهم المشاركات التي تعقدها المصارف الإسلامية هي (الغزالي، 2009، ص399)

أولاً- وفقاً لطبيعة أصول المصرف هي مشاركات جارية ومشاركات رأسمالية

ثانياً- وفقاً لاستمرار ملكية المصرف هي مشاركات ثابتة ومشاركات متناقصة

ثالثاً- وفقاً لأجل مشاركات التمويل هي مشاركات قصيرة الأجل ومشاركات طويلة الأجل

رابعاً- وفقاً لاسترداد التمويل هي مشاركات مستمرة ومشاركات منتهية

خامسا- وفقا للغرض أو مجال التمويل: مشاركات تجارية أو صناعية أو مقاولات أو استيراد أو تصدير

وأنتباع أسلوب التمويل بالمشاركة يؤكد الفارق الجوهرى بين التمويل في المؤسسات الإسلامية وبين غيرها من مؤسسات التمويل المختلفة التي يقوم نشاطها أساسا على عمليات الإقراض بالفائدة حيث تكون مبالغ القروض وفوائدها مضمونة وواجبة الأداء في أجلها بينما التمويل الإسلامي بالمشاركة في رأس المال من شأنه أن يجعل المصرف الممول شريكاً في الربح والخسارة .

ومن مزايا التمويل بالمشاركة تجنب المجتمعات الإنسانية أضرار نظام الفائدة الربوية وتحقيق فريضة دينية و يحقق عدالة توزيع العائد بين أطراف العملية الاستثمارية خاصة في حالة خسارة الطرف القائم بالاستثمار ويشترك المصرف الإسلامي المستثمر في الخسارة بينما المصارف الربوية تسترجع القرض مع فوائده . ( عبد الحميد , 2004 , ص 1167 )

#### 1-1-5-4-صيغة الإجارة

عرفت الإجارة بتعريفات عديدة مختلفة منها ( أرشيد , 2007 , ص 60-61)

أولاً- ( عقد على المنافع بعوض )

ثانياً- ( عقدا واردا على المنافع لأجل )

ثالثاً- ((عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم )) ( الغنائيم , 2008 , ص 176 )

والإجارة أحد الصيغ الاستثمارية والوسائل التجارية التي يمكن أن يتاجر فيها عن طريق الاستثمار بالمنافع تأجيرا واستجارا فهي في حقيقتها بيع للمنافع. وتستعمل المصارف الإسلامية الإجارة على المنافع كأسلوب من أساليب استثماراتها فهي تقتني الموجودات الثابتة من أجل إجارة عينها لربائين المصرف لينتفعوا من منافعها وبالمقابل يحصل المصرف الإسلامي على إيرادات تأجيره لهذه الموجودات مثل المحلات التجارية والمكاتب والمسكن والتي تسمى إجارة معينة وقد يؤجر المصرف المركبات أو السفن فتسمى هذه الإجارة إجارة موصوفة بالذمة إي لايمكن تعيينها ولكن يمكن وصفها وصفا دقيقا يمنع التنازع عليها . وتستعمل المصارف نوعين من الإجارة. الإجارة التشغيلية و الإجارة التمليلية . ( كليب , 2010 , ص 270 )

#### 1- الإجارة التشغيلية

يقوم المصرف الإسلامي بموجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات متنوعة التي يوجد عليها طلب جيد من قبل سوقه المصرفي ويقوم المصرف بإجارة هذه الموجودات لقاء أجور يحصل عليها مقابل الانتفاع من موجوداته بمدة محددة يتم تثبيتها في عقد الإجارة . وعند انتهاء فترة العقد ترجع هذه الموجودات إلى المصرف كي يستثمرها مرة أخرى وهكذا خلاصة هذا النوع من الإجارة هي بقاء الموجودات المؤجرة ملكا للمصرف ولايمكن نقل ملكيتها إلى المؤجر

## 2- الإجارة التمليكية أو الإجارة المنتهية بالتمليك

وهي الإجارة التي تنشأ من رغبة زبائن المصرف بتملك موجودات معينة عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك بالاتفاق مع المصرف الإسلامي ويلجأ الزبون لهذا النوع من الإجارة لسببين الأول هو عدم امتلاكه لرأس المال الكافي لشراء الموجود والذي قد يكون منزلاً أو مركبة أو مكانن ثقيلة وغيرها والسبب الثاني هو قد يمتلك رأس المال ويرغب في الاستفادة منه في توظيفه في مشروعه وتحقيق أرباح يسد منها عقد الإجارة المنتهية بالتمليك خصوصاً إذا كانت الموجودات تتطلب أموال كبيرة . وعند الانتهاء من جميع الإقسط الإيجارية يهب المصرف العين المستأجرة بعقد منفصل أو ببيع العين المستأجرة بعد وفاء جميع الإقسط التأجيرية بمبلغ رمزي أو حقيقي يدفعه المستأجر في نهاية المدة . ( كليب , 2010 , ص 271 )

وتؤدي صيغة الإجارة دوراً تمويلياً لاستثمارات المصرف التي أخذت بالانتشار سواء أكانت في المصارف الإسلامية أم على المستوى الفردي ( أرشيد , 2007 , ص 60-61 )

و تشبه عملية المشاركة المتناقصة وهي عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما للآخر سلعة معينة مقابل اجر معين يدفعه المستأجر على شكل أقساط بمدة تنتقل بعدها ملكية هذه السلعة إلى المستأجر عند سداه لآخر قسط ( عيسى , 2011 , ص 194 )

### 1-1-5-5-1-1 صيغة الاستصناع

يعرف الاستصناع أنه عقد يشتري به في الحال شيئاً مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد . ويسمى المشتري مستصنعا والبائع صانعا والشئ محل العقد مستصنعا فيه والعوض يسمى ثمناً ويعد عقد الاستصناع ملزماً للطرفين إذا أستوفى شروط العقد ويمكن للمصرف الإسلامي أن يدخل صانعا لإنشاء المدارس أو الدور ويمكن أن يتضمن عقد الإستصناع تقسيط المبلغ على المشتري ( المستصنع ) ( خصاونة , 2008 , ص 91 )

ويتخذ الاستصناع عدة أشكال منها الاستصناع المباشر و الذي يتم بموجبه قيام من يطلب منه الاستصناع بصنع السلعة محل العقد وتحمل المستلزمات والعمل المطلوب لتصنيعها مثل المقاول الذي يطلب منه إنشاء الأبنية كالمدارس والمنازل وغيرها الصانع (المقاول) يتحمل توفير مواد البناء والعمل وإنجاز الأبنية وبحسب شروط العقد وحتى تسليم المفتاح. والشكل الآخر هو الاستصناع غير المباشر والذي يسمى الاستصناع الموازي الذي يتم بموجبه قيام من يطلب منه الاستصناع مثل (المصرف) يطلب من طرف آخر أن يقوم بمهمة الصنع ويوقع معه عقد استصناع آخر جديد بذات المواصفات المطلوبة. والشكل الآخر للاستصناع هو عن طريق قيام مشروعات تكون مهمتها استصناع شيء معين كأن يكون بناء مصانع أو مجمعات سكنية وغير ذلك وتطرح سندات استصناع مخصصة لتمويل عملية الاستصناع ضمن المواصفات المحددة للعملية ومن ثم تسليمها لطالب الاستصناع (خلف, 2006, ص 385-386)

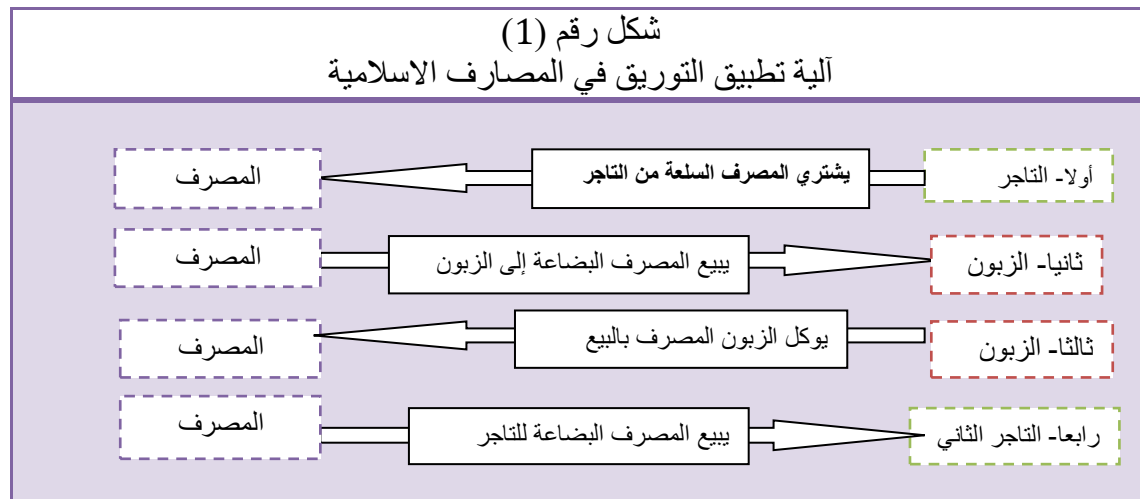
### 1-1-5-6-1-1 صيغة السلم

السلم هو ( بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً. وهو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثلثن لأجل ) . وإن بيع السلم هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقاً فيكون الحاضر هو الثمن والمؤجل هو السلعة ويشترط في السلم عدة شروط منها أن لا يكون السلم (الثلثن) والمسلم فيه (السلعة) من جنس واحد مثل مبادلة الذهب بالذهب لأن ذلك نسيئة (ربا) وأن يسلم المال في مجلس العقد ولا يجوز تأخير الثمن لأن ذلك بيع الدين بالدين فضلاً عن ذلك لا يجوز تحديد الثمن بسعر السوق في المستقبل لأنه غير محدد. (خلف، 2006، ص 331)

وفكرة السلم في العمل المصرفي الإسلامي عن طريق قيامه بتمويل العمليات الزراعية والصناعية والتي تحتاج إلى شراء المواد الأولية أو شراء المعدات اللازمة للإنتاج سواء أكانت الزراعي أم الصناعي وبذلك يوفر عقد السلم التمويل للأجل لهذه المشاريع (الهيبي، 2006، ص 151)

### 1-1-5-7- التورق المصرفي

التورق المصرفي ( عملية تمويلية تقوم بها مؤسسة مالية مهمتها الوساطة المصرفية بين المتورق والبائع من جهة ثم بين المتورق والمشتري النهائي من جهة أخرى تنتهي بتقديم نقود عاجلة مقابل نقود آجلة أكثر منها ). وأكثر عمليات التورق تتم بواسطة السلع المتداولة والمسعرة في السوق الدولية مثل الحديد والسكر والقمح والنحاس والنفط الخام وذلك أما عن طريق توريق للشركات العاملة في السوق الدولية أو لتوريق زبائن المصرف الإسلامي المحليين وتتم هذه العملية عن طريق إحدى الصيغ التالية ( قحف و بركات، 2005، ص 1224 )



المصدر : (الرشيدي، 2005، ص 206)

الأولى يقوم المصرف الإسلامي بشراء سلعة دولية من السوق الدولية نقداً ويبيعها مرابحة إلى طالب التورق بسعر أعلى من الذي اشتراها من المصرف ، ثم يتولى المصرف بيع تلك السلعة نيابة عن المتورق ، ثم يسلم للمتورق ثمن السلعة بعد بيعها على أن يسدد المتورق الثمن مع زيادة على الأقساط بحسب الاتفاق

الثانية يقوم المصرف بإيداع مبالغ نقدية في مصارف خارجية ثم يطلب منها بناءً على توكيل تعاقدى بينهما القيام بشراء سلعة دولية لحسابه نقداً ثم يبيعها للمصرف الخارجي أجلاً بزيادة معلومة ثم يتولى بيعها للمصارف الخارجية نقداً في السوق الدولية ويحصل المصرف على أرباحاً باسم أرباح (مرابحات دولية) وتلك العملية تنتهي بإعطاء تلك المبالغ إلى المصارف الخارجية الأجنبية مع الحصول على زيادة تعادل معدل الفائدة السائد. وذهب المجيزون إلى القول أن الحاجة تقتضي إباحة التورق المصرفي فهو يساهم في تغطية الاحتياجات وتوفير السيولة الكافية بطريقة شرعية مباحة ولها أثرها الفعال في تحقيق الفلسفة الاقتصادية الإسلامية، وذهب فريق من الفقهاء إلى تحريم التورق المصرفي واستدلوا على ذلك بالقاعدة الشرعية التي تنص على أن الأمور بمقاصدها وليس المقصود من تكرار البيع إلا الحصول على النقد الحالي مقابل الأجل مع الزيادة ( قحف, بركات, 2005, ص1227 )

### 1-1-5-8- صناديق الاستثمار الإسلامية

عرفت الصناديق الاستثمارية أنها عبارة عن شركات أو مصارف تقوم بالاستثمار بمحافظ مالية مختلفة ومتعددة . وبذلك فهي تتيح فرصة الاستفادة من هذه المحافظ من دون الحاجة لقيام المستثمر بإنشاء محفظته المالية بنفسه وإدارتها . أما بالنسبة إلى صناديق الاستثمار الإسلامي فهي ذلك الصندوق الذي يلتزم فيه مديره بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه. ولا بد من الإفصاح عن الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب بأنه صندوق إسلامي يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وله هيئة فتوى شرعية, نشأت بسبب ميول بعض المستثمرين لتجنب الاستثمار في الشركات التي تعمل في مجالات قد لا تحترم قيم المستثمر ومعتقداته . ويذهب أغلب الباحثين في الفقه الإسلامي إلى أن الغالب على صناديق الاستثمار هو كونها من قبيل المضاربة في الفقه الإسلامي, فالصندوق الاستثماري عبارة عن وحدات استثمارية تمثل كل وحدة حصة من موجودات ذلك الصندوق الاستثماري والتكليف الشرعي للوحدة الاستثمارية بأنها حصة شائعة من موجودات الصندوق أيّاً كان نوع هذه الموجودات وصناديق الاستثمار الإسلامية قائمة على أساس عقد المضاربة وبالتحديد المضاربة المقيدة لأن هذه الصناديق يتخصص نشاطها الاستثماري في قطاع معين بحسب الغرض الذي أنشئت من أجله والجهة المصدرة لهذه الصناديق تقوم بدور المضارب والمكتتبين في رأس مال الصندوق يمثلون في مجموعهم ( رب المال ) (النفيسة, 2010, ص78 )

### 1-1-6- أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية

تتعرض المصارف الإسلامية إلى صنفين من المخاطر حاله كأي مؤسسة مالية أو غير مالية فالصنف الأول :-

المخاطر التي تنشأ بسبب الظروف الخارجة عن قدرة المصرف في التأثير بها عن طريق قرارات المصرف والسياسة المتبعة مثل التغيرات الاقتصادية العالمية والحروب والثورات والأزمات .

الصنف الثاني :-

المخاطر التي تتعلق مباشرة بإدارة المصرف والعاملين وضعف القرارات الاستثمارية المتخذة وهي التي تؤثر في المصرف أو المؤسسة من دون غيرها . والتي تؤدي إلى عدم تحقق العائد المتوقع أو هي احتمال التعرض للخسارة ويرتبط العمل الإسلامي بالمخاطرة أكثر منه في المصارف التقليدية لأن العمل الإسلامي قائم على المشاركة في الربح والخسارة بينما يقوم الاستثمار والتمويل في المصارف التقليدية على ضمان أصل القرض مع فوائده وعلى الرغم من ازدياد المخاطرة في المصارف الإسلامية إلا أنها تتضمن ميزة التوزيع العادل للأرباح حيث يكون نصيب المستثمر نسبة من الأرباح المتفق عليها التي قد ترتفع إلى مستويات أعلى من نسب الفائدة الثابتة التي يحصل عليها المودع في المصارف التقليدية . وتؤثر في المصارف الإسلامية عدد من المخاطر تتمثل بمخاطر البيئة الخارجية , والمخاطر الاقتصادية , ومخاطر البيئة الذاتية للمصرف , ومخاطر العقود الإسلامية (العجلوني , 2008 , ص 423 )

### 1-6-1-1- مخاطر البيئة الخارجية

وهي تلك المخاطر المتأتية من البيئة المحيطة للمصرف والتي ليس لها القدرة على التأثير فيها أو السيطرة عليها . ومنها مخاطر التشريعات الحكومية والرقابة والأشراف والمفاهيم الاجتماعية السائدة .

أولاً- التشريعات الحكومية والرقابة والإشراف و التي تكون مصممة لتلائم النظم التجارية القائمة على أساس الفائدة المصرفية من دون مراعاة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية . كما يتم تطبيق الضوابط والقواعد الرقابية التي تلائم المصارف التجارية نفسها على المصارف الإسلامية . بما في ذلك نسب الاحتياطي النقدي والسيولة النقدية وتعليمات وقيود الاستثمار . وتوفر التشريعات والقوانين المنظمة مزايا للعمل المصرفي التجاري عن طريق إعفاء استثمارات المصرف التجاري في سندات الحكومة من الضرائب وإمكانية لجوء المصرف التجاري إلى المصرف المركزي للاقتراض بعده الملجأ الأخير للإقراض . بينما المصرف الإسلامي لا يمكنه الاستفادة من هذه المزايا التي توفرها التشريعات .

ثانياً- المفاهيم الاجتماعية السائدة ومنها نظرة المجتمع للمصارف الإسلامية الى أنها غير هادفة إلى الربح مما يؤدي إلى توجه الزبون إلى المصارف التجارية التي تحقق الأرباح . والظهور المتأخر للمصارف الإسلامية أعطى فرصة لهيمنة المصارف التجارية على أكبر عدد من الزبائن

### 1-6-1-2- مخاطر البيئة الاقتصادية

المصرف الإسلامي مؤسسة مالية اقتصادية تعمل في ظل النظام الاقتصادي للدولة التي يتواجد فيها. وتعمل غالبية المصارف الإسلامية في ظل نظم اقتصادية وضعية مما يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية. وتتضمن هذه المتغيرات مخاطر السوق وأسعار الفائدة والتعاملات بالعملات الأجنبية وكفاية رأس المال بحسب مقررات بازل الثانية والعولمة والمنافسة الدولية والانفتاح الاقتصادي والاستثمارات الدولية

### 1-6-1-3- مخاطر البيئة الذاتية للمصرف الإسلامي



ويقصد بها قدرات المصرف المالية وموارده البشرية من جهة والضوابط والرقابة الشرعية من جهة ثانية وهذا النوع من المخاطر هي خاصة بالمصرف الإسلامي من دون غيره لأنها نابعة من طبيعة العمليات المصرفية ومن هذه المخاطر (العجلوني، 2010، ص433)

### أولاً- محدودية المنتجات

إنّ المنتجات المصرفية الإسلامية مهما تنوعت تبقى محدودة بالمقارنة مع المنتجات المصرفية التقليدية وذلك أن ابتكار منتجات مصرفية إسلامية يستلزم وقتاً طويلاً وإجراءات فقهية وشرعية كثيرة مما يؤخر ظهور ابتكارات جديدة . ومحدودية الموارد البشرية العاملين في المصرف الإسلامي يجب أن يمتلكون مهارة العمل المصرفي وكذلك الإحاطة بالجوانب الشرعية للمعاملات الإسلامية المصرفية مما يجعل هناك صعوبة في توفير الكوادر المؤهلة .

### ثانياً - محدودية الموارد البشرية

نظراً لطبيعة المصارف الإسلامية المستمدة من مبدأ المشاركة، فيجب على إدارة المصرف الإسلامي أن تحيط علماً ومعرفة بالكثير من أنواع النشاطات الاقتصادية، حتى تتمكن من الحكم على طلبات التمويل والمشاركة وهذا يتطلب توفير كادر كبير ومتنوع. ومهما امتلك المصرف الإسلامي أعداداً من الكوادر من ذوي الخبرة إلا أن هناك نشاطات اقتصادية مستحدثة بصورة مستمرة يصعب على المصرف توفيرها بشكل مستمر.

### ثالثاً - مخاطر السيولة

وتعني مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته التي تنشأ بين المصرف وبين زبائنه وتكمن الخطورة في عدم توفر منافذ يمكن للمصرف الإسلامي عن طريقها الحصول على السيولة النقدية السريعة لمواجهة السحب غير المتوقع لذلك تضطر المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بنسبة سيولة تفوق النسبة المطلوبة في المصارف التجارية مما يجعل نسبة توظيف الأموال أقل في المصرف الإسلامي منه في المصرف التجاري .

### رابعاً - مخاطر الضوابط الشرعية ودور الرقابة الشرعية

تستند المصارف الإسلامية في عملياتها المصرفية على هيئة الرقابة الشرعية للمصرف للتأكد من مطابقة هذه العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى الرغم من ثبات الأحكام الرئيسية إلا أنّ هناك اختلافات في المسائل التطبيقية لتعدد آراء المجتهدين في تفسير النصوص الأمر الذي يجعل صعوبة في تطوير معايير شرعية موحدة مقبولة للجميع

### 1-1-4- المخاطر التعاقدية

العمل المصرفي الإسلامي تنظمه القواعد الفقهية للشريعة الإسلامية عن طريق العقود التي تنم بين المصرف وبين المستثمرين والتي تعد قانوناً سماوياً لا يمكن مخالفته لذلك هذه العقود يراه الشارع المقدس هي ضمان للأطراف المتعاملة ويراها المصرف هي قيود تحدد تعاملاته مع الزبائن ومعظم هذه المخاطر تنشأ من عدم التزام الزبون بشروط العقد أو التأخير في سداد أصل المبلغ أو الأرباح المتحققة أو الإهمال الذي بسبب انخفاض الأرباح أو الخسارة

### 7-1-1-1- علاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية

نشأ العمل المصرفي الإسلامي في ظل اقتصاديات يحكمها النظام الرأسمالي الذي تمارس فيه المصارف المركزية دور المراقب على المصارف. وبهذا كان لابد للمصارف الإسلامية من الالتزام بالقوانين المعمول بها فيما يتعلق برقابة المصرف المركزي من دون إلتفات المصارف المركزية إلى خصوصية أعمال المصارف الإسلامية , مما أدى إلى وجود إشكاليات بين المصارف المركزية والمصارف الإسلامية ومن هذه الإشكاليات رقابة المصرف المركزي على الائتمان والودائع في المصارف الإسلامية مما ينعكس على كفاءة رقابة المصارف المركزية على المصارف الإسلامية. ( الوادي , سمحان , 2009 , ص 323 )

#### 1-7-1-1- مفهوم رقابة المصرف المركزي على الائتمان

تمارس المصارف المركزية الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية والتجارية بالنسبة للأعمال الاستثمارية والتمويلية فهي ملزمة بقراراتها سواء أكانت في مايتعلق بالمجالات القابلة للتوظيف فيها أم الحدود العليا لتوظيفاتها أم مايتعلق بالضمانات وتوزيع المخاطر والاستثمارات ونسب السيولة ونسب الودائع إلى رأس لمال وغيرها من الأمور التي تتدخل فيها المصارف المركزية عادة بل إن المصارف الإسلامية عندما تريد تطبيق وسيلة مالية أو توظيفات جديدة ينبغي عليها الحصول على موافقة المصرف المركزي في الدولة والذي يصدر موافقته بعد دراسة الموضوع كما تتضمن رقابة المصرف المركزي تفتيش حسابات المصارف الإسلامية وسجلاتها وعليها تقديم كل المساعدات لتسهيل مهمتها ذلك أن المصارف المركزية تمارس رقابتها الميدانية والمكتبية عن طريق الوثائق والمعلومات المحاسبية والإحصائية . إلا أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية وعدم استعمالها للفوائد وأنها ليست مدينة للمودعين ولا تفتقر من المصرف المركزي أو الجهات الأخرى جعلت البعض يقول أن عمل هذه المصارف واقعاً يخرج عن دائرة الرقابة التقليدية للمصارف المركزية . (المالقي,2000,ص123).

#### 1-7-1-2- الأدوات الرقابية للمصرف المركزي على الائتمان

جدول رقم (1)	
الأدوات الرقابية للمصرف المركزي على الائتمان	
أولاً- الأساليب الكمية	ثانياً- الأساليب النوعية
سعر إعادة الخصم	تحديد الهامش المطلوب في عمليات التمويل بالهامش
عمليات السوق المفتوحة	تغيير سعر الفائدة على بعض أنواع القروض
تحديد نسبة الائتمان على الودائع	تحديد حصة الائتمان
تغيير نسبة الاحتياطي	التصريح عن المخاطر المصرفية

المصدر من إعداد الباحث بالأعتماد على (المالقي,2000,ص123)

#### 1-7-1-3- الآثار الرقابية للأساليب الكمية في المصارف الإسلامية

يعتبر تغيير سعر إعادة الخصم من قبل المصرف المركزي مؤثراً ويعطي نتائج ايجابية فيما يتعلق بالمصارف التجارية . أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فإنه لا ينتج أي آثار رقابية عن هذه الأداة وكما مبين في هذه النقاط . ( الوادي و سمحان, 2009, ص336-337 )

1- تغيير سعر إعادة الخصم يأتي بنتائج ايجابية على المصارف التجارية عند إعادة خصم الأوراق التجارية وتكون هذه الأداة غير فعالة بالنسبة للمصارف الإسلامية لكونها تتعارض مع المبادئ الشرعية لعدم تعاملها بالفائدة

2- عمليات السوق المفتوحة وهي قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من الأسواق التي تمثل ديناً بفائدة في معظم الأحيان الأمر الذي يبتعد عنه المستثمر المسلم والبنك الإسلامي لالتزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية فهي تعد أداة غير مؤثرة على المصارف الإسلامية

3- تحديد نسبة الائتمان الى الودائع يكون لهذه الأداة تأثيراً في المصارف التجارية بهدف تحديد إمكانية المصارف في منح القروض عند رفع النسبة فالعلاقة بين المصرف التجاري وبين أصحاب الودائع هي دائن ومدين وقد تؤثر هذه النسبة سلباً في المصارف الإسلامية لأن العلاقة بين المودعين والمصرف الإسلامي هي علاقة المشاركة بالأرباح والخسائر وتحديد نسبة الائتمان يعني تحديد إرادة المستثمر

4- قيام المصرف المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي يؤثر في قدرة المصارف على منح الائتمان. ولكن الأثر الرقابي الناتج عن تطبيق هذه الأداة في المصارف الإسلامية مع عدم مراعاة طبيعة الودائع الاستثمارية أو طبيعة أساليب التمويل بالمشاركة فيها , يمكن أن يكون سلبياً ولاسيما أن هدف المصرف الإسلامي من تطبيق هذه الأداة على المصارف هو حماية أموال المودعين والحد من قدرة المصارف على منح الائتمان والتوسع النقدي, وأن أساليب التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى الإخلال بهذه الأهداف. وأن إلزام المصرف الإسلامي بنسبة الاحتياطي قد لا يحقق أهداف المصرف المركزي إلا إذا كان الغالب في استثمار المصرف الإسلامي أن لا يعتمد على المشاركة وإنما على بيع المربحة للأمر بالشراء أو الأدوات الأخرى التي ينشأ عنها دين في ذمة المتعاملين

#### 1-1-7-4- الآثار الرقابية للأساليب النوعية في المصارف الإسلامية

يمكن أن تكون الأساليب النوعية مؤثرة جداً على الائتمان في المصارف الإسلامية باستعمال أسلوب الإقناع الأدبي وتشجيع المصارف الإسلامية على زيادة حصة الأساليب التمويلية المعتمدة على المشاركة والمضاربة من مجموع استثماراتها وذلك لتحسين نوعية الائتمان وانعكاس ذلك على الاقتصاد بشكل عام. ( الوادي و سمحان , 2009 , ص 337 )

#### 1-1-7-5- رقابة المصرف المركزي الأردني على المصارف الأردنية

تتشارك المصارف الإسلامية والمصارف التجارية في الخضوع لرقابة المصرف المركزي الذي يفرض نسبة معينة على مختلف العمليات مع بعض الاختلافات فمثلاً تتميز نسبة التمويل إلى

الودائع بارتفاع نسبتها عند المصارف الإسلامية إذ تصل إلى 75% بينما تكون في المصارف التجارية 70% . أما الالتزامات المشتركة بين المصارف الإسلامية وبين التجارية هي وجوب الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي عند تقديم أي تمويل يفوق سقفًا حدد في (500) ألف دينار أردني وفي القانون المنشئ للمصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار الذي حدد في المادتين 15 و17 القيود المتعلقة بالسياسة النقدية التي تخص المصرف الإسلامي وهي نفسها الجارية على المصارف التجارية مثل الاحتياطي النقدي ومعامل السيولة والسقوف الائتمانية . ( المالقي , 2000 , ص147 )

#### 1-1-8- مجلس الخدمات المالية الإسلامية ( IFSB )

تم تأسيسه في عام 2002 في كوالالمبور بعد اجتماع صندوق النقد الدولي , حضره محافظو المصارف المركزية لعدد من الدول الإسلامية . وكان الهدف من تأسيسه هو نشر المبادئ والمعايير التي تم وضعها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة في البحرين مع العلم أن العمل بهذه المعايير يكون طوعيا ومن الممكن أن يتم تقييم الدول والمصارف الملتزمة بها بشكل أفضل من غيرها . كما يعمل المجلس على التعاون مع المؤسسات الأخرى كالمصارف المركزية ومنظمات أمن الأسواق والعمل على تبني أحكام الشريعة كما يعمل على التطبيق الجيد لإدارة المخاطر عن طريق البحث والتدريب وتقديم المساعدة التكنولوجية (خصاونة,2008,ص149)

## ((المنهجية ودراسات سابقة))

### أولاً- المقدمة

تشكل التغيرات السريعة و الديناميكية في النظام المالي العالمي خطورة على المؤسسات المالية المختلفة وكلا من المصارف الإسلامية و المصارف التجارية التي تكون معرضة للمخاطر بالدرجة نفسها . وإن مستقبل المؤسسات المالية الإسلامية يعتمد إلى حد كبير على مدى نجاحها في إدارة المخاطر و هذا يعزز قدرتها على الاستمرار و التنافس , ويمكن تعزيز هذه القدرة إذا تم تحديدها بشكل منهجي للعوامل الرئيسة التي تؤثر في تشكيل المخاطر الائتمانية والتي تعد من المخاطر الرئيسة التي تؤثر في المصرف الإسلامي و من أبرز هذه العوامل هو الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة و عملها في مبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر مع المستثمرين. ومع وجود المنافسة من قبل المصارف التجارية التي يكون عملها مفتوحاً على مصراعيه تزداد صعوبة المصارف الإسلامية للمحددات التشريعية التي ترسم المسار القويم للمعاملات المالية اعتماداً على منظور تشريعي إسلامي لايمكن تبديله أو تحويله. ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً فالمصارف الإسلامية تعمل ضمن إطار تشريعي داخله الحلال الذي ينتج عنه رضا الله ورسوله صل الله عليه واله وسلم والأجر في الآخرة وخارج هذا الإطار هو الحرام المتولد من الربا الذي نهى الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) عنه والذي ينتج سخط الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) والعقوبة في الآخرة. وقد ذكر الله الحكيم في محكم كتابه ( وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نُهِوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ) سورة النساء الآية (161)

## ثانيا - أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في جانبين:

الجانب الأول:-

إن نجاح إدارة المخاطر الائتمانية يعني زيادة كفاءة المصرف الإسلامي في إدارة أموال المستثمرين مما يؤدي إلى زيادة قدرته في تحقيق الجانب التنموي للمجتمع وزيادة قدرته التنافسية وتحقيق مبدأ الاستمرارية وتعد إدارة المخاطر أداة مهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

الجانب الثاني:-

التحدي الذي يواجه المؤسسات المالية و المصرفية العالمية وبروز أهمية الفكر الإسلامي في الساحة المالية العالمية و خصوصا بعد أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي أصابت الأسواق الأمريكية (2007) والتي تركت آثاراً سلبية كبيرة بما تشكل نقطة ضعف في إدارة المخاطر المالية التي ينتهجها النظام الرأسمالي وتوجه الكثير من المصارف التقليدية إلى تقديم أدوات التمويل الإسلامية لذلك فظهرت الفرصة للنظام الإسلامي لطرح البديل الإسلامي في مجال التحوط وإدارة المخاطر.

## ثالثا - مشكلة الدراسة

يكمن في إدارة مخاطر الائتمان أهمية متميزة من بين مجموعة المخاطر التي تواجهها المصارف سواء كانت تجارية أم إسلامية لأنها ترتبط بحالة عدم التأكد من قدرة الزبون المستثمر بإمكانية الوفاء بالتزاماته برد أصل المبلغ المقترض مع دفعات الفائدة المستحقة في المصارف التجارية أو إرجاع أصل المبلغ المستثمر في صيغ الاستثمار الإسلامي كما في المضاربة و المشاركة و غيرها ويثار الجدل عن المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التجارية وبعض الدراسات أشارت إلى تزايد المخاطر الائتمانية تأثيرا في المصارف الإسلامية بمستوى أعلى من المصارف التجارية وأن مبادئ الشريعة الإسلامية تؤكد في تعاملاتها المالية على الاشتراك بالأرباح والخسائر وعدم تعاملها بأسعار الفائدة الربوية وما يؤكد ارتفاع المخاطر الائتمانية في الاستثمارات المالية خصوصا في صيغتي المضاربة و المشاركة في المصارف الإسلامية حيث إنها تمتد إلى أصل المبلغ المستثمر الكلي في صيغة المضاربة أو النسبة الكلية من المشاركة في حالة الخسارة لجميع الأموال المستثمرة بينما تنخفض المخاطر عموما في صيغ الاستثمار الإسلامية الأخرى مثل (المرابحة- الإجارة- السلم ..... ) بينما المصرف التجاري يأخذ الضمانات الكافية مقابل القرض المقدم للزبون ولا توجد احتمالية لخسارة البنك التجاري لأصل المبلغ وفوائده لعدم ارتباط المصرف التجاري مع زبائنه بالاستثمارات في الربح أو الخسارة حيث إن معظم توظيفات الموجودات هي عبارة عن قروض وهذا يكون في الحالة الطبيعية للاقتصاد أما في حالة الأزمات المالية كآزمة الائتمان العقاري الأمريكية عام 2007 تؤكد التقارير أن أسباب هذه الأزمة هي عدم الالتزام بمقررات

(بازل) منها عدم محافظة المصارف على نسب السيولة وعدم القدرة على التنبؤ باحتياج السوق من السيولة. ومن هذا المنطلق نحاول دراسة المخاطر الائتمانية وعلاقتها باتخاذ القرار الاستثماري الأفضل لتوظيف جانب الموجودات و مقارنة نسبة العائد المتحقق إلى المخاطر التي تواجه المصرف الإسلامي والتجاري ومقارنة نسبة كل مصرف مع المصرف الآخر للوقوف على أي النظريتين هي أفضل للتطبيق عالمياً هي النظرية الإسلامية أم النظرية الرأسمالية.

#### رابعاً - فرضية الدراسة

تستند الدراسة الى الفرضيات الرئيسة الآتية:-

- 1- المخاطر الائتمانية في استثمارات المصارف الاسلامية أقل من المخاطر الائتمانية في استثمارات المصارف التجارية .
- 2- المخاطر الائتمانية في استثمارات المصارف الاسلامية أكبر من المخاطر الائتمانية في استثمارات المصارف التجارية .

#### خامساً- أهداف الدراسة

- 1- قياس اثر مخاطر الائتمان في صيغ الاستثمار للمصرف الإسلامي الأردني و المصارف التجارية وهي مصرف الأردن ومصرف الأهلي باستعمال SPSS مع اختبار الفرضيات.
- 2- اختبار مدى الفشل المالي الذي تتعرض له المصارف بأستخدام نموذج التمان .
- 3- قياس الانحراف المعياري لنسب الربحية (ROE,ROA) للمصرف الإسلامي و المصارف التجارية ومع مقارنة النتائج.
- 4 - قياس الأنحراف المعياري لنسبة السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة ومقارنة النتائج .
- 5- تحليل واقع النشاط المصرفي للمصرف الإسلامي الأردني ومصرف الأردن التجاري ومصرف الأهلي التجاري للمدة (1996-2011).

#### سادساً- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي للوصول إلى صحة أو خطأ النظرية إذ تبنت موضوعاً استلزمت فيه إتباع البحث النظري والواقعي لبيان الأثر بين مخاطر الائتمان المصرفي وبين صيغ الاستثمار في مصارف إسلامية وفضلاً عن مصارف تجارية ثم تعزيزها بأساليب قياسية وإحصائية لقياس درجة الأثر وحجم التأثير الذي يتركه كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للمصرف الإسلامي الأردني ومصرف الأردن والمصرف الأهلي التجاريين داعمة ذلك أيضاً بنموذج التمان ونسب روز لقياس المخاطر الائتمانية

## سابعاً- البعد الزمني والمكاني ومصادر الرسالة

ركزت الدراسة النظرية على الكتب العربية والأجنبية والبحوث والتقارير المالية والمصرفية الخاصة بالمصرف الإسلامي والمصارف التجارية إذ تم الاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (1996-2011) لمؤشرات مخاطر الائتمان وصيغ الاستثمار في المصرف الإسلامي الأردني ومصرف الأردن التجاري ومصرف الأهلي التجاري والصادرة من المصارف نفسها فضلاً عن النشرات الصادرة من المصرف المركزي الأردني وتقارير جمعية المصارف الأردنية

## ثامناً- هيكلية الدراسة

أختص الفصل الأول بالتأطيرات والأبعاد النظرية لمخاطر التوظيف في المصارف الإسلامية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول الأول الأبعاد النظرية في المصرف الإسلامي, والمبحث الثاني تناول الإطار النظري وأبعاده لمخاطر توظيف الأموال في المصارف الإسلامية, والمبحث الثالث تناول المفاهيم الأخلاقية في المصارف الإسلامية . وأختص الفصل الثاني بالتأطيرات النظرية وأبعاده لمخاطر التوظيف في المصارف التجارية وقد تناول المبحث الأول من الفصل الثاني الأبعاد النظرية للمصارف التجارية والمبحث الثاني الأبعاد النظرية لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية والمبحث الثالث التحوط في المصرف التجاري من المخاطر الائتمانية وقد أختص الفصل الثالث بتحليل واقع نشاط المصرف الإسلامي والمصارف التجارية الأردنية (عينة الدراسة) للمدة (1996-2011) وأختص المبحث الأول والثاني والثالث من الفصل الثالث بتحليل واقع النشاط المصرفي للمصرف للمدة نفسها للمصرف الإسلامي الأردني ومصرف الأردن التجاري ومصرف الأهلي التجاري على التوالي . فيما أختص الفصل الرابع بقياس أثر مخاطر الائتمان في الصيغ الاستثمارية لعينة من المصارف الأردنية للمدة (1996-2011) وتناول المبحث الأول الوصف القياسي العام والمبحث الثاني تقدير أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية وتحليلها للمصارف (عينة الدراسة) فيما كان المبحث الثالث تحليلاً للنتائج ومقارنتها

## تاسعاً- الدراسات السابقة



## المبحث الثاني

### الأسس النظرية لمخاطر توظيف الأموال للمصارف الإسلامية

#### 1-2-1- مفهوم الائتمان

يعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف التجارية, نظرا لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى فهو يعد من الاستثمارات الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية (ابو حمد, 2002, ص213).

أما الائتمان في المصارف الإسلامية فهو يرتبط بالاستثمارات التي توافق الشريعة الإسلامية والتي تحرم التعامل بالفائدة الربوية كالمضاربة والمشاركة وغيرها . وقد عرف قانون البنوك الأردني الائتمان بأنه دفع مبلغ من المال من البنك إلى الزبون مقابل حق استرداده مع فوائده وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك . ( الوادي و سمحان , 2009 , ص324 ) .

وتمثل إدارة الائتمان أداة الاستثمار الأساسية في تحسس المخاطر لأنها بوابة منح الائتمان لأي استثمار أو تمويل كما أنها بوابة تقييم قرارات المصرف عند دخوله في أي تمويل فالمخاطر بحسب رؤية (بازل 2) ترجع إلى مخاطر من داخل الميزانية ومخاطر خارج الميزانية وتعتبر المخاطر خارج الميزانية خارجة عن التحكم لأنها تعود لأسباب خاصة بالمجتمع أو لأسباب طارئة خارجة عن إرادة المشروع . ودور إدارة الائتمان هو مساعدة إدارة المخاطر في تحسس المخاطر الخارجية عن طريق المؤشرات العامة للاقتصاد المحلي والدولي أما المخاطر الآتية من داخل الميزانية فأسبابها عادة قابلة للتحكم لأنها تكون نابعة من المشروع نفسه أو بسبب أخطاء وتجاوزات وفي هذه الحالة تمثل إدارة الائتمان صمام أمان المصرف ( قنطجني , 2010 , ص 449 )

#### أولاً- نشأة المخاطر الائتمانية

وهي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها كمخاطر توقف الزبون عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف , أو مخاطر التركيز الائتماني أو فشل المصرف في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة والتدني في التصنيف الائتماني وتشمل المخاطر الائتمانية المخاطر التي تنشأ في سياق عمليات التسوية والمقاصة . و بنوداً داخل الميزانية كالقروض والسندات وبنوداً خارج الميزانية كخطابات الائتمان والاعتمادات المستندية.( قنطجني , 2010 , ص 440 )

#### ثانياً- الطبيعة المتميزة للمخاطر المصرفية الإسلامية

يمكن ملاحظة الفرق بين الصياغة النظرية وبين التطبيقات الفعلية للمصرفية الإسلامية إذ يتطلع الاقتصاديون الإسلاميون إلى أن تكون مطلوبات المصارف الإسلامية في صورة أموال وودائع الاستثمار فقط, ويتم توظيف هذه الأموال في موجودات وفق أصول عقود المشاركة في الربح. وفي ضوء التصور النظري فإن أي صدمة في جانب الموجودات يمكن أن تمتصها ودائع الاستثمار القائمة بطبيعتها على المشاركة وبهذه الطريقة تقدم المصارف الإسلامية بديلاً أكثر استقراراً للنظام المصرفي

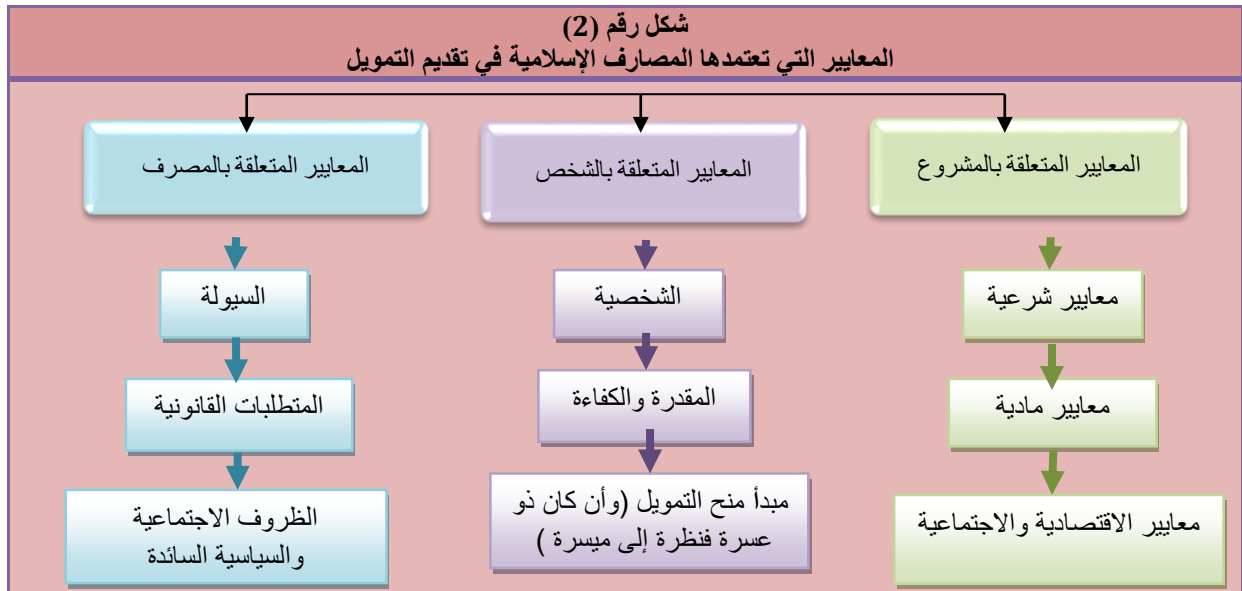
التجاري وطبيعة المخاطر العامة للمصارف الإسلامية التي تشبهه مخاطر الصناديق المشتركة . ( خان و أحمد , 2003 , ص 21 )

### 1-2-2- مفهوم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

طبيعة التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية للمستفيدين يشترط أن يكون مباحاً أي حلال بعيد عن الفوائد الربوية. والتمويل المباح هو تقديم الأموال العينية أو النقود ممن يملكها ( المصرف ) إلى شخص آخر ( الزبون ) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل تمويل المضاربة وتمويل البيع بالمrabحة وكذلك يجب إن تكون استثمارات المصرف الإسلامي مباحة والاستثمار المباح هو توظيف الأموال من قبل المصرف أو ( أي مستثمر إسلامي ) في مجالات استثمارية معينة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الأرباح مثل الاستثمار في الأوراق المالية المباحة شرعا أو شراء الأصول الثابتة بهدف تأجيرها أو إعادة بيعها ( الفسفوس , 2010 , ص 181 )

### 1-2-3- المعايير التي تعتمدها المصارف الإسلامية في تقديم التمويل

تستند المصارف الإسلامية في تقديم التمويل على ثلاثة معايير رئيسة كما موضح في الشكل رقم (2) يعتمد أحدها على الآخر في الموافقة على منح التمويل للزبائن المتقدمين بطلبات تمويل مشاريعهم. وهي المعايير المتعلقة بالمشروع و المعايير المتعلقة بالزبون والمعايير المتعلقة بالمصرف . ( الفسفوس , 2010 , ص 184 )



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (الفسفوس, 2010, ص 184)

أولاً - المعايير المتعلقة بالمشروع

ويتم عن طريق هذه المعايير التعرف على مدى نجاح المشروع باستعمال ثلاثة معايير فرعية تختص بالمشروع هي **معيار الشرعية** التي يجب فيها أن تكون جميع القرارات التي يتخذها المشروع سواء أكانت في المدخلات والمخرجات وأن تكون مباحة وتتفق مع الشريعة الإسلامية مثلاً المواد الأولية يجب أن تكون مباحة سواء أكانت في أصل المادة أم طريقة شرائها التي يجب أن تكون ضمن حدود المشروع الإسلامية. وكذلك مبيعات المشروع أن لا تكون آجلة بزيادة ربوية وأن لا تكون ضمن العمليات الإنتاجية مواد مضافة محرمة . **ومعيار المادية** يبحث المصرف مدى قدرة المشروع في توليد تدفقات داخلية لتسديد التمويل الذي حصل عليه من المصرف وفترة تسديد كامل التمويل حيث كلما كانت فترة الاسترداد قصيرة أو معتدلة تمكن المصرف من إعادة توظيف هذه الأموال بما يحقق هدف الربحية ويضمن استثمار أموال المودعين بكفاءة وفاعلية وكذلك يستطيع المصرف الوصول إلى تقدير الوقت الزمني لتسديد المشروع الأقساط المترتبة عليه التي توفر السيولة التي تمكن المصرف بالوفاء بمتطلبات السيولة وتمكن المصرف بتوقيت تسديد ودائع لأجل عن طريق دراسة الجدوى التي تعد لكل مشروع التي يمكن أن يتوصل عن طريقها إلى تقدير نسب الربحية ونسبة السيولة التي يمكن أن يوفرها المشروع كلما كانت هذه النسب جيدة كان المصرف أكثر أماناً وبالعكس. و **معيار الاقتصادية والاجتماعية** يبحث المشروع تنمية القطاعات التي تكون ذات أولويات أساسية التي تساهم في زيادة الناتج القومي والتي توفر الحاجات الأكبر شريحة من المجتمع وإتاحة الفرصة لتشغيل الأيدي العاملة التي تساهم في تقليل نسبة البطالة .

#### ثانياً - المعايير المتعلقة بالشخص

تكاد تكون متشابهة مع معايير المصارف التجارية مثل معيار C5,P5 التي تتكون خمسة عوامل يتم على أساسها منح الائتمان و تبحث في شخصية الزبون طالب التمويل من المصرف الإسلامي والتي تتعلق بالأخلاق من ناحية صدق الزبون وأمانته ومدى التزامه في تسديد تعاملاته السابقة كذلك يبحث عن قدرة الزبون زخبرته في إدارة المشروع ودراسة المشاريع السابقة للزبون وماهي نسبة النجاح التي حققها في المشاريع المماثلة والاختلاف بين معيار الشخصية للمصرف التجاري والمصرف الإسلامي إنَّ المصرف الإسلامي يمنح التمويل من مبدأ (وأن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسره ) بينما المصرف التجاري يسترد أمواله التي أقرضها لزبائنه في وقتها المحدد من دون تأخير

#### ثالثاً - المعايير المتعلقة بالمصرف

تتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية وكلما كان الاستقرار السياسي والاقتصادي جيداً كان بإمكان المصرف التوسع في توظيف الأموال بصورة أكثر استقراراً وينعكس هذا بصورة ايجابية على تحقيق أهداف المصرف . وكذلك كلما كان مقدار الثقة التي يمتلكها المصرف عند زبائنه أصحاب الودائع كبيرة كان بإمكانه الحصول على أكبر حجم من الودائع التي تزيد من تمويل المصرف واستثماراته وكذلك قدرة المصرف على المنافسة مع المصارف الأخرى في إمكانية الاستثمار الأمثل لأموال الزبائن بما يحقق لهم أرباحاً جيدة مقارنة مع أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف الربوية على قروضها

### 1-2-4- أساليب قياس مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية

هناك أسلوبان لقياس مخاطر الائتمان هما. (خصاونة, 2008, ص122-123)

### أولاً- الأسلوب المعياري

يمتاز هذا الأسلوب بأنه ذو حساسية كبيرة نحو المخاطرة حيث يقوم المصرف بتحديد وزن لكل عنصر من عناصر الموجودات والبنود خارج الميزانية وينتج عن ذلك مجموعاً كلياً لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطرة فعلى سبيل المثال إذا كان وزن المخاطر 100 % فإن هذا يعني أنّ الانكشاف المشمول في عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر قد تم احتسابها بكامل القيمة الأمر الذي يترجم بحسب اتفاقية بازل إلى 8% من رأس المال من تلك القيمة والطريق نفسه فإنّ وزن مخاطرة بنسبة 20 % يحتاج إلى مبلغ رأس المال يعادل (س)

س=1.6% = 100% / 8% \* 20% . وقد أصبحت الاتفاقية الجديدة تعتمد على أوزان مخاطر تكون مدروسة ومنقحة , بناءً على تصنيف مستقل , يتم اعتمادها من مؤسسة تقييم ائتماني تعتمد الأسس الموضوعية في التقييم , مثل وكالات التصنيف الائتماني التي تلتزم بالمعايير الصارمة

### ثانياً - أسلوب التصنيف الداخلي

يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستعمال تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض , بهدف قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات عند تلك المصارف وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية . حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل زبون , ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات , لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمطلب الحد الأدنى لرأس المال. وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستعمال الطريقة الأساسية والطريقة المتقدمة لاحتساب مدى انكشاف المصارف اتجاه الشركات أو الحكومات أو المصارف الأخرى. وبحسب الطريقة الأساسية , تقوم المصارف بتقدير احتمالية حدوث تعثر بالسداد لكل مقترض , بينما تقوم السلطات النقدية الإشرافية بوضع تقديرات أخرى. أما في حالة استعمال الطريقة المتقدمة فيسمح للمصارف التي لديها عمليات داخلية متطورة لتوزيع رأس المال بوضع المتغيرات الضرورية الأخرى.

### 1-2-5- المخاطر الائتمانية لأهم الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية

تتركز مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية في نكول الطرف المقابل في العقود المنعقدة بين المصرف والمستثمرين أو طالبي تمويل المشروع من الصيغ الإسلامية الاستثمارية معظم هذه العقود المستثمر يكون قبضه للمال قبض أمانة أي في حالة الخسارة الطبيعية من دون الإهمال المتعمد لايقوم المستثمر بتعويض المصرف إنما يكون التعويض عند التقصير المتعمد بحسب فقه المعاملات الإسلامية مثل عقود المشاركة والمضاربة والسلم والأستصناع و الأيجارة والتورق . ويتعرض المصرف الإسلامي عند قيامه بتوظيف موارده إلى مخاطر عدم سداد مستحقاته , ومخاطر العملية نفسها بصفته مشاركاً فيها فضلاً عن نتائجها , ومخاطر عدم إفصاح العميل عن حقيقة نتائج الأعمال , ومخاطر الظروف الاقتصادية المحيطة بالمصرف ( الغزالي , 2009 , ص396 )

### أولاً- المخاطر الائتمانية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك

تتكون عقود المشاركة في الربح والخسارة من عقود المشاركة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك والتي يشترك فيها المصرف والزبون في رأس المال، بنسب متفق عليها وليس بالضرورة أن تكون متساوية قد تختلف نسبة تقسيم الأرباح بين المصرف وبين الزبون في نسبة الخسارة هذا الاختلاف يولد مخاطرة للمصرف يجب أن تأخذ في حساباته عند تحديد معدل العائد المتوقع من الاستثمار في المشروعات بالمشاركة وتتولد مخاطر عقود المشاركة من سوء الإدارة أو بيع المشارك الآخر لحصته إلى طرف ثالث أو من تعذر عليه تشغيل المشروع أو فشله في إنتاج السلعة أو الخدمة المطلوبة أو عدم القدرة على تسويق منتجات المشروع وتصريفها أو فشلها . وعند تناقص ملكية المصرف في المشروع بسبب تسديد الزبون لأقساط رأس مال المصرف المشارك به تتناقص مخاطر المصرف. ( العجلوني، 2010، ص 434-435 )

ويبين الشكل رقم (3) صورة عقد المشاركة المنتهية بالتمليك بين المصرف وبين الزبون التي تحتوي على عدد من المخاطر الائتمانية التي قد لا يستطيع المصرف في وقتها من استرداد أمواله ومنها

**أولاً-** إذا كانت مدة عقد المشاركة طويلة قد تسبب انخفاض قيمة العملة ومما يؤدي إلى انخفاض قيمة القسط الذي يسدده الزبون المشارك في حالة ارتفاع نسب التضخم .

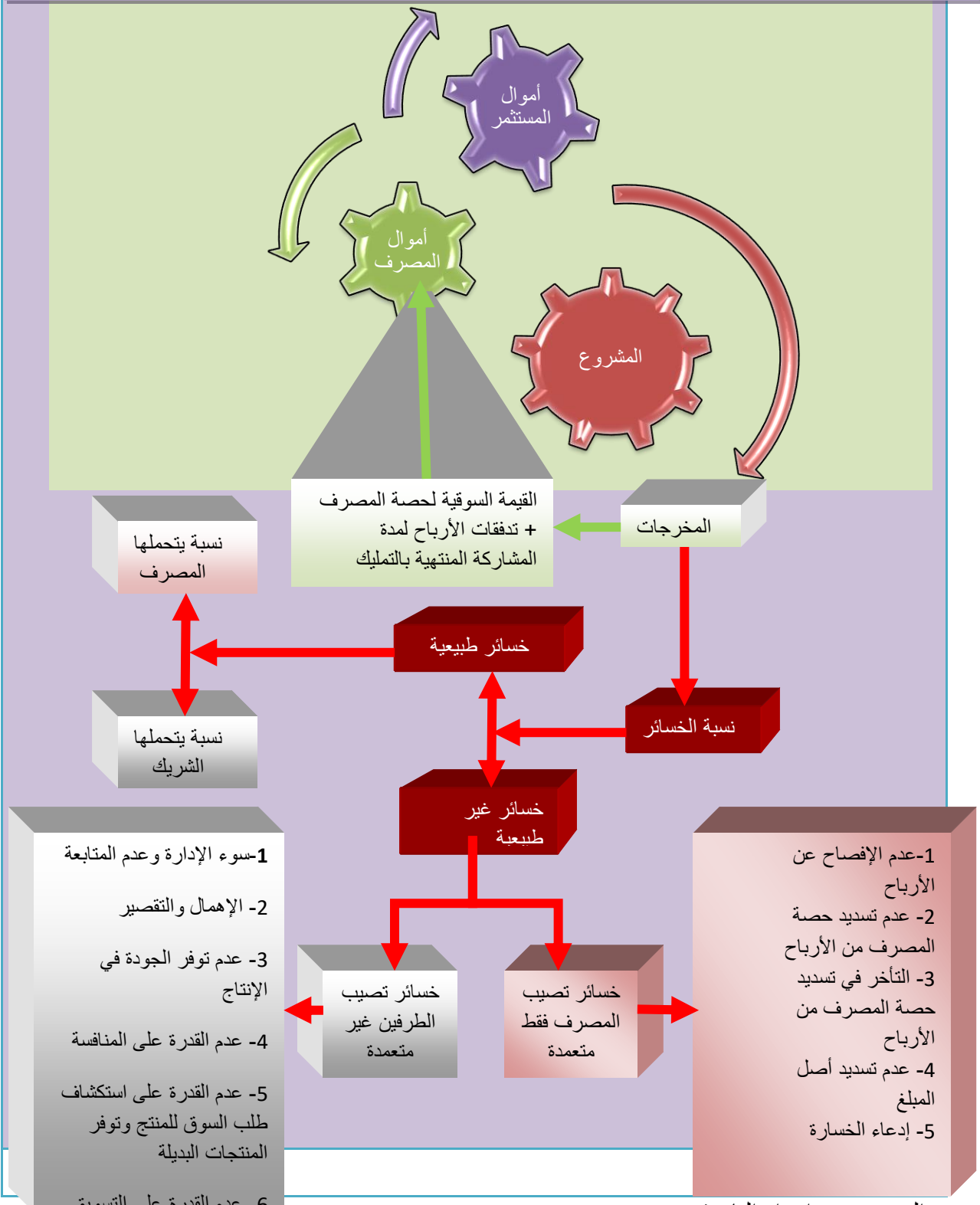
**ثانياً-** تعرض المصرف إلى خسائر طبيعية ناتجة عن ظروف قاهرة كالحريق أو الثورات يتحمل فيها كل من المصرف والزبون نصيبه من الخسارة

**ثالثاً-** تعرض المصرف إلى خسائر غير طبيعية غير متعمدة قد تصيب الطرفين منها عدم امتلاك أصحاب الخبرة في إدارة المشروع ومما يؤدي إلى عدم قدرة المصرف من استرداد جزء من أمواله .

**رابعاً-** تعرض المصرف إلى خسائر غير طبيعية متعمدة تصيب المصرف تتعلق بالمخاطر التي تنشأ من الشريك وعدم المراقبة الدقيقة من وكيل المصرف على المشروع ومنها عدم الإفصاح عن الأرباح أو إدعاء الخسارة أو عدم تسديد الأقساط .

شكل رقم (3)

صيغة المشاركة والمخاطر التي تتضمنها



ثانيا - المخاطر الائتمانية لصيغة المضاربة

تعد عقود المضاربة من أخطر العقود الاستثمارية التي يدخل فيها المصرف الإسلامي مع الطرف المقابل والتي يقدم فيها المصرف رأس المال الكلي ويقدم المضارب جهوده وإدارة المشروع وفي حالة الخسارة المصرف يخسر أمواله التي قدمها والمضارب يخسر الجهد الذي بذله ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التقصير المتعمد. وتأتي المخاطرة في عقود المضاربة من رب العمل الذي قد لا يكون كفوءاً أو خبيراً في إدارة منتجات المشروع وتصريفها. وتنتج المخاطرة من عدة عوامل منها (العجلوني, 2010, ص436)

1- تجاوز المدة الكلية للتمويل من دون انجاز الصفقة

2- تلف البضاعة تحت يد المضارب

3- سوء أمانة رب العمل

4- عدم الالتزام بشروط عقد المضاربة

5- صعوبات التدقيق والتقييم والمتابعة من المصرف

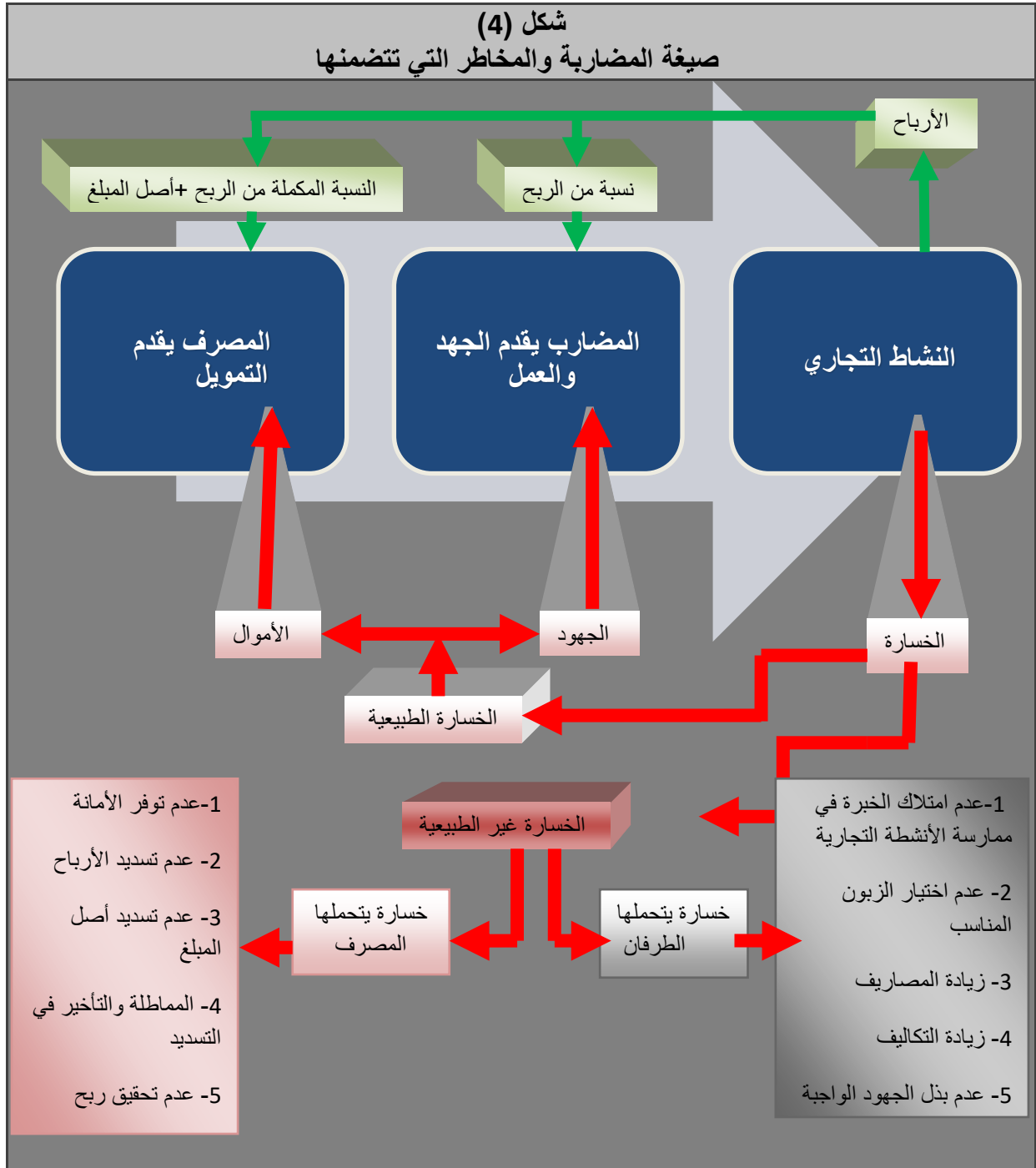
6- قد يكون الناتج النهائي خسارة أو ربحاً قليلاً

ولتخفيف هذه المخاطر يتعين على المصرف الإسلامي أن يتحقق كثيراً من شخصية الزبون والمشروع والمنتج . ( العجلوني , 2010 , ص 436 )

والشكل رقم (4) يبين أهم المخاطر التي تتعرض لها عقود المضاربة, والتي تكون مخاطرها أعلى من باقي صيغ الاستثمار الإسلامية من حيث أن المبلغ الكلي للمضاربة يكون تمويله من المصرف كلياً أما المضارب يضع مقابل هذه الأموال جهوده وإدارة النشاط التجاري الذي يتم تحديده لذلك فإن المصارف الإسلامية تحتاط كثيراً في المضاربة عن طريق دراسة جميع جوانبها وأنها ذات جدوى اقتصادية واجتماعية من ناحية ومن ناحية أخرى مخاطرها تكون منخفضة. (خلف, 2006, ص227)

ويوضح الشكل كيفية توزيع الأرباح وبحسب النسب التي يتفق عليها في العقد فيحصل المضارب على نسبة من الربح ويحصل المصرف على النسبة المكتملة من الربح فإذا حصل المضارب على نسبة أرباح 45% فإن النسبة المكتملة من الأرباح التي يحصل عليها المصرف هي 100% - 45% = 55% نسبة أرباح المصرف مضافاً لها أصل المبلغ الذي قدمه للمضاربة . أما الخسائر الطبيعية مثل الخسارة الناتجة عن ظروف قاهرة فإن المصرف يتحمل خسارة رأس المال الكلي والمضارب يخسر جهده الذي بذله .

وقد تكون هناك خسائر غير طبيعية غير متعمدة تسبب خسارة الطرفين منها عدم القدرة على تسويق البضاعة لوجود بدائل أفضل أو بيع البضاعة بأسعار منخفضة لعدم القدرة على تخزين البضاعة مدة أطول مما يؤدي إلى تلفها أو ارتفاع تكاليف تخزينها أو وجود منافسين كبار لهم القدرة على تخفيض الأسعار وكثير من هذه الحالات التي تؤدي إلى تحقيق خسارة تعرف بالخسارة الطبيعية غير متعمدة إذ ليس المضارب والمصرف سبباً فيها فيتحمل المضارب خسارة جهده في الوقت نفسه يتحمل المصرف خسارة أمواله .



أما بالنسبة للخسائر غير طبيعية فهي الخسائر التي تنتج بسبب التقصير المتعمد أو تقصير غير متعمد فالتقصير غير المتعمد هو الذي ينشأ من عدم توفر الخبرة اللازمة لنجاح النشاط التجاري أو عدم متابعة المصرف أو زيادة المصاريف أو زيادة التكاليف أو عدم بذل الجهود اللازمة والتي يصعب إثباتها على



المضارب وأن هذه الخسائر يتحملها الطرفان المصرف يخسر الأموال التي قدمها والمضارب يخسر جهوده في حالة عدم إثبات وجه التقصير بالمضارب .

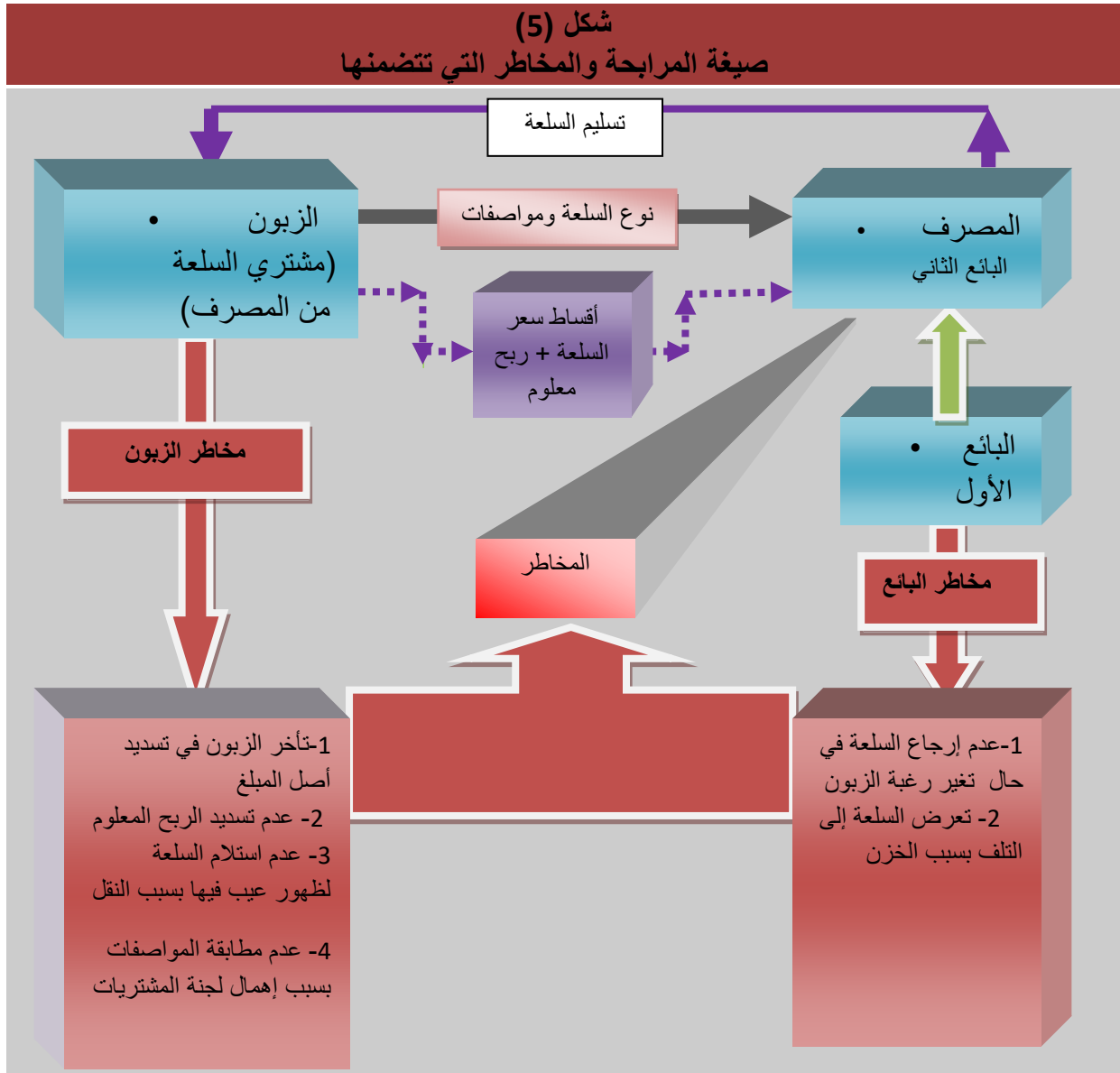
أما الخسائر غير الطبيعية المتعمدة فهي التي تنشأ من عدم أمانة المضارب ونزاهته فتكون هذه الخسائر يتحملها المصرف مثل عدم تسديد نصيب المصرف من الأرباح أو عدم تسديد أصل المبلغ والمماثلة أو إدعاء عدم تحقق أرباح أو إدعاء حدوث خسائر وإن كان هناك ضمانات أو كفلاء فأنها تخفض من المخاطر إلا أنها تأخذ طرق قانونية وإجراءات قد تطول وكفى بالخسائر هو تأخر مدة السداد لأصل المبلغ أو نصيب الأرباح المتحققة الذي يسبب للمصرف مشاكلها منها عدم توفر سيولة كافية لمواجهة متطلبات الزبائن والأهم من ذلك هو عدم القدرة على توظيف هذه الأموال بسرعة لتأخر سدادها مما يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية جديدة وهذا يتعارض مع هدف الربحية التي تسعى إليه المصارف

كل الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المصرف على استعادة أمواله التي استثمرها أو الأرباح المتحققة أو تأخر هذه الأموال والأرباح هي مخاطر الائتمانية تهدد عمل المصرف والتي تفرض على المصرف استعمال مبدأ الحيطة والحذر في اختيار استثماراته مع الطرف الآخر، وهي تعد عقبات ينبغي على المصرف بذل الجهود والتكاليف لتجاوز هذه المخاطر التي تواجه أهم الوظائف الرئيسية التي يكسب المصرف منها معظم أرباحه .

### ثالثا - المخاطر الائتمانية لصيغة المرابحة

تنطوي المرابحة على مجموعة من المخاطر إلا أنها تكون في العادة أقل من المخاطر للعمليات الاستثمارية الأخرى ويعود ذلك إلى أن المرابحة تتعلق بعمليات ذات آجال قصيرة وأن عوائدها ثابتة وقابلة للتنبؤ فضلاً عن ذلك إن شروط العقد تكون واضحة ومتفقاً عليها مسبقاً وهي نسبة الربح ومقدار رأس المال والأسعار السائدة فضلاً عن بقاء البضاعة ملكاً للمصرف طيلة مدة سريان العقد وهذا يجعلها ضماناً للعملية لحين تسديد المبلغ. ( إلهيتي، 2006، ص 269 - 270 )

يمكن أن تنتج المخاطر من بيع المرابحة من طرفين، الطرف الأول المشتري والطرف الثاني البائع الذي يشتري المصرف منه تتعلق مخاطر الزبون (المشتري) للسلعة بعدم رغبته بإتمام عملية الشراء التي تفرض على المصرف بيع السلعة إلى زبون آخر وعلى الرغم من تحصيل حجم الخسارة الذي تعرضت له السلعة من الضمانات التي قدمها الزبون في عقد المرابحة على أساس الإلزام بالوعد لأحد الطرفين إلا إن مجريات



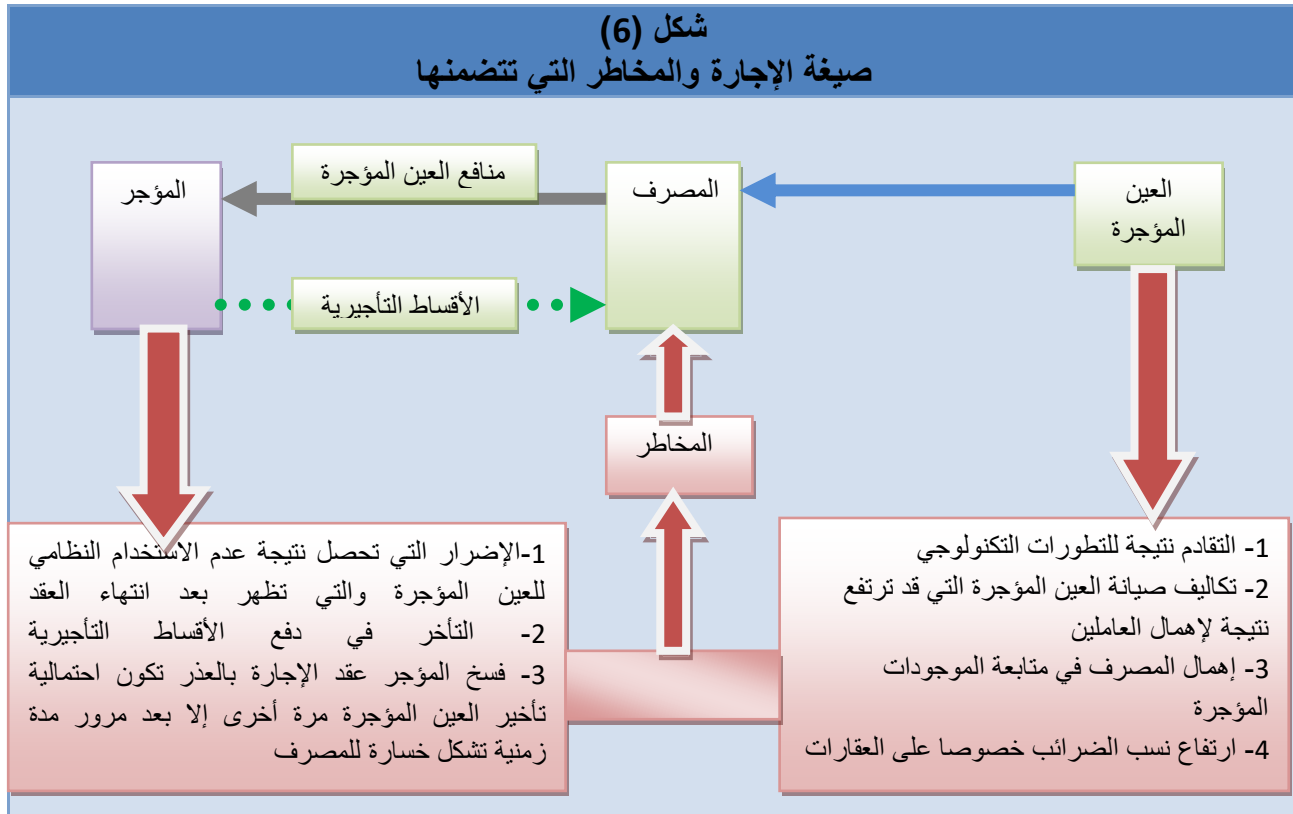
#### المصدر : من أعداد الباحث

هذه الأعمال تعيق عمل المصرف وتعطي مؤشراً سلبياً من تردد الزبائن الجدد من التعامل مع المصرف بسبب الاختلافات الحاصلة . ويبين الشكل رقم (5) احتمالية تعثر المشتري بتسديد الأقساط والربح المتفق عليه وكذلك احتمالية تعرض السلعة إلى التلف نتيجة إهمال العاملين والتي تسبب في رفض الزبون للسلعة . وقد تكون المخاطرة من البائع الأول الذي يمتنع من إرجاع السلعة في حال رفض الزبون المشتري بالمرابحة وبذلك يكون موقف المصرف أمام عدد من التهديدات التي يمكن إن يفقد المصرف قدرته في استرداد أمواله أو الربح الذي اتفق عليه من هذه المخاطر الائتمانية تتولد ضغوط على المصرف تتمثل في طلبات السيولة المتواترة من زبائنه في الوقت الذي لا يملك فيه المصرف أي بدائل يحصل من خلالها على تمويل (فضلاً عن ذلك إن المصارف التجارية التي يمكنها

الاقتراض من المصارف الأخرى أو شركات التمويل أو بإصدارها السندات أو اللجوء إلى البنك المركزي الذي يعتبر الملجأ الأخير للبنوك التجارية)، وتسبب هذه المخاطر في عدم توظيف هذه الأموال في الفترات المخطط لها من قبل المصرف الإسلامي لعدم تسديدها في فترات استحقاقها وهذا يؤثر سلباً على مستوى الأرباح للمصرف وكذلك تأثيرها من ناحية المقارنة مع إرباح المصارف التجارية

#### رابعا - المخاطر الائتمانية لصيغة الإجارة

تستعمل المصارف الإسلامية الإجارة على المنافع كأسلوب من أساليب استثماراتها فهي تقتني الممتلكات والأصول النامية من أجل إجارة عينها حيث تضعها تحت تصرف زبائنها لاستيفاء منافع مقابل ذلك. (قنطجي، 2010، ص239)

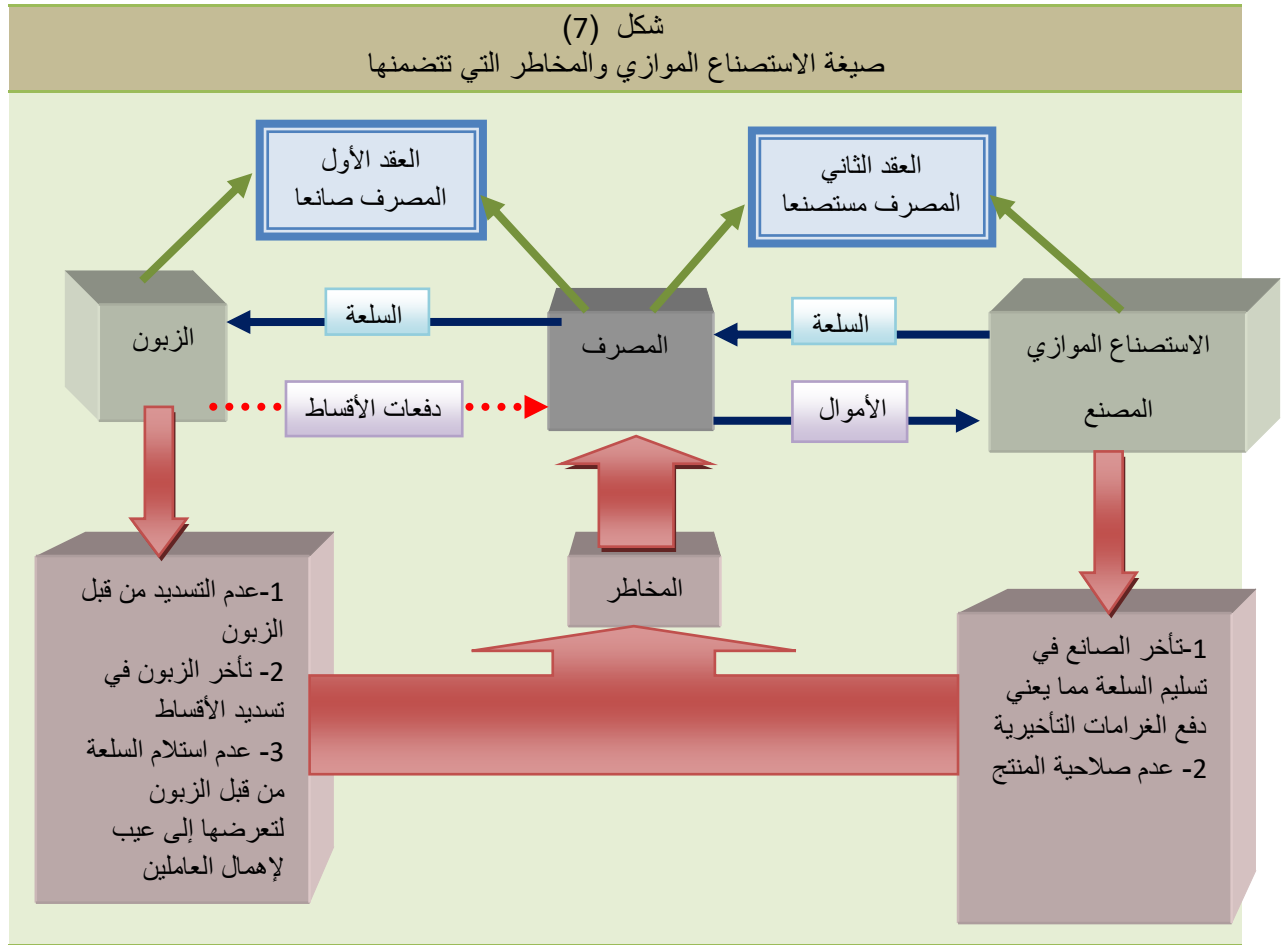


المصدر من إعداد الباحث

ويوضح الشكل (6) مخاطر صيغة الإجارة التشغيلية التي تعد مخاطر ملكية لأن الأصل المؤجر مازال ملكيته للمصرف. وتنشأ المخاطرة هنا عن تلف قيمة الأصل أو تقادمه أو انخفاض قيمته التي لا يستطيع المصرف تحويلها إلى المستأجر. كما تنشأ المخاطرة عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإجارة ومما يؤدي إعادته إلى المصرف الذي يجب عليه بيعه في أقرب وقت ممكن تنفيذا لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع المصارف من إبقاء ملكية الأصول عند المصارف إلا لغايات تمويلية (العجلوني، 2010، ص439)

## خامسا - المخاطر الائتمانية لصيغة الاستصناع

تكمن مخاطر عقود الاستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها من حيث عدم صلاحية المنتج ومن ثمّ يكون للعميل الحق بالرجوع إلى الصانع أو المقاول الذي هو المصرف وقد يكون الاستصناع المباشر عن طريق قيام المصرف بتصنيع السلعة في مصانع يمتلكها وهذا يشكل صعوبة على المصرف الإسلامي، إذ إنها مؤسسات مالية لا تستطيع أن تتوسع بين قطاع مالي وبين قطاع صناعي ويوضح الشكل رقم (7) جوهر عقد الأستصناع الموازي والمخاطر التي يتعرض لها المصرف الاسلامي والتي تنشأ من جانبيين الجانب الأول يتمثل بمخاطر العقد الأول عندما يكون المصرف صانعا والجانب الثاني يتمثل بمخاطر العقد الثاني عندما يكون المصرف مستصنعا للسلعة .



المصدر من إعداد الباحث

يكمن تلخيص مخاطر صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي بما يأتي (العجلوني, 2010, ص439)

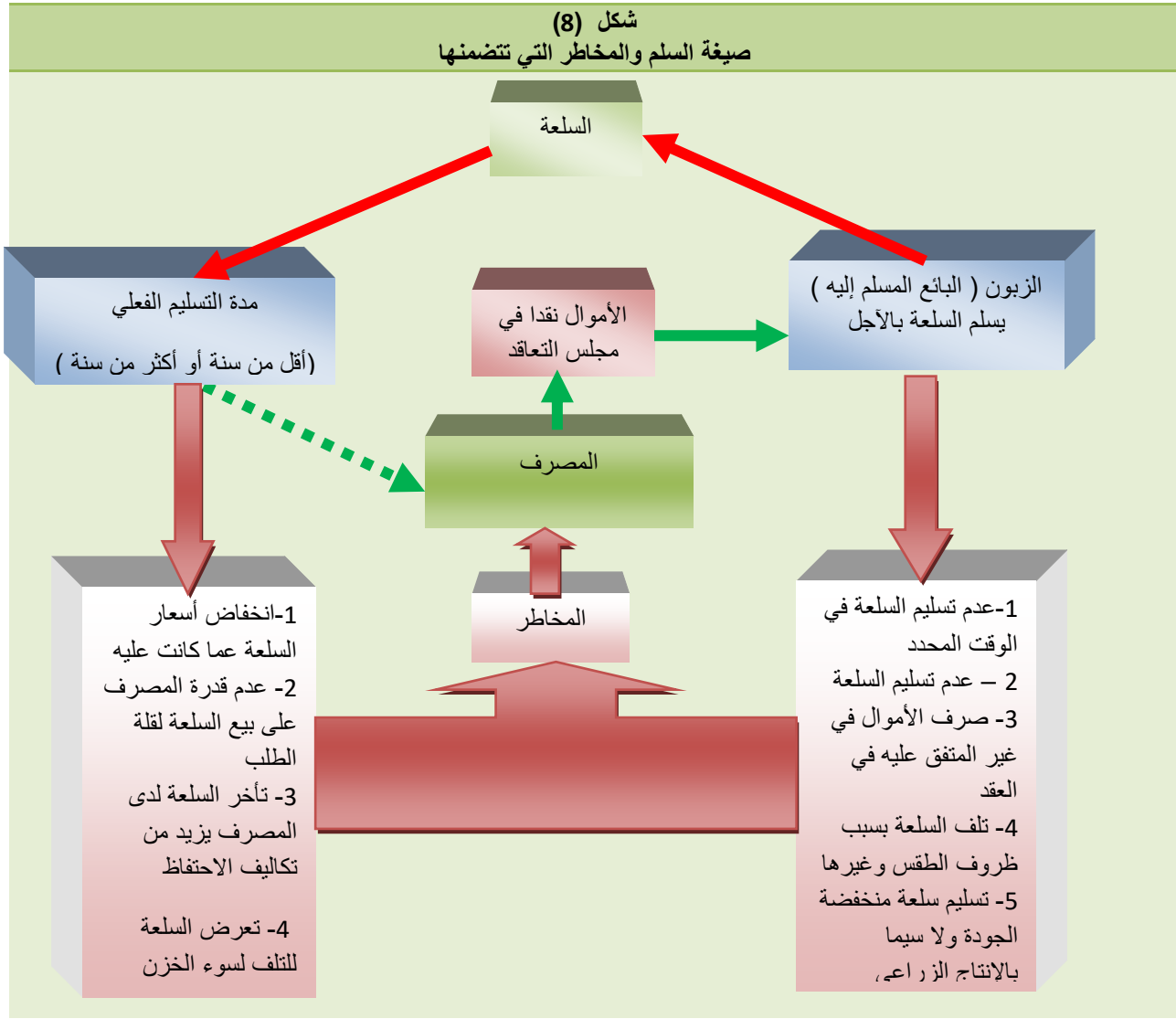
- 1- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
- 2- تأخر الصانع في تسليم المنتج في حال كان المصرف مستصنعا.
- 3- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم الأصل المستصنع في حال كان المصرف صانعا مما يؤدي إلى تأخر موعد التسليم ودفع غرامات تأخيرية.

4- تأخر العميل المستصنع عن السداد .

5- تقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع.

#### سادسا - المخاطر الائتمانية لصيغة السلم

تنشأ مخاطر عقود السلم معظما من تقلبات في أسعار السلع المشتراة والمدفوعة قيمتها بالكامل بعد إبرام عقد السلم وفي مدة حيازة السلعة إلى أن يتم بيعها ويوضح الشكل رقم (8) صيغة السلم وكيفية نشوء المخاطر التي يتعرض لها المصرف. وفي حال عقد السلم الموازي تكون المخاطر ناتجة



من عدم تسليم السلع (موضع العقد) ومخاطر تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن التغيرات العامة في أسعار العملات الفورية في عمليات الاستيراد والتصدير عبر الحدود (قنطجي، 2010، ص448)

وتنشأ مخاطر السلم والسلم الموازي من عدة مصادر منها (العجلوني، 2010، ص438)

1- إنفاق ثمن الشراء في غير الغرض المحدد من محل العقد.

2- عدم تسليم السلعة في موعدها أو عدم تسليمها مطلقاً.

3- تلف السلعة أما كلياً أو جزئياً لأسباب خارجة عن إرادة البائع

4- تقلبات الأسعار

5- عدم قدرة المصرف على بيع السلعة بعد استلامها.

6- انخفاض جودة السلعة المسلمة عن الذي مثبت في العقد

### 1-2-6 - التحوط من المخاطر في المصارف الإسلامية

#### أولاً - التأمين على الائتمان

يمكن تحقيق التأمين على الائتمان للتحوط من المخاطر الائتمانية عن طريق أمرين، يتمثل الأول في أن يقوم المصرف نفسه بالتأمين على القرض الذي يدفعه إلى الزبون ، أو مجموع القروض التي يدفعها في مدة عام مثلاً ، ويتحمل المصرف نفسه أجور التأمين في الحالات التي يرى فيها أن ضمان سداد الديون المعدومة أهم من كلفة التأمين التي تتمثل بدفع تلك الأجر. أما الثاني فيتمثل في اشتراط المصرف على الزبون الذي يطلب الاقتراض منه تقديم ضمان من شركة التأمين وهو طلب مستساغ ، لأن صاحب المال من حقه أن يمتنع عن الإقراض إذا لم يأت الآخر بالكفيل الذي يرشحه صاحب المال ، ولا يدخل هذا في الامتناع عن الإقراض من دون زيادة ليكون الربا المحرم . (الصدر، 1979، ص 76- 77 )

ويعد التأمين على الدين جزءاً من الضمان المعاملي فمعنى اشتراط المصرف على المقترض (التأمين على القرض) أنه يمتنع عن إقراضه إذ لم يهيئ كفيلاً خاصاً يكفله وهو شركة التأمين ، وهذا أمر جائز ولا يجعل القرض ربوياً لأن من حق كل مقرض أن يقترح على المقترض الكفيل الذي يثق به . وأن دفع المال لشركة التأمين من المقترض لا يجعل القرض ربوياً مادام لا يعود على المقرض إلا بفائدة الاستيثاق من وفاء الدين . (الصدر، 1979، ص 183)

#### ثانياً - التأمين التكافلي الإسلامي

يعد التأمين من أدوات مواجهة المخاطر لانه يعمل على حفظ رؤوس الأموال المنتجة والمساعدة على تكوينها في حال تعرضها للتلف. والتأمين الإسلامي مستمد من الاقتصاد الإسلامي فكراً ومنهجاً وتطبيقاً وينطلق من أصول شرعية مستندتها التعاون القائم على عقد التبرع الملزم لمجموع هيئة المشتركين. ويطلق عليه التأمين التكافلي لأنه قائم على كفالة جميع المشتركين لبعضهم البعض. وهو تأمين تعاوني لأن فيه تعاون بين المشتركين على تعويض الأضرار التي قد تصيب أحدهم (العجلوني، 2010، ص 450 )

#### ثالثاً - تنويع الاستثمارات

يعرف تنويع الاستثمار بأنه قرار المشروع التجاري بالاستثمار في أكثر من مجال من أجل تخفيض المخاطرة. فكلما زاد عدد تنويع الاستثمار في المشاريع تزايدت مزايا التنويع في تخفيض المخاطر

وينبغي أن يكون هذا التنويع مدروسا وقائما على أساس معطيات ومعلومات إحصائية مالية دقيقة. (كليب, 2010, ص176 )

والذي ينظر إلى الاستثمارات في العقود المالية في الفقه الإسلامي يجد أن التنويع هو السمة البارزة فيها كالبيوع والمشاركات بأنواعها ويساهم ذلك في تشتيت المخاطر إلى القدر الذي يكون فيه احتمالية الخسارة قليلة جدا . وقد يكون التنويع على أساس المكان فهناك تنويع محلي في مجال الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها وتنويع دولي عن طريق جعل الاستثمارات في دول متعددة وتنويع على أساس المدة ويتضمن استثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وتنويع على أساس قطاعات الاستثمار كالقطاعات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها وكذلك التنويع على أساس رأس المال كالاستثمار في السلع والبضائع أو الاستثمار في المنافع ( كليب , 2010 , ص 179 )

#### رابعا - الضمانات

يتمثل في قيام جهة خارجية بضمان الخسارة وتحمل تبعاتها في حال وقوعها. وذلك بضمان رأس المال أو جزء منه للمستثمرين المشاركين في مشروع قائم وضمان طرف ثالث للخسارة إن ضمان الطرف الثالث يكون جائزاً شرعاً في حالة واحدة أن يكون ضمان الطرف الثالث مقيداً بتعدي المضارب أو تقييده أو مخالفة أحكام المضاربة أو الشروط التي أشتراطها رب المال عليه فيقوم الطرف الثالث بتعويض أصحاب الأموال بسبب ما لحقهم من خسارة في أموالهم وهو جائز شرعاً لأنّ الفقهاء قد نصوا على جواز كفالة الأصيل ولو كان الشيء المكفول من باب الأمانات . والمبلغ الذي يدفعه الضامن يكون من باب القرض الحسن وليس من باب القرض بفائدة ( كليب , 2010 , ص 182 )

#### خامسا- مخصص مواجهة مخاطر الاستثمار

يتكون المخصص من مجموعة الأرباح المحتجزة لتقوية المركز المالي للمصرف ودعمه والمحافظة على رأس المال. فالمصارف الإسلامية تقوم باقتطاع مبلغ محدد من الإيرادات السنوية من أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية ويوقع جميع الزبائن المستثمرين عند فتح حساب لأرباحهم بالموافقة على اقتطاع هذه النسبة وتكون هذه النسبة المقتطعة معلنة في المصارف الإسلامية أما على شكل إعلان أو تثبت النسبة في العقد بين الزبون وبين المصرف. ويمكن للمصرف الإسلامي أن يستثمر المخصص مع ضمان المبلغ. وفي حال تصفية المصرف فأن مجموع الكلي للمخصص يدفع إلى جهة ذات نفع عام كصندوق الزكاة . ( كليب , 2010 , ص 387-388 )

### المبحث الثالث

## المفاهيم الأخلاقية في المصارف الإسلامية

### 1-3-1- مفهوم الأخلاق في الشريعة الإسلامية

ترتبط أحكام الاقتصاد الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بالأخلاق الإسلامية اتصالاً عضوياً إذ إنَّ أي محاولة لفصل النظام الاقتصادي عن الجانب الأخلاقي يعد تشويهاً للأنظمة الاقتصادية الإسلامية كمرجعية برمتها إذا كانت الأخلاق الإسلامية لاتنفصل عن الاقتصاد مذهباً ونظاماً فإنَّ الأخلاق الإسلامية لاتنفك عن عقيدة التوحيد : فالله عز وجل هو الحاكم الحقيقي فالمرقبة الإلهية تكون راسخة بل وحاضرة في ضمير المسلم الذي يتسلح برقابة ذاتية محصنة ضد الانحراف بما فيه الانحراف الاقتصادي الذي يتعرض له الفرد والمجتمع ( الشافعي , 2009 , ص 96 )

ويختلف التشريع الإسلامي عن التشريعات الوضعية إذ إن التشريع الإسلامي لايفصل بين القاعدة الأخلاقية والقاعدة التشريعية فيجعل الأولى مدعمة للثانية لهذا فإن الفرد الذي يستطيع أن يتخلص من رقابة القانون عليه لايستطيع أبداً أن يتخلص من القواعد الأخلاقية التي يدعمها الضمير ( الشافعي , 2009 , ص 69 )

### ❖ أخلاقيات العاملين في المصارف الإسلامية

لابد من توفر الصفات الأخلاقية عند جميع العاملين في المصرف الإسلامي بل وفي كل عمل له مساس في تقديم خدمة للناس ومن هذه الصفات .( ارشيد,2010,ص129)

#### أولاً- الصفات الأخلاقية

يجب أن تتوفر في العاملين صفات الأخلاقيات العامة للعمل ومنها الكفاءة والإتقان في العمل والشعور بالمسؤولية والعدل والإنصاف والأمانة والبعد عن الغش والعمل بروح الفريق الواحد وعدم الخروج عن كرامة الوظيفة وشرفها

#### ثانياً – الصفات المهنية

وهي أن يمتلك العاملون في المصارف المعلومات الفقهية اللازمة في مشروعية المعاملات المصرفية

### 1-3-2- الضوابط الخلقية للمستثمر

يلحق بالثقة المالية للزبون ماتراعيه المؤسسات المالية – الإسلامية منها خاصة في زبائنها في أن يكونوا ممن تتوفر فيهم الأخلاق الحسنة وممن يعرف عنهم السلوك الاجتماعي الطيب والسمعة المهنية الحسنة التاريخ الاستثماري البعيد عن الحرام والمحرمات ... , ويمكن جمع هذه المعلومات من مختلف المصادر عن ماضي الزبون وحاضره وتوقعات المستقبل حتى يتم تقويم مستوى الزبون الأخلاقي خاصة أن بعض صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة يعتمد فيها كثيراً على أمانة الزبون



بشكل يضمن معه عدم التقصير أو التعدي على رأس مال المشاركة أو المضاربة ( إسماعيل , 2010 , ص 116 )

والضوابط الخلقية للمستثمر هي عبارة عن مجموعة المبادئ والقيم الخلقية الثابتة التي توجه سلوك المستثمر والتي أوجب الشارع المقدس على المستثمر الالتزام بها عند استثمار أمواله أو أموال غيره, للحفاظ على تنمية المال وعلى استمرار تداوله وتحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة . إن من تلك المبادئ الخلقية السامية هي: ( سانو , 2000 , ص 129 )

أولاً- مبدأ الالتزام بالصدق

ثانياً- مبدأ الالتزام بالأمانة

ثالثاً- مبدأ الالتزام بالوفاء بالوعد

رابعاً- مبدأ الالتزام بالعدل

وقد قرن الإسلام النشاط الاستثماري بهذه المبادئ وهذا عائد إلى التصور الإسلامي الشمولي الذي يرى الجانب الخلقى مرآة عملية للجانب العقدي والذي يعد النظام الاقتصادي برمته جزءاً لا يتجزأ من نظامه العام , بل ويرى أن أي عقيدة أو أي نشاط اقتصادي لا بد من أن يرتبط بأخلاق وقيم وأداب ولا مكانة للمثالية المجردة عن الواقعية في تشريعاته كذلك لا قيمة لعقيدة لا يصادق عليها العمل ولا يفعل بها الواقع ولذلك فإن الأخلاق قيمة مطلقة وليست نسبية ولا نظرية وكونها قيمة يعني قيمومتها على تصرفات المسلم ومعاملاته مع ربه ومع نفسه ومع الناس . وأنه لا بد للعملية الاستثمارية من أن تظل مرتبطة بالأخلاق ارتباطاً وثيقاً بل لا بد لكل نشاط يقوم به المسلم في هذه الحياة أن يكون مرتبطاً بالأخلاق لأنها المرآة الصادقة على المبادئ العقدية فحقيقة المعتقد تتجلى وتظهر بوضوح في الأخلاق والآداب التي تفرق بين من يعتنق ويلتزم بعقيدة سماوية وبين من يتصرف في الأموال استهلاكاً واستثماراً دون عقيدة سماوية ( سانو , 2000 , ص 129 )

أولاً- الصدق في الاستثمار

ويقصد بالصدق في مجال استثمار الأموال هو التزام المسلم بقول الحق عند استثماره أمواله ببيعاً أو شراء . فإذا دفع المستثمر أمواله لأستثمارها ينبغي عليه أن يلتزم قول الحق والصدق بغض النظر عن الأثر المادي الذي سيترتب على التزامه بهذا الخلق سواء أكان ربحاً أم خسارة . وليكن ذلك الالتزام هو أمر من الله بقول الحق والالتزام في جميع أحواله ومع كل الناس وفي كل زمان ومكان . ووردت كثير من النصوص القرآنية التي تؤكد على الالتزام بالصدق منها (يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ) التوبة 119 ومن أحاديث رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم (التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء) ويعود ربط الإسلام استثمار الأموال بضابط الصدق إلى اعتبارات هي . (سانو, 2000, ص 133)

1- لأن الاستثمار نشاط اقتصادي يقوم على التبادل والمقايضة والمعاوضة مما يجعل الصدق متصلاً بالاحتكاك المستمر بين المستثمر وبين غيره من المستثمرين الآخرين

**2-** لأنّ الاستثمار في حقيقته نشاطا مزدوجا يتم بناء على اقتناع أحد الطرفين بما يقوله الطرف الآخر وربما انخدع احد الطرفين بما يقوله الطرف الآخر

**3-** يعتمد نجاح الاستثمار على ما يميز به المستثمر من نزاهة وصدق ووضوح

### ثانيا- الالتزام بالأمانة

الأمانة تعني طمأنينة النفس وزوال الخوف وهي واحدة من الركائز الأساسية للأخلاق إذ إن التحلي بالأمانة والالتزام يتم عن طريق المحافظة على الوعود الصريحة والضمنية وقول الحقيقة وتعد الأمانة من الأخلاق الاجتماعية التي تدل على سمو المجتمع وتماسك بنيانه حين تنتشر بين أبنائه وتعني الأمانة في أضيق حدودها للحفاظ على ما يودع من مال أو ممتلكات أو أسرار عند العاملين في حين أن المعنى الواسع لها هو الالتزام بالواجبات الاجتماعية وأدائها على خير مايرام وتتمثل الأمانة أيضا في الأداء الوظيفي بحيث لا تستغل الوظيفة من قبل الموظف لتحقيق مصالح خاصة وأن لا يكون هناك تضييع وقت الدوام الرسمي بالتأخر عن الدوام أو الانصراف مبكرا ( المعاني و جرادات , 2011 , ص 304 )

ومن الآيات القرآنية التي أشارت إلى الأمانة قوله تعالى ( ياأيها الذين ءامنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) سورة الأنفال الآية (27)ومن أحاديث الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله الطاهرين ( لا إيمان لمن لا امانة له ) (سانو,2000,ص154)

### ثالثا - الالتزام بمبدأ الوفاء عند الاستثمار

يقصد بهذا المبدأ هو أداء الأطراف المشاركة في النشاط الاستثماري ما يجب عليها تجاه بعضهم البعض من التزامات وحقوق وواجبات . وبتعبير آخر ضرورة التزام المسلم المستثمر بمقتضى الشروط والعقود والالتزامات المالية بينه وبين غيره والابتعاد عن الخلف والخيانة والإخلال بوعده الشرط سواء أكان المتعامل مسلماً أو غير مسلم وسواء كانت المعاملة في دار إسلام او في غيرها . وقال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون ) النحل الآية 91 (سانو,2000,ص161)

### رابعا - الالتزام بالعدل

تعرف العدالة التنظيمية أنها " درجة تحقيق المساواة والنزاهة في الحقوق والواجبات التي تعبر عن علاقة الفرد بالمنظمة وتجسد فكرة العدالة مبدأ تحقيق الالتزامات من قبل الموظفين تجاه المنظمة التي يعملون فيها وتأكيد الثقة التنظيمية المطلوبة بين الطرفين " ( المعاني و جرادات, 2011 , ص 304 )

### 3-3-1- البيوع المحرمة

حرم الإسلام جملة من الطرق الاستثمارية المتمثلة في شكل بيوع تعرف في الفقه الإسلامي بالبيوع المنهي عنها ويعود سبب النهي عنها إلى قيامها على خصال الكذب والغش والاحتيال ومنها (سانو,2000,ص148)

### أولا- بيع النجش

ويراد به أن يتقدم شخص إلى البائع بين يدي الراغب المشتري ويطلب السلعة بزيادة وهو لا يريد لها وإنما يريد تحريك رغبة المشتري فيها فهذا إن لم تجر اتفاق مع البائع فهو فعل حرام من صاحبه .

### ثانيا- بيعوع الغرر

ويراد كل بيع يخفي فيه البائع عيوب سلعته عن المشتري . وإنّ مقاصد الشريعة في تحريم جملة من البيوع التي تقود صاحبها إلى ركوب متن الجور والكذب والظلم والإيذاء

### 1-3-4- المخاطر الأخلاقية

المخاطرة الأخلاقية هي مصطلح يستعمل للتعبير عن السلوك الذي يقوم به المضارب في غير صالح صاحب المال أو عندما يتصرف بشكل غير كفاء في المال المقدم إليه أو عندما يعمد إلى إخفاء بعض المعلومات عن طريق ادعائه خسارة أو ربحاً أقل من الحقيقة بقصد الحصول على مالا يستحق من المنافع ويكمن نشوء المخاطر الأخلاقية في مبدئين أساسيين تقوم عليهما صيغ تقاسم الأرباح والخسائر هما . (أخاقاني، 2002، ص227)

**1-** هو عدم السماح بوجود عائد ثابت محدد مسبقاً على رأس المال المخاطر به وإنما يتحدد وفقاً للنتائج التي تسفر عنها العمليات التي وظف رأس المال فيها

**2-** هو إن المضارب أمين والأمين لا يضمن ( أي لا يتحمل الخسارة ) إلا بالتعدي

ومن شأن هذين المبدئين أن يوسعا إلى حد بعيد احتمالات تعرض المصرف الإسلامي للخسارة مقارنة بالمصرف التقليدي ذلك لأن عائد البنك التجاري على قروضه محدد مسبقاً وثابت ومعروف بصرف النظر عن النتائج التي تسفر عنها أعمال المقترض. أما عائد المصرف الإسلامي يتوقف على الدخل الذي يحصل عليه مستعمل رأس المال فإذا خسر فإن خسارته ستعكس بالضرورة على عوائد المصرف وفوق ذلك فإنّ تعرض المصرف الإسلامي للخسارة ليست محدودة بالخسارة الفعلية التي يتعرض لها المضارب فحسب وإنما بلجونه إلى إخفائه حقيقة دخله الذي حصل عليه من استعمال رأس المال طالما إن أخفاء الحقيقة يساعده على كسب عوائد إضافية .

### أولاً- الخطر الأخلاقي في المضاربة

الطبيعة المميزة لصيغ التمويل الإسلامي وخاصة المضاربة حيث تعد المضاربة المشتركة أو الجماعية الصيغة الشرعية الملائمة لاستثمار الأموال في الظروف الاقتصادية المعاصرة، إذ يقوم المصرف الإسلامي بدور مزدوج فهو مضارب في علاقته مع أصحاب الودائع وصاحب مال في علاقته مع المستثمرين وعلى هذا النمط يقوم المصرف بتقديم المال لأصحاب المشروعات موجهها كل مألديه من فطنة ودراية مالية وخبرة تسويقية في اختيار المشروعات والقائمين فيها . وإذ إنّ عامل المضاربة وكيل أمين فهنا تكمن المخاطر الأخلاقية إذ يمكن أن يقود عدم الالتزام الأخلاقي لصاحب المشروع إلى تزويد المصرف الإسلامي بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة عن خبرته في إدارة الأموال واستثمارها أو يقوم المضارب بالاحتيال والتزوير في الحسابات المالية الخاصة بالمشروع الاستثماري وقد يحدث الخطر الأخلاقي عندما يحاول صاحب المشروع الإعلان عن عوائد ضعيفة غير صحيحة عن المشروع

وينتج الخطر الأخلاقي في المضاربة عن طريق قيام المضارب باتخاذ عدد من السلوكيات المنحرفة والتي منها . ( بلحاج ,2010,ص5 )

- 1- يزود المضارب غير الملتزم أخلاقيا الممول معلومات كاذبة عن كفاءته في إدارة واستثمار الأموال
- 2- يزود المضارب غير الملتزم أخلاقيا قوائم مالية مزورة للمشروع الاستثماري ولاسيما في زيادة التكاليف والمصاريف على حساب الأرباح .
- 3- يستعمل المضارب غير الملتزم أخلاقيا أموال المضاربة في استثمارات ذات مخاطرة عالية مع التمويه بالتزامه بالمضاربة المنصوصة في العقد . مثل الاتفاق في مضاربة معينة على التجارة في سلعة معينة والمضارب يستعمل جزءاً كبيراً من أموال المضاربة في بيع وشراء العملات الأجنبية لحسابه
- 4- التقصير في بذل الجهد اللازم بذله
- 5- رفض التصفية عندما يمتلك المصرف معلومات تؤكد إمكانية فشل المشروع

#### ثانيا- الآثار المترتبة على المخاطر الأخلاقية

أثرت المخاطر الأخلاق سلبا على المصارف الإسلامية من حيث تحجيم دور الصيغ الاستثمارية التي أدت إلى (حماد,2005,ص25)

أولا- الابتعاد عن صيغ التمويل التي تعتمد على مبدأ المشاركة في المخاطرة . كصيغة المضاربة وصيغة المشاركة التي قلّ مستوى الاستثمار في هذه الصيغ لما تتضمنه من مخاطر عالية من جانب المستثمر والتي تركز على أمانة المستثمر ومدى التزامه بالأخلاق الإسلامية الرفيعة وتوجه المصارف إلى التركيز على الصيغ الاستثمارية منخفضة المخاطرة ولاسيما بيع المرابحة التي تفضله المصارف الإسلامي لعدد من الأسباب منها (حماد,2005,ص25)

- 1- رأس المال المستثمر في المرابحة مخاطرته أقل بكثير نسبة إلى أموال المضاربة
- 2- إمكانية تحديد الربح مسبقا
- 3- بيوع المرابحة تكون قصيرة الأجل مما يتيح توظيف رأس المال المستثمر بشكل دوري ومستمر بينما قد تطول مدة استثمار المضاربة وقد تكون النتائج سلبية
- 4- الموائمة الجيدة بين العائد والمخاطرة في المرابحة بينما توجد احتمالية عدم تحقق موائمة بين العائد والمخاطرة في صيغة المضاربة قد يكون مقابل المخاطرة خسائر عالية
- 5- صيغة المرابحة تغطي شريحة كبيرة من المتعاملين تصل إلى القطاع العائلي من المجتمع لسد احتياجاته من السلع المعمرة بينما المضاربة تختص بالمستثمرين
- 6- سرعة إبرام عقد المرابحة وصعوبة إبرام عقد المضاربة لما يتطلبه من التأكد من شخصية المضارب ومدى صدقه والتحرري عن المعاملات السابقة له مما يعني ارتفاع تكاليف عقود المضاربة واستغراقها فترة أطول

7- قد تكون عقود المرابحة ذا رأس مال صغير مثل السلع المعمرة مما يدر إرباحا للمصرف بينما المضاربة تحتاج إلى رأس مال كبير

ثانيا- التوسع في الاستثمارات قصيرة الأجل

زيادة المخاطر في صيغ المضاربة والمشاركة سببت في تحوط المصارف الإسلامية في تقليل استثماراتها الطويلة الأجل كاجراء وقائي لتقليل المخاطر التي تتعرض لها مما جعل تميز المصارف التجارية عن طريق تقديم القروض الطويلة الأجل لرفد جميع القطاعات الاقتصادية بالتمويل طويل الأجل الذي تحتاج إليه لشراء المعدات الثقيلة أو بناء المشاريع الكبيرة الذي ينعكس على التنمية الاقتصادية في جميع جوانبها بينما المصارف الإسلامية تواجه استثماراتها الطويلة الأجل درجة عالية من عدم التأكد التي تجعلها تحجم هذه الاستثمارات

### 1-3-5- الحد من المخاطر الأخلاقية

إن الحد من المخاطر الأخلاقية ما يزال هدفا بعيد المنال لأن نجاح أي محاولة بهذا الصدد لا بد أن يركز إلى أحد الفروض الآتية (أخاقاني,2002,ص227)

**الأول -** أن يشترك المصرف في حساب الإرباح والخسائر الفعلية مع المضارب خطوة بخطوة وبشكل تفصيلي بالغ الدقة.

وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي بزيادة الكوادر الإدارية المتخصصة والتي يجب إن تمتلك خبرة في مجال الاستثمارات المتنوعة وكذلك يؤدي هذا إلى توجه المصرف إلى إدارة مشاريع صناعية والذي يسبب عدم تخصص المصرف في الجانب المالي ومما يؤدي إلى عدم قدرة المصرف الإسلامي على تقديم خدمات مالية ذات جودة وكفاءة عاليتين فاقد الميزة التنافسية سواء أكان مع المصارف التجارية أم المؤسسات المالية الأخرى. والجانب الآخر هو كم عدد المضاربات أو المشاركات التي يدخل فيها المصرف الإسلامي مع المستثمرين كي يجعل بعدد المضاربات والمشاركات لجان متابعة ومراقبة لجميع الأنشطة المالية للمشاريع وكذلك موقع هذه الاستثمارات هل هي استثمارات محلية أم استثمارات دولية . ونتيجة لهذه الأسباب السابقة لا يستطيع المصرف أن يشترك في حسابات الأرباح والخسائر للمشاريع الاستثمارية عالية المخاطرة

**الثاني -** أن يعمد المصرف إلى التنبؤ بمقدار الدخل الذي يحصل عليه المضارب ليتمكن من حساب نصيبه من الأرباح

صعوبة التوقع لأرباح المضاربة أو المشاركة وعدم توفر إي وسيلة تستطيع تقدير أو احتساب الأرباح أو الخسائر الناجمة فالمضاربات تختلف من حيث طبيعة المضاربة ونوعها ومن حيث سلوكيات كل مضارب ومدى التزامه بالأخلاق الإسلامية ومبادئ الشريعة وكذلك تختلف نتائج المضاربات من حيث الدورة الاقتصادية ففي فترات الازدهار تكون احتمالية تحقيق أرباح عالية وتكون عندها مخاطر المصرف منخفضة وبالعكس في حالات الركود الاقتصادي تؤثر سلبا في المضارب وتكون درجة تحقيق الخسارة مرتفعة مما تؤثر على الجوانب السلوكية للمضارب الذي قد يزيد نسب الخسارة لتحقيق منافع شخصية

**الثالث -** التزام المجتمع بالأخلاق الإسلامية في حال التزام أفراد المجتمع بالأخلاق الإسلامية الرفيعة فإن المشاكل المرتبطة بالمخاطر الأخلاقية سوف تتلاشى وتنخفض فيها المخاطر الأخلاقية إلى أقل مستوى ليس على مستوى المصرف فحسب بل على مستوى الدولة وهذه الدرجة من الشفافية لا يمكن أن تتمثل في الواقع العملي للانحراف الكبير في المجتمعات الإسلامية عن الصراط القويم الذي جاء به نبي الإسلام الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم

يا أبا الفضل العباس

## الفصل الثاني

" التآطيرات النظرية وأبعادها لمخاطر التوظيف في المصارف التجارية "



المبحث الأول

" الأسس النظرية للمصارف التجارية "

المبحث الثاني

" الأسس النظرية للمخاطر الائتمانية في المصارف التجارية "

المبحث الثالث

التحوط في المصرف التجاري من المخاطر الائتمانية

## المبحث الأول

### الأسس النظرية للمصارف التجارية

#### 2-1-1- ماهية المصرف التجاري

تعد المصارف احد المؤسسات المالية الوسيطة التي تؤدي دوراً مهماً في التنمية الشاملة للبلاد لما لها من دور تنموي يقترن بكل الفئات القطاعية للمجتمع . والمصرف كأى منظمة يمتلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها عن طريق السياسة التي يرسمها في رسالة المصرف ويعد هدف الربحية هو الهدف الأساسي الذي يحرص لتحقيقه ويتوجب عليه تحقيق هدفي الأمان والسيولة في آن واحد . ويستطيع المصرف كسب أرباحه من طريقين. ( CHRIS MARRISON , 2002 , P 1 )

الأول- توفير الخدمات للزبائن

الثاني- هو تحمل المصرف المخاطرة بسبب تخلف أو تأخر المقترضين في سداد القروض .

ويدير المصرف مخاطره عن طريق لجنة إدارة المخاطر والتي تؤكد على أن تكون مجموع المخاطر التي يتعرض لها المصرف من مختلف استثماراته ضمن قدرته على استيعاب جميع الخسائر المتولدة من استثماراته .

#### أولاً- مفهوم المصرف التجاري

وتختلف المفاهيم الخاصة بالمصارف باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والتي تتباين من بلد إلى آخر . كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني . لذلك من الصعوبة إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها . وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بأنه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى Bank Charter سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أم من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها " ويعرف قانون البنوك في الأردن رقم (28) لسنة (2000) المصرف بأنه "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام قانون البنوك بما في ذلك فرع المصرف الأجنبي المرخص له العمل في المملكة " (عبد الله و الطراد , 2006 , ص 19 )

#### ثانياً- نشأة المصارف التجارية

يجمع الباحثون على أن نشأة المصارف التجارية يرجع إلى منتصف القرن الثاني عشر للميلاد, إذ تأسس أول مصرف في مدينة البندقية عام 1157 ومن ثم مصرف برشلونة عام 1401 ومن ثم مصرف رياتو عام 1587 بمدينة البندقية ثم مصرف أمستردام عام 1609 . ويعد مصرف أمستردام النموذج الذي سارت على نهجه معظم المصارف الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملتته من اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى مثل مصرف هامبورك بألمانيا عام 1616 ومصرف إنجلترا عام 1694 ومصرف فرنسا عام 1800 , ثم انتشرت المصارف بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم بسبب زيادة التبادلات التجارية سواء أكانت داخل البلد الواحد كنتيجة لزيادة الوعي المصرفي بين أفراد

المجتمع الواحد أو بين بلدان العالم الأخرى وضرورة تغطية جميع العمليات المالية التي تنتج من هذه التبادلات عن طريق المصارف لتسهيل عمليات نقل وتحويل الأموال وتقديم الضمانات اللازمة بين المتعاملين بين هذه الدول. (عبد الله والطراد، 2006، ص 21)

## 2-1-2- مصادر واستخدامات الأموال في المصرف التجاري

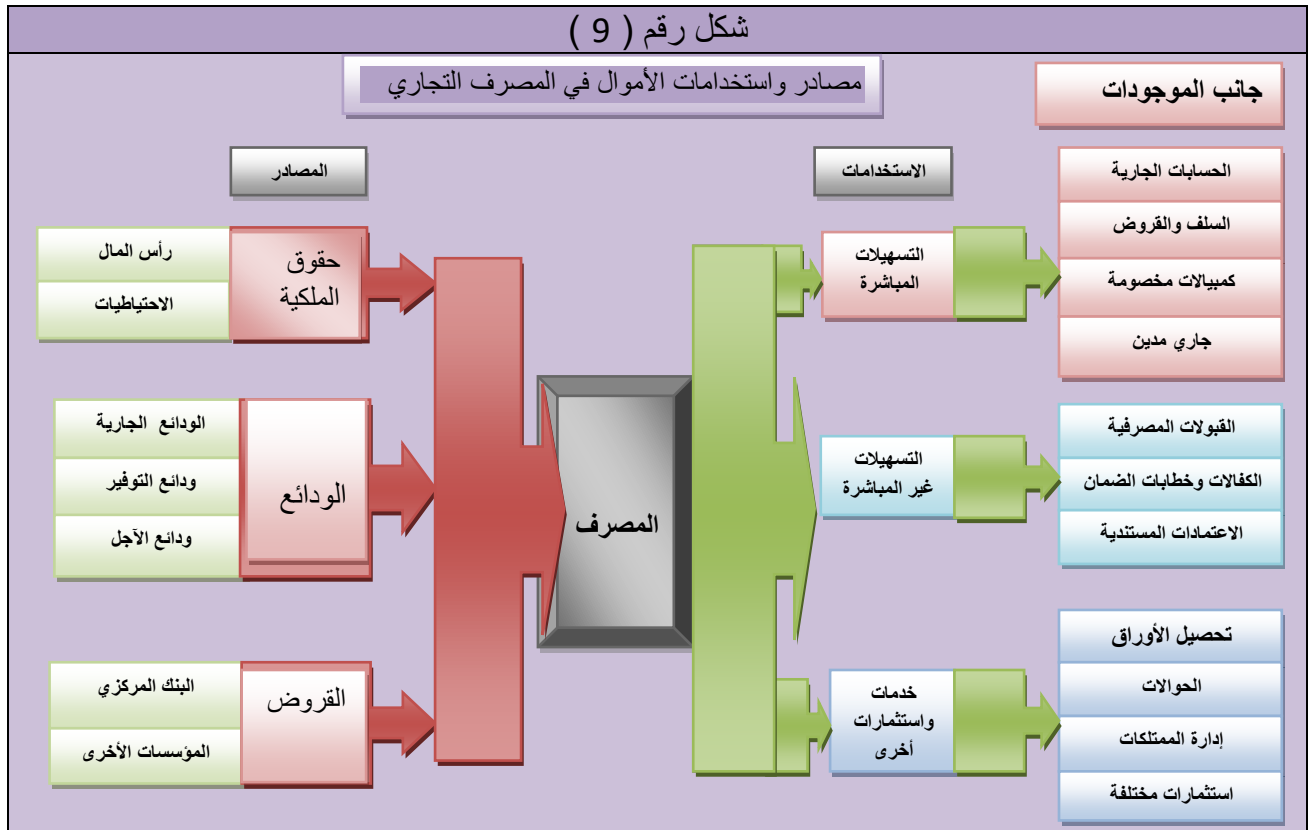
### 1-2-1-1- مصادر الأموال (عبد الله والطراد، 2006، ص 28)

1- حقوق الملكية ( رأس المال والاحتياطيات)

2- الودائع بأنواعها المختلفة وودائع تحت الطلب وودائع التوفير وودائع لأجل

3- القروض والسلف من المصرف المركزي

4- القروض من المصارف الأخرى



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (عبد الله والطراد، 2006، ص 28)

ويبين الشكل رقم (9) مصادر التمويل وهي التزامات على المصرف وتظهر في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للمصرف وهي تتضمن

أولاً- رأس المال المدفوع والاحتياطيات وهي المبالغ التي قام بدفعها المساهمون في تكوين رأس المال. أما الاحتياطيات فهي ما استقطعه المصرف من الأرباح و تتكون الاحتياطيات من احتياطي إجباري يكون المصرف ملزماً بتكوينه بحكم القانون الذي يفرضه المصرف المركزي واحتياطي اختياري يكونه

المصرف لزيادة مركزه المالي ويكسب ثقة المودعين، ويطلق على رأس المال المدفوع والاحتياطيات بالحسابات الرأسمالية التي يتم عن طريقها تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف ولضمان حقوق المودعين. (اللوزي وآخرون، 1997، ص86)

ثانيا- الودائع وهي المصدر الرئيسي لمكونات الموارد المصرفية وهي ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وتتكون من. (اللوزي وآخرون، 1997، ص86)

1- الودائع الجارية وهي ودائع مستحقة الدفع عند الطلب ولا تدفع المصارف فوائد لأصحابها إلا في حالات استثنائية حينما تكون الوديعة كبيرة أو بالعملة الصعبة وزيادة هذه الودائع يتوجب على المصرف مراقبة السيولة

2- الودائع الأجلة وهي التي يتم الاتفاق على موعد استحقاقها بين المودع والمصرف وهي نوعين الأول ودائع لأجل يتم تثبيت موعد استحقاقها بين المودع والمصرف والثاني ودائع بإشعار وهي أن يخطر المودع المصرف بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ السحب

3- ودائع التوفير وهي ودائع تودع عند صناديق التوفير والمصارف الادخارية

ثالثا- الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى. عندما تعجز موارد المصرف الذاتية من تمويل عملياتها تلجئ إلى الاقتراض من المصارف الأخرى أو البنك المركزي. (اللوزي وآخرون، 1997، ص86)

## 2-2-1-2- بدائل مصادر التمويل من غير الودائع في المصرف التجاري

هناك عدد من مصادر التمويل التي يستطيع المصرف التجاري أن يمول احتياجاته المالية سواء أكانت لتغطية طلبات السيولة التي تزداد في المواسم كالأعياد وغيرها أو استخدامها في استثمارات المصرف كتقديم قروض جديدة لزيائنه لتحقيق هامش ربح بين سعر الإقراض وسعر الاقتراض ومن أهم هذه المصادر هي . (Rose,2002,p446-460)

### أولا- سوق التمويل الفدرالي

وهي ودائع مملوكة من قبل مصارف أمريكية تودع في مصرف الاحتياطي الفدرالي من أجل تلبية متطلبات الاحتياطي القانوني ، ومقاصة الصكوك ، الدفع مقابل شراء الأدوات المالية الحكومية. إن إجراءات الاقتراض والإقراض من سوق الأموال الفدرالية سهلة إذ يتصل المقرض مع المقرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويتفق الطرفان على شروط القرض من الأموال الفدرالية على سعر الفائدة وتاريخ استحقاق القرض وتقوم المؤسسة المقرضة بتحويل المبلغ من الاحتياطي الذي تملكه في المصرف الفدرالي في منطقتها أو عن طريق مصارف المراسلة وتوجد في سوق التمويل الفدرالي ثلاثة اتفاقيات للقروض المستعملة هي (Rose,2002,p446)

1- القروض لليلة واحدة وهي اتفاقيات غير مكتوبة يعيد المقرض الأموال التي اقترضها في اليوم الثاني وقد يطلب من المقرض وضع أوراق مالية حكومية معينة في حساب المقرض لغاية تسديد القرض

- 2- القروض المشروطة وهي اتفاقيات مكتوبة وقد تبقى الأموال المقترضة لمدة أيام أو أسابيع أو أشهر
- 3- القروض المستمرة يتم تحديد هذه القروض بصورة آلية كل يوم مالم يطلب المقرض من المقرض إنهاؤها ومعظم هذه القروض تكون بين مصرف صغير وبين مصارف مراسلة كبيرة إذ يستثمر المصرف الكبير ودائع المصرف الصغير في مصرف الاحتياطي الفدرالي

### ثانيا- الاقتراض من مصرف الاحتياطي في المقاطعة

يعد مصرف الاحتياطي الفدرالي بديلاً عن سوق التمويل الفدرالي إذ يلبي طلب المصارف التي تحتاج إلى قروض لتمويل الاحتياطي بسرعة وغالبا تكون المدة قصيرة لاتزيد عن أسبوعين ويقبل مصرف الاحتياطي الفدرالي ضمان لقروضه الأوراق المالية المعينة للوكالات الفدرالية وأوراق تجارية لشركات ذات تدرج ائتماني عالي والقروض التي يقدمها مصرف الاحتياطي الفدرالي هي (Rose,2002,p450)

- 1- الاعتمادات المعدلة وهي قروض تستمر لعدة أيام فقط يتم تصميمها لتقديم المساعدة الفورية لغرض مقابلة احتياجات المصارف من الاحتياطيات
- 2- الاعتماد الموسمي تستمر أكثر من النوع الأول وهي مصممة لتلبية حاجات المصارف التي تواجه طلب موسمي من الودائع أو القروض
- 3- الاعتمادات الموسعة هذه الاعتمادات مصممة للمصارف التي تتوقع مواجهة مشاكل تمويلية في المستقبل

### ثالثا- سوق ودائع العملة الأوربية

يعمل هذا السوق على توفير الأموال السائلة ويمكن للمصرف المحلي الدخول إلى سوق اليورو عن طريق الاتصال بأحد المصارف الدولية الرئيسية التي تقرض وتقرض العملات الأوربية عن طريق المصارف المراسلة اغلب هذه الودائع تحمل سعر فائدة ثابتة ولها تاريخ استحقاق يصل الى ستة أشهر

### رابعا- سوق الأوراق التجارية

وهي كمبيالات قصيرة الأجل ويكون تاريخ استحقاقها يتراوح بين ثلاث إلى أربع أيام والى تسعة أشهر تصدرها الشركات المعروفة ومعظمها مصممة من أجل تمويل مخزون البضائع أو لشراء المواد الأولية أو لتغطية الضرائب

### خامسا- اتفاقية إعادة الشراء

تتضمن البيع المؤقت لموجودات ذات نوعية عالية من السيولة مثل اذونات الخزينة التي تكون ضمن اتفاقيات تسمح باستعادة هذه الموجودات في المستقبل بتاريخ محدد وبسعر محدد مسبقا وقد تكون اتفاقيات إعادة الشراء قصيرة لليلة واحدة وقد تكون طويلة الأجل .

### 2-1-2-3- استخدامات الأموال (عبد الله والطراد, 2006, ص 28)

استخدامات الأموال تمثل الاستثمارات التي يقوم بها المصرف والتي تظهر في جانب الموجودات من الميزانية العامة للمصرف

1- تسهيلات مباشرة وتتمثل بالحسابات الجارية و السلف والقروض و كمبيالات مخصومة و جاري مدين

2- تسهيلات غير مباشرة وتتمثل بالقبولات المصرفية و الكفالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية

3- خدمات واستثمارات أخرى وتتمثل بتحصيل الأوراق التجارية و الحوالات وتأجير خزائن آمنة و خدمة الأوراق المالية وإدارة ممتلكات العملاءو الاستثمار في أصول البنك المختلفة

### 2-1-3- أدوات الاستثمار في المصارف التجارية (Rose,2002,p308)

لعبت الابتكارات المالية دوراً كبيراً في تطور الأدوات المالية ونموها في الأسواق المالية مما يؤدي إلى دخولها كأحد اللاعبين المهمين في استثمارات المصارف التجارية ولكل أداة مميزات خاصة تختلف من حيث المخاطرة والحساسية للتضخم والسياسات الحكومية والظروف الاقتصادية ويمكن تقسيم أدوات الاستثمار إلى مجموعتين هما أدوات السوق النقدية وأدوات رأس المال(Rose,2002,p313)

#### 2-1-3-1- أدوات السوق النقدية

ويتميز الاستثمار في أدوات السوق النقدية بأن مواعيد استحقاقها أقل من سنة واحدة وقلّة مخاطرها وبتسويقها السريع ومن هذه الأدوات هي سندات الحكومية وتكون جذابة للمصارف لدرجة سيولتها العالية وتباع بخصم وفترتها أقل من سنة ويمكن استعمالها كضمان لاقتراض أموال أخرى والقبولات المصرفية وتمثل وعد بالدفع لحاملها مبلغ محدد من المال في مدة استحقاق معينة وهي ضمان المصرف بقبوله تسديد قيمة الورقة المالية عند الاستحقاق والأوراق التجارية وهي أوراق مالية تصدرها الشركات ذات التصنيف الائتماني العالي ومعظمها يستحق خلال مدة تسعين يوماً أما الشركات ذات التصنيف الائتماني السيئ فإنها تصدر الأوراق التجارية عن طريق الضمان الذي يقدمه المصرف لهذه الشركات

#### 2-3-1-2- أدوات سوق رأس المال

وهي استثمارات تكون مدة استحقاقها أطول من سنة وذات مخاطر عالية وذات عائد عالي وهذه الأدوات هي تمثل السندات طويلة الأجل التي تصدرها البلديات أو الشركات وكذلك الاستثمار في السندات المضمونة وهي السندات التي تعتمد على تجمعات القروض وهي كانت من بين استثمارات المصارف المتسارعة النمو وهذه القروض المؤمنة تدعمها قروض مختارة ذات نوع موحد مثل الرهونات المنزلية

#### 2-1-4- اتفاقيات بازل لتنظيم رأس المال

تمت اتفاقية بازل الأولى عام 1988 بين المصارف المركزية ل (اثني عشرة) دولة بمساعدة بنك التسويات الدولية ( BIS ) احد الجوانب المهمة للاتفاقية هي إرغام المصارف في الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال لمواجهة المخاطر الكبيرة وتحديد المصارف من الإفراط في التعرض لمخاطر

الائتمان . في نهاية عام 1992 طلبت اللجنة من المصارف أن تكون نسبة رأس المال أقل من 8% للموجودات الموزونة بالمخاطرة مع حد أدنى لنسبة الشريحة 1 (TIER 1) هي 4% وتتألف هذه الشريحة معظمها من المساهمين و حقوق الملكية و الإرباح المحتجزة . والشريحة الثانية تتكون من احتياطات خسائر القروض المحددة والديون الثانوية ويتم تعيين الموجودات الآمنة مثل النقد والتي تقابل الوزن صفر من المخاطر بينما تكون الموجودات ذات المخاطر العالية ذات وزن مساوي إلى نسبة 100% من المخاطرة .وفي عام 1996 اتفاقية بازل المعدلة وهي هناك عوامل أخرى تؤثر على مخاطر المصرف ويجب تعديل مستويات رأس المال أخذاً بالاعتبار أسعار الأسهم و أسعار الفائدة و أسعار الصرف (Jeff Madura,2008,p507)

## 1-4-1-2- اتفاقيه بازل II

وتتضمن ثلاث أجزاء رئيسية هي . (Jeff Madura,2008,p508)

- إعادة النظر في قياس مخاطر الائتمان
- توضيح حساب المخاطر التشغيلية
- تتطلب مزيد من الإفصاح عن المشاركين في السوق

## 2-1-5- الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال (FRANS,2011,p3)

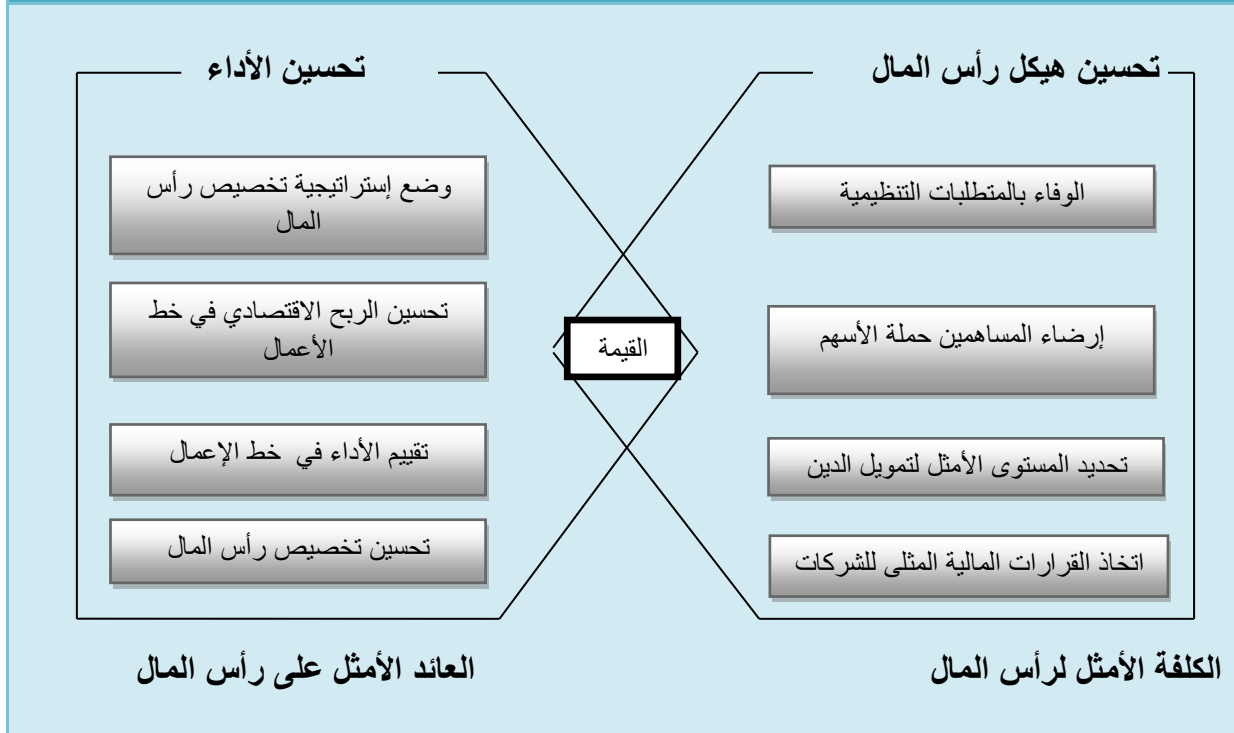
لإدارة رأس المال في المصرف هدفان رئيسيان هما (FRANS,2011,p3)

الأول - تحسين هيكل رأس المال

الثاني - تحسين الأداء

ويبين الشكل رقم (10) الهدف الأول من إدارة رأس المال هو تحسين هيكل رأس المال عن طريق الوفاء بالمتطلبات التنظيمية التي يصدرها المصرف المركزي ولجنة بازل حول متطلبات رأس المال وكذلك إرضاء المساهمين عن طريق الموائمة بين الوفاء بالمتطلبات التنظيمية والاستثمار الأمثل لرأس المال وتحديد التمويل الأمثل سواء أكانت بإصدار السندات لتمويل احتياج المصرف أو بالاقتراض من مؤسسات التمويل واتخاذ القرار المالي الأمثل الذي يحقق الكلفة الأمثل لرأس المال. والهدف الثاني هو تحسين الأداء عن طريق وضع الاستراتيجيات التي تحدد تخصيص رأس المال في المجالات الاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق الربح الاقتصادي عن طريق تخفيض الكلف لخط الأعمال التي تقدمها المصارف بالتقييم المستمر لخطوط الأعمال وتخصيص رأس المال الأمثل لكل خط منها والذي يحدد العائد الأمثل لرأس المال وينتج من الإدارة السليمة لرأس المال تحقيق قيمة المصرف والتي تعد الهدف الرئيسي . (FRANS,2011,p3)

شكل رقم (10)  
الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال



المصدر: (FRANS, 2011, p 3)

## 2-1-6- علاقة المصرف المركزي بالمصارف التجارية

يستخدم البنك المركزي رقابته على المصارف التجارية عن طريق عدد من المجالات هي

### 2-1-6-1- الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي

يهدف البنك المركزي من الرقابة الكمية هي السيطرة على كمية الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به المصارف بحسب قرارات البنك المركزي وتستعمل في هذا المجال ثلاث وسائل كمية هي الرقابة الكمية على الائتمان و الرقابة النوعية على الائتمان و الرقابة المباشرة على الائتمان (ابوحمدة, 2002, ص73 )

#### 1- سياسة سعر إعادة الخصم

يعد سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات واذونات الخزانة وكذلك يحصل المصرف المركزي على سعر إعادة الخصم عند تقديمه قروضا وسلفا مضمونة بمثل هذه الأوراق إلى المصارف التجارية وتعلن المصارف المركزية عن الأسعار المستعدة لإعادة الخصم بموجبها من وقت لآخر وبحسب ماتقتضيه تقديرات هذه المصارف المتناسبة مع سيطرتها وتوجهها الائتماني والمصرفي . وإذا أراد المصرف المركزي إحداث انكماش حجم الائتمان وتقليصه المصرفي فيمكنه رفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وخاصة للأجل القصير فينخفض نتيجة لذلك الطلب على الاقتراض من المصارف بالنظر لارتفاع كلفتها فينخفض الائتمان المصرفي والعكس صحيح.

(ابوحمدة, 2002, ص74 )



## 2- عمليات السوق المفتوحة

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية من ذاته في السوق المالية والنقدية ويعود سبب دخول المصرف المركزي بائعا ومشتريا للسندات والأوراق المالية إلى محاولته التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في قدرة المصارف والأفراد في التوسع أو التقليل لحجم نشاطهم الائتماني والاستثماري. عندما يبيع المصرف المركزي السندات في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الموجودة عند المصارف التجارية والأفراد ويزيد في الوقت نفسه من حجم أرصده النقدية باعتبار إن المشتريين للسندات سيدفعون قيمتها نقدا أو بصكوك إلى المصرف المركزي وهو بذلك يقلص من حجم عرض النقد. أما عندما يقوم المصرف المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالية فإنه يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية والأفراد إذ يقوم المصرف المركزي بدفع ثمن هذه السندات للبائعين نقدا أو بصكوك مصرفية وهو بهذا الإجراء يزيد إلى عرض النقد (ابوحمدة، 2002، ص75 )

### 3 - تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقرها المصرف المركزي ويلزم بها المصارف التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع عند المصرف المركزي . ويكون تأثير المصرف المركزي بتوسيع حجم الائتمان المصرفي أو تقييده وبحسب مقتضيات الوضع السائد عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات التضخم . ويخفض هذه النسبة عند الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان (ابوحمدة، 2002، ص76 )

#### 2-6-1-2- الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي

يقصد بالرقابة النوعية أوجه استعمال الائتمان المصرفي بغض النظر عن كميته وحجمه إذ إن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض. ويعود سبب الاعتماد على الرقابة النوعية لتلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشأ عن استعمال أدوات الرقابة الكمية وللرقابة النوعية وسائل تشترك جميعها في التأثير في استعمالات الائتمان المصرفي مثل وسيلة أسعار الفائدة التمييزية التي تمثل تحديداً لأسعار الفائدة على القروض بشكل يختلف من قطاع اقتصادي معين لآخر. أو تحديد المصرف المركزي القروض التي تمنحها المصارف التجارية لقطاع معين دون آخر (ابوحمدة، 2002، ص77 )

#### 2-6-1-3- الرقابة المباشرة على الائتمان

وهو قيام المصرف المركزي في فرض تأثيره الأدبي في الجهاز المصرفي بهدف تعزيز وسائل رقابته الكمية والنوعية كما يمكن أن تكون رقابته المباشرة بديلاً لرقابته الكمية والنوعية إذا تعذر عليه استعمال أدوات الرقابتين الكمية والنوعية بصورة فعالة. وتتنحصر أهمية تأثير المصرف المركزي في إمكانية إقناعها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة متبعا أسلوب التوجيه والنصح وإبداء الرأي والمشورة وبعد ذلك يمكن أن يعتمد إلى إصدار التعليمات والتشريعات القانونية التي تمكنه من تنفيذ سياسته عن طريق التزام المصارف التجارية بها وتنفيذها مثل تحديده لنسبة الاحتياطي النقدي

إلى الحد الأقصى لمعدل الزيادة في قروض المصارف التجارية واستثماراتها في مدة زمنية معينة. وتعد تلك من أهم أدوات الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي من حيث فعاليتها في التأثير في النشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية ويعود سبب فعالية التأثير في المصارف التجارية إلى المكانة المصرفية التي يحتلها المصرف المركزي أمام مؤسسات الجهاز المصرفي في كونه الملجأ الأخير للإقراض ولأنه مصرف الحكومة ومستشارها المالي . (ابوحمدة, 2002, ص78 )

## المبحث الثاني

### الأسس النظرية للمخاطر الائتمانية للمصارف التجارية

#### 1-2-2- مفهوم الخطر المالي

عرف الخطر المالي بأنه (تقلب العائد الفعلي عن العائد المتوقع) (Herbert B.Mayo, 2008, p 8)

وتشير المخاطر المصرفية إلى الخسارة المحتملة التي قد تحدث في المصرف بسبب تحقق بعض الأحداث. وتنشأ المخاطر من حالات عدم التأكد المرتبطة مع الأحداث التي تسبب الخسارة المحتملة وتأتي في المقام الأول من الصفقات المالية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الخطر, عن طريق إمكانية حدوثها بسبب العمليات التشغيلية للمصرف والتي يمكن قياسها من التغير الحاصل في قيمة الموجودات وعندما نتعامل مع المخاطر المصرفية فهذا يعني نتعامل أولاً مع إمكانية احتمالات الخسارة أو انخفاض قيمة الموجودات جراء الأحداث مثل الركود الاقتصادي وتغير السياسة النقدية المالية والتجارية غير المواتية وتحركات نسب الفائدة المعاكسة أو تغيرات أسعار الصرف أو انخفاض أسعار الأسهم . (GHOSH,2012,p3)

#### 1-1-2-2- أهمية إدارة المخاطر

تتبع الشركات استراتيجيات مختلفة في إدارة المخاطر تبعاً لحجمها واختلاف الأنشطة التي تمارسها ولكن الهدف النهائي هو تقليل الخطر الذي يواجه الشركات في المنطقة نفسها التي يجري البحث فيها عن الفرص وتعرف إدارة المخاطر بأنها تحديد أولويات المخاطر وتقييمها والتنسيق عن طريق التطبيق الاقتصادي لتقليل الموارد ورصد الأحداث والسيطرة على تأثيرها . وكذلك تعرف بشكل مختصر هو أن تكون ذكي في اقتناص الفرص. (Hubbard,2009,p10)

وتساهم إدارة المخاطر في تحسين الأداء عن طريق مساهمتها في تحقيق الأهداف الآتية (Britain,2007,p7).

1- تقديم خدمة أفضل

2- تزيد من قدرة التركيز الداخلي في تنفيذ العمل المناسب بشكل صحيح

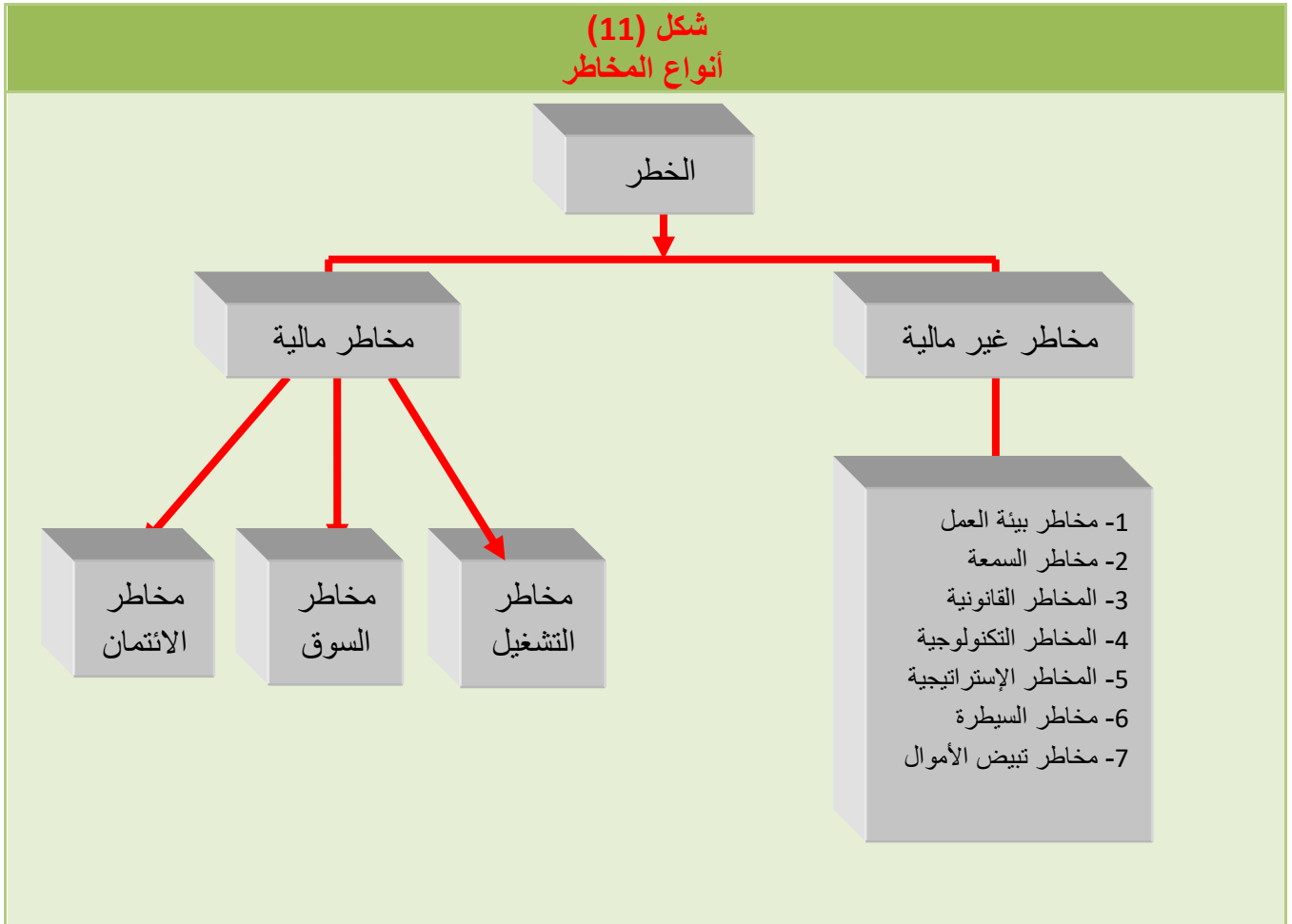
3- تحسين الأسس لصياغة الإستراتيجية

4- تحقيق الميزة التنافسية

5- تقليل الصدمات المفاجئة غير المرغوبة

6- زيادة الكفاءة في استعمال الموارد

7- تحسين الابتكار

شكل (11)  
أنواع المخاطر

المصدر: ( GHOSH ,2012, p 5 )

## 2-2-2- أنواع المخاطر

تصنف المخاطر بشكل عام الى صنفين وكما مبين بالشكل رقم (11) هما ( GHOSH ,2012, p 5 )

1- المخاطر المالية وهي المخاطر التي تنشأ أساساً من الاستخدامات المباشرة للأموال

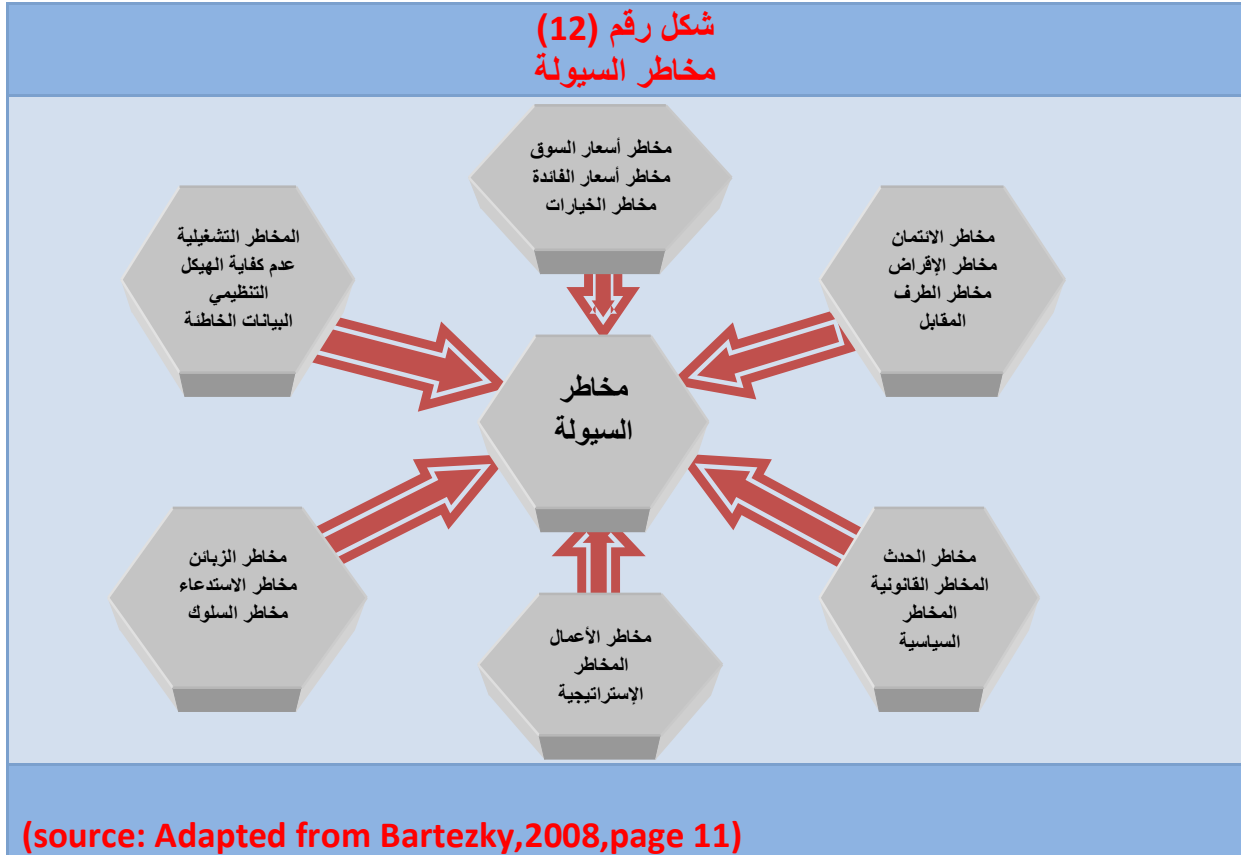
2- المخاطر غير المالية وهي المخاطر التي يكون منشأها غير مالي

وتؤثر في المصرف عدد من المخاطر الرئيسية, إذ شمل تصنيف Rose ست أنواع رئيسية ومنها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأرباح ومخاطر النكول وهناك من توسع تصنيفه بزيادة مخاطر أخرى منها المخاطر القطرية ومخاطر السمعة (Rose,2002,p165)



هي واحدة من المخاطر الرئيسية المؤثرة في المصرف. ومخاطر السيولة هي المخاطر التي تواجه المصرف بسبب انعدام الثقة مع الزبائن أو زيادة الطلب غير المتوقع على النقد. وقد يواجه المصرف مشاكل السيولة المؤقتة التي تجعل المصرف يقترض من سوق مابين المصارف أو قد يلجأ إلى الاقتراض من المصرف المركزي ويعد اللجوء إلى المصارف المركزية ذا تأثير سلبي من جانبين الأول تكاليف القرض تكون عالية لارتفاع معدلات الفائدة التي يتقاضاها والجانب الثاني يكون تأثيره على مكانة المصرف وسمعته في السوق . (Duttweiler, 2009, p 4)

### شكل رقم (12) مخاطر السيولة



(source: Adapted from Bartzky,2008,page 11)

### أولاً- مصادر مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من أساس العمل المصرفي والتي تنتج من عدم التوافق الزمني للتدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة والتي يكون عندها عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته أمام زبائنه، وأحد الوظائف الرئيسية في الصناعة المصرفية في النظام الاقتصادي الحديث هو إدارة إعادة تخصيص الموارد المالية من القطاعات السائلة ( تلك التي لديها أموال فائضة للاستثمار) والقطاع المصرفي يستعمل الرافعة المالية في اقتراض الأموال وإقراضها وهذا يؤدي إلى زيادة تأثير ضغوط السيولة عند المصرف . وقد يواجه المصرف مخاطرة الحصول على التمويل المناسب للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها عندما تكون هذه الالتزامات تسبب ضغطاً على جانب الموجودات ولا يمكن للمصرف أن يحدد مقدار حجم السيولة اللازمة لتغطية التزاماته والوفاء بها بدقة لأنه من الناحية النظرية قد تسحب

جميع الودائع تحت الطلب غداً لذلك فالمصارف تعتمد في إدارة السيولة على التوقعات السلوكية للزبائن لتحديد مقدار احتفاظها بنسبة معينة من السيولة . (Barbara, 2006, p296)

### ثانياً - مصادر السيولة في المؤسسات المالية

يستطيع المصرف التجاري أن يحصل على السيولة عندما يتعرض لضغوط مخاطر السيولة للوفاء بالتزاماته أمام الزبائن أو عندما يكون هناك توظيف جيد للأموال ولا يوجد لديه ما يكفي من السيولة فإنه يستطيع أن يمول المصرف نفسه من السيولة عن طريق عدد كثير من المصادر وهي (Saunder,2006,p393)

- 1- الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة ومن دون خسائر تذكر مثل ادونات الخزانة
- 2- القدرة على اقتراض الأموال من الأسواق المالية لمدة زمنية قصيرة
- 3- القدرة على جذب الودائع الجديدة لمدة زمنية قصيرة بواسطة تقديم شروط مميزة تلائم رغبات الأفراد
- 4- قيام المصرف بتوريق الموجودات
- 5- الاقتراض من المصرف المركزي الذي يعد الملجأ الأخير

### 2-2-2-3- مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها تلك المخاطر التي ترتبط مع حركة أسعار الأسهم المتذبذبة مع السوق . وتنشأ هذه المخاطر من تغير القيمة السوقية لموجودات ومطلوبات المصرف والتي تسبب خسائراً في حقوق الملكية :- ( Herbert, 2008, p10 )

ويمكن أن يتولد التذبذب في حركة الأسعار من عدد من المتغيرات الرئيسية منها :- (Glyn A. Holton,2003,p21)

- 1- تغير أسعار الفائدة وأسعار سعر صرف العملة
  - 2- تحول طلب الزبائن من الخدمات التي تقدمها المصارف إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية المنافسة
  - 3- التعديلات المفاجئة التي يجريها المصرف المركزي على السياسة النقدية
  - 4- التغير في توقعات المستثمرين للمخاطر التي يتعرض لها المصرف في قيمة الموجودات والمطلوبات
- ويتمثل قياس مخاطر السوق ومخاطر الأعمال عن طريق معرفة الفرق بين القيمة السوقية وبين القيمة الدفترية لموجودات المصرف

❖ أهم مؤشرات مخاطر السوق

ومن أهم مؤشرات مخاطر السوق هي (Rose,2002,p186)

- 1- نسبة القيمة الدفترية للمصرف التي تمثل قيمة الموجودات إلى القيمة السوقية المقدره لتلك الموجودات
- 2- نسبة القيمة الدفترية لرأس المال الممتلك إلى القيمة السوقية لرأس المال الممتلك
- 3- القيمة السوقية للسندات والدخل الثابت من الموجودات الأخرى للمصرف إلى القيمة الدفترية في سجلات المصرف
- 4- القيمة السوقية للسهم الواحد التي يمكن أن تعكس توقعات المستثمرين لمخاطرة المصرف والعائد الذي يمكن أن يحققه .

#### 2-2-2-4- مخاطر أسعار الفائدة

إن تحركات معدلات أسعار الفائدة في السوق لها آثار كبيرة في هامش ربح المصرف ففي حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المصرف سواء أسعار الفائدة التي يدفعها المصرف على الودائع لربائنه أم كانت أسعار فائدة التمويل الذي يحصل عليه من مصادر التمويل . ويكون المصرف ملزما في رفع أسعار الفوائد على الودائع لكي يحتفظ بزبائن المصرف من عدم التحول إلى مصارف منافسة أخرى . وإنّ مصاريف الفائدة التي يدفعها المصرف على التزاماته هي أكبر وأسرع من أرباح الفائدة على قروضه واستثمارات الأوراق المالية . أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة وكان للمصرف مرونة مرتفعة في أسعار موجوداته عن معدل الخصوم فإن ذلك يؤدي في هذه الحالة إلى تآكل هامش الربح عند المصرف بسبب الانخفاض السريع لأرباح الموجودات بمعدل أسرع من الانخفاض في تكاليف الاقتراض . . ( Rose ,2002 ,p 167 )

#### أولاً- الإجراءات المستعملة لمواجهة مخاطر أسعار الفائدة .

هناك عدد من الإجراءات التي تستعملها المصارف بهدف التحوط من مخاطر أسعار الفائدة وهي . (Rose,2002,p168)

- 1- الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة
- عندما تتجاوز نسبة الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة نسبة المطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة والتي لها مدة استحقاق واحدة فإنّ المصرف يكون عرضة للخسائر في حالة انخفاض معدلات الفائدة. بالمقابل عندما تتجاوز نسبة المطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة نسبة الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة يكون المصرف عرضة للخسائر في حالة ارتفاع معدلات الفائدة .
- 2- نسبة الودائع إلى إجمالي الودائع غير المؤمنة وغالبا ماتكون الودائع الحكومية وودائع الشركات التي تتجاوز حدود التأمين الذي يغطيها تكون هذه الودائع حساسة جدا لسعر الفائدة المتغير وإن هذه الودائع تكون عرضة للسحب السريع من قبل أصحابها في حالة تقديم المصارف المنافسة أو الشركات المالية أسعار فائدة أعلى قليلا .



### ثانيا - فجوة نسبة الفائدة

تعرف فجوة نسبة الفائدة بأنها الاختلاف بين قيم متغيرات نسبة الموجودات وبين قيم متغيرات المطلوبات التي تعطى في مدة واحدة . وتشير الفجوة إلى الخطورة عندما تكون مساوية للصفر ويعمل المصرف على جعل الفجوة موجبة ليعزز من قدرته على زيادة الربحية في حال انخفاض أسعار الفائدة. ( Tony , Bart, 2009, p 146 )

### 2-2-2-5- مخاطر الأرباح

وهي المخاطرة لتي يتعرض لها الدخل الصافي بعد استقطاع الضرائب والمصاريف من الدخل الإجمالي وقد تنخفض نسبة الدخل الصافي بصورة مفاجئة بسبب عوامل داخلية مثل زيادة المصاريف لزيادة أعداد العاملين أو عوامل خارجية كتأثير الظروف الاقتصادية وتغيير القوانين والتنظيمات وكذلك ضغوط الأسعار التنافسية التي تضيق إرباح المصرف لذلك يواجه المساهمون انخفاض نسبة صافي الربح وتنخفض قدرة المصرف على النمو مؤثرا ذلك على انخفاض قيمة السهم . ويمكن قياس درجة مخاطر الأرباح طريقتين هما. (Rose,2002,p169)

أولاً- معرفة الانحراف المعياري والتباين لصافي الدخل بعد الضريبة

ثانيا- الانحراف المعياري والتباين للعائد على حق الملكية ( ROE ) والعائد على الأصول ( ROA ) .

Return on equity capital (ROE) = Net income / TOTAL equity capital

العائد على حق الملكية = الدخل الصافي \ حقوق الملكية

Return on Assets (ROA) = Net income / TOTAL Assets

العائد على الموجودات = الدخل الصافي \ الموجودات الكلية

### 2-2-2-6- مخاطرة النكول

مخاطرة النكول ترافق القروض السيئة التي يقدمها المصرف بسبب اتباع سياسة ائتمانية متساهلة وإن خسائر هذه المخاطرة قد تلتهم جميع أرباح المصرف وربما تمتد إلى رأس المال الممتلك في حال توسع المصرف في تقديم قروض سيئة كبيرة وإذا فشل المصرف في مواجهة مخاطرة النكول قد يفقد المساهمون جميع أموالهم وتنتقل المخاطرة إلى المودعين والتي تعرضهم إلى خسارة بعض أو كل إيداعاتهم . ويهتم المصرف بالمخاطر التي تهدد استمرار المصرف بمزاولة نشاطاته المختلفة وخصوصاً المخاطر التي يمكن أن تعرض المصرف إلى الإفلاس الذي قد يسبب في فقدان المساهمين لأموالهم وقد تصل الخسائر إلى أموال المودعين في فقد جزء أو كل إيداعاتهم لهذا السبب فإن عوائد المصرف والودائع غير المؤمنة قد تساعد المصرف كمؤشر للتحذير المبكر من أن يقع المصرف في مشكلة عدم الإيفاء. ويمكن قياس مخاطر عدم التسديد أو مخاطر الفشل عن طريق النسب الآتية ( Rose , 2002 , p 168 )

1- نسبة انتشار العائد بين عائدات السوق من قروض المصرف وعائدات السوق من الأوراق المالية لتاريخ الاستحقاق نفسه. التوسع في هذه النسبة يشير إلى أن المستثمرين يتوقعون زيادة المخاطرة .

- 2- نسبة سعر سهم المصرف إلى الأرباح السنوية للسهم. في حال انخفاض هذه النسبة يعتقد المستثمرون بالمصرف. بأنه غير قادر على تعظيم المنفعة نسبة للمخاطر التي يواجهها
- 3- نسبة حق الملكية إلى الموجودات الثابتة في المصرف . أي انخفاض في هذه النسبة قد يؤشر على زيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف
- 4- نسبة الأموال المشتراة إلى المطلوبات الكلية . تمثل الأموال المشتراة الودائع غير المؤمنة بالمخاطرة. من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
- 5- نسبة حق الملكية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة . تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تغطية الخسائر المحتملة للموجودات المرجحة بالمخاطر
- 6- رأس المال إلى الموجودات الكلية

### 2-2-2-7- مخاطر الأقطار

تتشأ مخاطر الأقطار من عبر الحدود من خلال القروض والاستثمارات التي تنتقل إلى هذه الأقطار وتدل هذه المخاطر على عدم وفاء الدولة بالتزاماتها المالية أمام المقرضين الأجانب والسبب في ذلك أما عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها أو تكون الدولة غير راغبة بالوفاء بالتزاماتها وتكون هذه المخاطر كبيرة في الأقطار التي يكون اقتصادها ضعيفاً و امتلاكها نظام مالي هش وغير منظم ويمكن أن يحدث النكول بسبب التغييرات السياسية أو تغييرات السياسة الاقتصادية في القطر وفي بعض الأحيان يرجع السبب إلى تراجع الحكومة نفسها عن التزاماتها أو وقوع المقرضين في أقطار أجنبية ربما ترفض التسداد . ( GHOSH ,2012, p8 )

### 2-2-2-8- المخاطر التشغيلية

وهي الخسارة الناتجة من فشل العمليات الداخلية للمصرف بسبب العاملين أو النظم المستعملة أو من الأحداث الخارجية . هذا التعريف يتضمن المخاطر القانونية ولكنه يستبعد الإستراتيجية ومخاطر السمعة ويطلق على المخاطر التشغيلية في بعض الأحيان المخاطر المتبقية " residual risk " وتتشأ المخاطر التشغيلية في كل أقسام المصرف تقريبا كقسم الائتمان وقسم الاستثمار وقسم التمويل وسندات الخزينة وقسم المعلومات التكنولوجية . ويجب أن نفهم أولاً أسباب فشل المخاطر الناشئة من العاملين والعمليات والنظم والأحداث الخارجية التي تصنف تحت المخاطر التشغيلية. إذ تنشأ المخاطر بسبب العاملين من عدم كفاءة الحسابات أو عدم التحديد المناسب لمواقع الموظفين وسوء استعمال الصلاحيات إذ المصرف يواجه مخاطراً إذا كان يتعامل ملاكهم مع الصفقات بدون امتلاك المعرفة الكافية أو المهارات الفنية للتعامل مع هذه الصفقات أو يضع العاملين المشكوك في صدقهم ونزاهتهم في المناطق الحساسة في العمليات أو يسيئون استعمال سلطتهم في الموافقة على القروض أو المستخدمين ربما يرتكبون عمليات احتيال من قبل أنفسهم أو التواطؤ مع أشخاص من الخارج أو يمكنهم الوصول إلى أجهزة الحواسيب من دون الحصول على إذن بذلك أو التلاعب وتغيير البيانات والمعلومات مع كل هذه الاحتمالات المصرف سوف يتكبد خسائر مالية من عدم الأمانة وعدم تنظيم المستخدمين (GHOSH,2012,p8)

### 2-2-2-9- الأنواع الأخرى من المخاطر في المصرف التجاري

وتشمل الأنواع الأخرى من المخاطر كل من مخاطر التضخم ومخاطر سعر الصرف والمخاطر السياسية ومخاطر الجريمة وأعمال الاحتيال والاختلاس. (Rose,2002,p167)

### 3-2-2- أنواع الائتمان في المصارف التجارية

تقدم المصارف التجارية مجموعة متنوعة من القروض الاستهلاكية والاستثمارية إلى أنواع من الزبائن مثل الزبون المفرد والشركات والحكومة كما موضح في شكل رقم (13) ويعمل المصرف على الموائمة بين نوع الزبون وبين نوع القرض من حيث الأجل وسعر الفائدة ودرجة المخاطر وتعتمد المصارف في ذلك على درجة التصنيف الائتماني ولكل نوع من الزبائن توجد له مساحة محددة تمثل حدوده الائتمانية التي تحدد حجم القرض وسعر الفائدة ومدة القرض . وقد ترتفع درجة التصنيف الائتمانية بتحسين الأداء المالي للزبون ويحقق عندها عدد من المزايا منها سرعة حصوله على القروض الجديدة وبأسعار فائدة أقل مما كان عليه وكذلك يحقق ارتفاع أسعار أسهمه السوقية . وقد تنخفض درجة التصنيف الائتمانية للزبون وعندها سوف يفقد المزايا منها صعوبة حصوله على القرض الجديد وارتفاع أسعار الفائدة على قرضه الجديد وانخفاض القيمة السوقية لأسعار الأسهم . (CHRIS MARRISON, 2002, P 231-

232)



من إعداد الباحث : بالاستناد على ( CHRIS MARRISON ,2002 , P 231-232 )

#### ❖ الأسباب التي جعلت حجم الائتمان يزداد عالميا :-

توجد عدد من الأسباب التي تؤدي إلى التوسع في منح الائتمان منها  
( ANTHONY,LINDA,2010,p136)

#### أولاً- التفاقم المالي

وهذا يحدث عندما يتم تمديد الائتمان للزبائن لاستعماله القروض في مختلف نشاطاتهم سواء أكانت في أسواق الرهن العقاري أو بطاقات الائتمان وهذا يؤدي إلى التوسع في كثير من مستويات المجاميع لمختلف أنواع الائتمان .

#### ثانيا- الزيادات الهيكلية الطبيعية

النمو المتزايد للاقتصاد العالمي يعني ذلك تقديم مزيدا من الائتمان وقد شهدت المدة الأخيرة تفاقم الائتمان وزيادته بصورة أسرع من الناتج المحلي العالمي الإجمالي ب 1.75 مرة وفقا لبحث أجراه من قبل مؤسسة التصنيف العالمي S&P

#### ثالثا- الحركات الهيكلية المفرطة

هذا التوسع في الائتمان بسبب الازدهار الاقتصادي وهذا قد يسبب زيادة كبيرة في أسعار الموجودات وارتفاع أسعار الأسهم وارتفاع أسعار العقارات ويتم إغراء المصارف على زيادة الإقراض مقابل قيم الموجودات المتضخمة وهذا مايشير في كثير من الأحيان إلى الفقاعة ( bubble ) التي تواجه الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي ( ANTHONY, LINDA , 2010, p 136 )

#### 2-2-4- مفهوم التصنيف الائتماني وأهميته

التصنيف الائتماني هو ترتيب الجدارة الائتمانية للزبائن من الجيد إلى الرديء إذ تتضمن جميع الأطياف الرمادية وهذا التدرج يعتمد على الاختلاف في طبيعة الائتمان في الشركات وعلى عملية الإصدار والسبب الأكثر أهمية في اختلاف التدرج الائتماني للشركات بسبب الاختلاف في مستويات المخاطرة لكل شركة وكل مستوى من التصنيف يمثل هوية الشركة في دقة المعلومات التي تعكس قدرتها المالية ومستوى المخاطرة التي تعيشها الشركة ولأن قدرتها المالية ومستوى المخاطرة هي غير مستقرة لأنها عرضة للتغيير بسبب تأثرها بتقلب المحيط الذي تعيش فيه الشركة كذلك يتغير التدرج الائتماني ارتفاعا أو انخفاضاً . وتعد التصنيفات الائتمانية هي مجموعة الآراء التي يتم عن طريقها تقييم كل من الائتمانات حسب نوعها وكذلك جانب الموجودات في ميزانية الشركات التي تمتد إلى طيف واسع مما يعقد عملية التقييم ومنها قروض المصرف و أسواق القروض المتوسطة و التزامات الدين المضمونة و الديون السيادية , وبطاقات الائتمان , والقروض الشخصية , والرهن العقاري وغيرها ( Michael , 2005 , p 86-87 )

#### 2-2-5- نماذج إدارة الائتمان

##### 2-2-5-1- نماذج السجل الائتماني

وهي نماذج كمية تستعمل لرصد خصائص المقترضين وتصنيفهم في درجات مختلفة تبعا لاختلاف درجات النكول لهم . ويستعمل هذا التقييم الائتماني للأفراد والشركات الصغيرة ويعتمد على عدد من المتغيرات المستقلة الخاصة بالمقترضين مثل نوع الوظيفة والدخل والعمر وعدد الأطفال ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة بحسب الدرجة الائتمانية التي يحصل عليها المقترض ( Saunder, Marica, 2008, P316 )

##### 2-2-5-2- أهمية نماذج السجل الائتماني

تتجلى أهمية نماذج السجل الائتماني المستعملة في تقييم طلبات الائتمان ومنحها في عدد من النقاط هي ( Saunder, Marica, 2008, P316 )

1- تكوين عدد من العوامل التي تعد مهمة في تفسير مخاطر الائتمان

2- تقييم الدرجة النسبية لأهمية هذه العوامل

3- تحسن من عملية تسعير مخاطر النكول

4- تكون أكثر قدرة على حجب طالبي القروض السيئة

5- تمكن من حساب الاحتياطيات اللازمة لتوقعات خسائر القروض

## 2-2-3- نماذج السجل الائتماني المستعملة في تقييم القروض التجارية

### أولاً- نموذج الاحتمال الخطي

نموذج الاحتمال الخطي يستعمل البيانات التاريخية مثل النسب المالية التي يعدها مدخلات يوضح عن طريقها الكيفية التي تم تسديد القروض القديمة بها واعتماد هذه الكيفية في تحديد الأداء المتوقع للمقترضين في المستقبل وتقدير احتمالية التسديد للقروض الجديدة (Anthony, Marcia, 2008, p319)

### ثانياً- نماذج التمايز الخطي

نماذج التمايز الخطي تقسم المقترضين الى تصنيف ذي مخاطر نكول عالية ومخاطر نكول منخفضة وتستعمل هذه النماذج البيانات التاريخية كمدخلات للنموذج يوضح عن طريقها كيفية تسديد القروض القديمة سواء أكان القرض ذا مستوى عالي من مخاطر النكول أم كان ذا مستوى منخفض من مخاطر النكول . ومن نماذج التمايز الخطية هو نموذج التمان ( Altman Z- Scores ) الذي يمكن أن يتنبأ باحتمالية تعرض الشركات للإفلاس . (Anthony, Marcia, 2008, p319)

## 2-2-6- التصنيف (التدرج الائتماني)

يتم الاعتماد على وكالات التصنيف مثل موديز وستاندر أند بورز و فيتش . وتتضمن تصنيفات قصيرة الأجل ( أدوات دين مع مدة استحقاق أقل من سنة ) وتصنيفات طويلة الأجل تمتد لعدد من السنوات .

### جدول (2)

تصنيفات ستاندر أند بورز

البيان	الرمز
أفضل نوعية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالالتزامات المالية	AAA
جودة ائتمان جيدة جدا - درجة موثوق بها	AA
أكثر عرضة للظروف الاقتصادية - درجة الائتمان لاتزال جيدة	A
ادني تصنيف في درجات الاستثمار	BBB
أفضل درجة للائتمان من دون الاستثمار - يجب الحذر	BB
تمتلك الشركة القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت الحاضر - لكنها تتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تسبب فشل الشركة بالوفاء بالتزاماتها المالية	B
تكون عرضة للنكول وعدم الدفع	CC
تكون عرضة للإفلاس	C
لا تمتلك	D

المصدر: (عثمان, 2008, ص47)

## 7-2-2- نماذج مخاطر الائتمان المصرفي

## 1-7-2-2- نموذج العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال

يستعمل هذا النموذج على نحو متزايد لتقييم وتسعير مخاطر الائتمان على أساس بيانات السوق . وهو يقيس الربحية المعدلة لرأس المال مقابل المخاطر ودرجة التقلب التي يتعرض لها المقترض ويجب أن يكون تسعير القرض مشتقاً من حقيقة أنّ وحدة إدارة القرض يجب أن تطابق متطلبات RAROC القياسية مع الأخذ بالاعتبار حاجة المصرف إلى إضافات رأسمالية عن طريق تخصيص عمولة لكل معاملة ائتمانية أو خط ائتماني مساوية إلى مقدار الخسارة القصوى المتوقعة عند مستوى ثقة 99% على مدى سنة واحدة بعد الضريبة . وتؤدي زيادة تقلب العائد إلى زيادة رأس المال الذي تم تخصيصه لكل معاملة وبذلك فإن كل معاملة تنتج تدفق نقدي داخل لتعويض تقلبات العائد .

(Anthony, Marcia, 2008, p330)

RAROC = ON YEAR NET INCOM ON A LOAN / LOAN (ASSET)RISK OR CAPITAL AT RISK

العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال = الدخل الصافي من القرض في السنة / مخاطر القرض (الموجودات) أو مخاطر رأس المال

وتتم الموافقة على القرض إذا كانت ( RAROC ) ذات قيمة مرتفعة بالنسبة إلى مؤشر تكلفة رأس المال بالنسبة للمصرف إما إذا كانت نسبة مؤشر تكلفة رأس المال بالنسبة إلى ( RAROC ) في هذه الحالة يجب على مسؤول القرض في المصرف يسعى إلى تعديل شروط القرض ليجعل القرض مربحاً عن طريق معرفة مقدار التغيير الذي يحدث في القرض بالنسبة إلى رأس المال عن طريق المعادلة التالية .

(Anthony, Marcia, 2008, p330)

$$\Delta LN = - D_{LN} * LN * \Delta R / 1 + R$$

حيث إن:

$$\Delta LN = \text{مقدار التغيير في القرض}$$

$$D_{LN} = \text{مدة القرض}$$

$$L = \text{مبلغ القرض}$$

$$R = \text{نسبة الفائدة}$$

$$\Delta R = \text{مقدار التغيير في الفائدة}$$

مثال

إذا كان مبلغ القرض (1) مليون دولار ومدة القرض (2.7) سنة وكان تصنيف المقترض (AAA) ومقدار التغيير في نسبة الفائدة هو (0.011) وسعر الفائدة الحالي هو (0.10) فما هو قرار مسؤول القرض بحسب نموذج RAROC .

$$\Delta LN = 2.7 * 1 \$ \text{ MILLION} * 0.011 / 0.10$$

$$= -27000$$

نلاحظ أن التغيير في القيمة الاسمية للقرض يسبب انخفاضاً في جودة الائتمان مقداره \$ 27000 ولتحديد فيما إذا كان القرض يستحق القرار أم لا تتم مقارنة مخاطر القرض المقدرة لدخل القرض موزعة على تكلفة التمويل والى انتشار القرض

1- نفترض انتشار القرض

$$1\text{Million} * 0.2\% = \$2000$$

2- رسوم القرض

$$1\text{million} * 0.10\% = 1000\$$$

$$\text{قيمة الانتشار والرسوم} = \$3000$$

نطبق معادلة النموذج

RAROC = ON YEAR NET INCOM ON A LOAN / LOAN (ASSET)RISK OR CAPITAL AT RISK

$$RAROC = 3000\$ / 27000\$$$

$$RAROC = 11.1\%$$

وبمقارنة 11.1% مع مؤشر المصرف الداخلي RAROC يتم اتخاذ القرار فإذا كانت 11.1% أكبر من قيمة RAROC يتم الموافقة على القرض إما إذا كانت 11.1% اصغر من قيمة RAROC يرفض طلب القرض أو سيطلب مسؤول القرض تعديل شروط القرض عن طريق زيادة الرسوم والانتشار لزيادة RAROC إلى مستويات مقبولة . (Anthony, Marcia, 2008, p330)

## 2-7-2-2- نموذج مراقبة الائتمان

تم تطوير هذا النموذج من قبل (Moody's) والذي يعتمد على سعر السهم وهيكل رأس المال لتقدير احتمالاته وإنّ الشركة تواجه التعثر في حالة هبوط قيمة موجوداتها تحت مستوى معين عند نقطة التعثر بتقدير قيمة الموجودات ومدى تقلب قيمتها عن القيمة السوقية لحق الملكية وهيكل المطلوبات ( هيكل



الدين ) . الفرق في التقدير يمثل خطر التعثر الذي يعبر عنه بمسافة التعثر distance from default ( DFD ) والذي يمثل عدد الانحرافات المعيارية التي تعكس مدى بعد قيمة موجودات الشركة عن نقطة التعثر . ويتم التوصل بين قيم التعثر ومعدلات التعثر الفعلي استناداً إلى الخبرة التاريخية للتعثر ينتج عنه توزيع احتمالي يسمى التوزيع التكراري المتوقع للتعثر ( Expected Default Frequency ) ( EDF ) . ويتم احتسابه كالاتي (Anthony,Marica,2008,p332)

1- يتم تقدير قيمة الموجودات وتقدير مقدار التقلب الذي تتعرض له بالنسبة إلى حق الملكية وتقلب العائد .

2- حساب مسافة التعثر ( DFD )

$$DFD = (Asset Value - Default Point)/(Asset Value * Asset Volatility)$$

3- حساب التوزيع التكراري المتوقع (EDF)

### 2-2-7-3- قياس الائتمان ( على أساس القيمة المعرضة للخطر )

نموذج إحصائي يقوم على الاحتمالات والمتوسطات والانحراف المعياري والارتباط ويعمل على تحديد إطار ل (Var) للمؤسسات المختلفة التي تنطوي على مخاطر ائتمانية وتطوير رؤية للمحفظة الاستثمارية تبين درجة الارتباط بالحدث الائتماني بما يحدد كلفة التركيز ومنافع التنوع وللنموذج تطبيقات عديدة منها المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية وإجراءات تخفيف المخاطر وتحديد السقف الائتماني على أساس حجم مخاطر المحفظة وتخصيص رأس المال على أساس إدراك المخاطرة ويعد هذا النموذج أداة جيدة لتقييم مخاطر المحفظة الناتجة عن التغيرات في قيمة الدين المترتب على التغييرات في نوعية المقترض وهو يحتوي على التغييرات الناتجة عن أحداث التعثر الممكنة فضلاً عن تغيير درجات الدين ونوعيته للأعلى أو للأسفل لأن قيمة الدين تتغير بتغير نوعيته ويقوم النموذج آل VAR تقلب القيمة وليس مجرد الخسارة المتوقعة

### 2-2-8- توضيح بعض معايير منح الائتمان المصرفي

2-2-8-1- معيار 5Cs :- وهو يحتوي على خمسة عوامل لمنح الائتمان وهي (Anthonny,Linda,2002,p9)

#### 1- الشخصية

وهي تتعلق بسلوك المقترضين وتصرفاتهم ومدى التزامهم بالأخلاق والأمانة والصدق وهذه مؤشرات يعتمد عليها لتحديد الشخصية فالزبائن المتعاملين مع المصرف لعدد من السنوات تكون شخصيتهم شفافة واضحة من خلال تاريخ تعاملهم المصرفي أما الزبائن الجدد تكون شخصيتهم غامضة تحتاج إلى جمع البيانات والتقصي عن سلوكهم فهي تحتاج إلى وقت وتكاليف ويمكن للمصرف أن يحصل على البيانات من المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين .

#### 2- رأس المال

يسهل رأس المال الكبير للشركات المقترضة الحصول على قرض بسهولة وبشروط ممتازة ويستطيع المصرف أن يسترد قيمة قرضه من رأس المال في حال خسارة المقترض ولا يتوقع عند خسارة الشركة المقترضة أن يكون المصرف هو الدائن الوحيد الذي يطالب بأمواله لذلك عندما يكون رأس المال صغيراً فإن المصرف يواجه مخاطرة عدم تسديد الطرف المقابل . وتحل ملكية الشخص الطبيعي المقترض محل رأس مال الشركات

### 3- القدرة

وهي القدرة المالية للشركة وكيفية تعاملها مع الديون ويأخذ المصرف الجانب التحليلي للبيانات التاريخية لقائمة الدخل لعدد من السنوات السابقة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومدى قدرتها على تغطية قيمة القرض

### 4- الضمانات

هي البديل الذي يقدمه المقترض عن طريق القانون ويضعه تحت أمر المصرف في حال عدم وفائه تسديد القرض وبذلك تعمل الضمانات على تقليل مخاطر عدم التسديد أو امتناع المقترض

### 5- الظروف

وهي ما يخص الدورة الاقتصادية وتحولها من مرحلة الازدهار التي تزداد فيها الأرباح وتزداد قدرة المقترض على التسديد إلى مرحلة الكساد التي ترتفع فيها مخاطر عدم التسديد

## 2-2-8-1-1-مشاكل المعيار 5Cs

توجد مشكلتين لمعيار 5Cs هما : ( Anthony, Linda, 2002,p 10 )

### 1- الاتساق

وهو صعوبة تحليل العوامل المشتركة لجميع أنواع المقترضين والتي تتغير بصورة مستمرة بسبب التأثيرات البيئية المتغيرة كالمنافسة والتطورات التكنولوجية وتغير الأذواق والذي قد يكون تأثيره إيجابياً على البعض بعدّه فرصة جديدة لتحقيق أرباح وقد يكون ذا تأثير سلبي على البعض الآخر مما يؤدي إلى تراجع أرباح المقترض وخسارته لذلك لا يمكن توحيد تحليل العوامل لجميع المقترضين

### 2- الموضوعية

وهي صعوبة تحديد أوزان عوامل 5Cs للوصول إلى الوزن الأمثل الذي يحقق أفضل موازنة بين العائد والمخاطر الائتمانية ومن أشهر أشكال الدرجات التي تعتمد على ثلاثة من عوامل 5Cs هي الشخصية والقدرة ورأس المال وتتكون منها تسع درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة هي :

## 2-2-1-8-2- تصنيف ثلاث درجات من معيار C5

من أشهر أشكال الدرجات التي يعتمد على ثلاث درجات من معيار Cs5 هي ( الشخصية و القدرة و رأس المال ) أي يمكن الحصول على تسع درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها البعض وهي . ( عثمان, 2008, ص46)

## جدول رقم (3)

أصناف الدرجات التي تعتمد على ثلاثة عوامل من Cs5

المعيار	درجة المخاطرة
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة - رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
قدرة + رأس المال - شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
قدرة + رأس المال - الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية - رأس المال - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال - الشخصية - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
قدرة - الشخصية - رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة .

المصدر: ( عثمان, 2008, ص47 )

نكون جدولاً يحتوي على أصناف درجات المخاطرة ونفرض لكل صنف منها درجة تقديرية كما مبين في جدول رقم (4)

## جدول رقم (4)

أصناف المخاطرة والقيم التقديرية

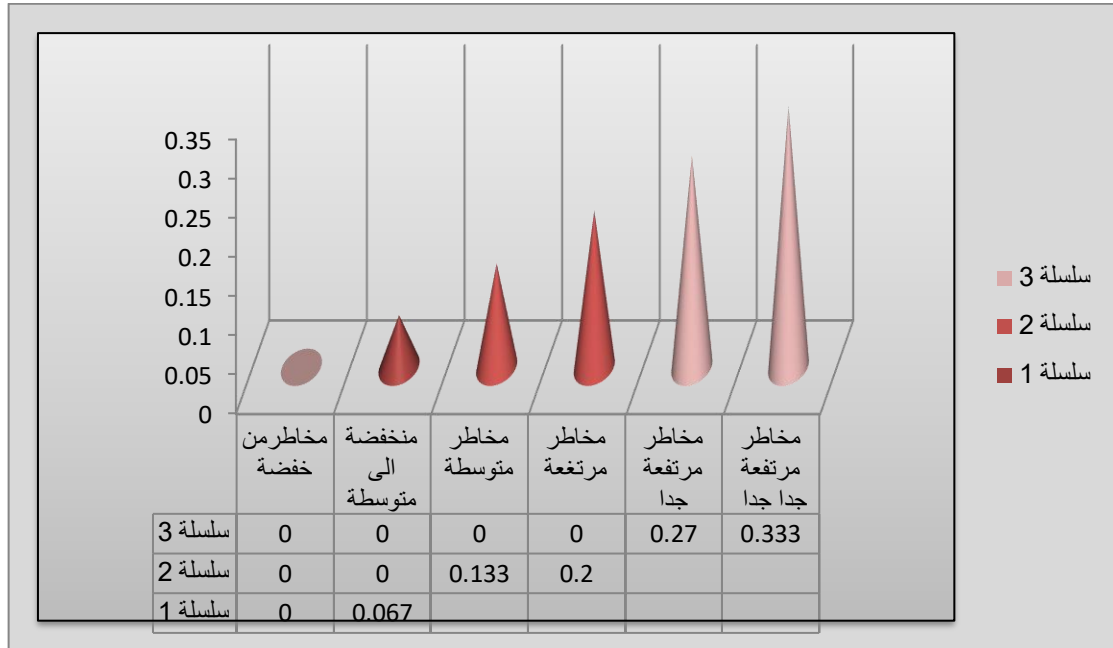
صنف مخاطرة الائتمان	الدرجة التقدير	وزن المخاطرة لكل صنف
مخاطر منخفضة	0	0.00
مخاطر منخفضة إلى متوسطة	0.5	0.067
مخاطر متوسطة	1	0.133
مخاطر مرتفعة	1.5	0.2
مخاطر مرتفعة جدا	2	0.27
مخاطر مرتفعة جدا جدا	2.5	0.333
المجموع	7.5	1

المصدر من إعداد الباحث : اعتماداً على جدول رقم (3)

ولإعطاء صورة توضيحية لأوزان المخاطرة وتصنيفاتها التي تعتمد على ثلاثة عوامل من معيار 5Cs تكون الشكل البياني

شكل رقم (14)

أوزان المخاطرة التي تعتمد على ثلاث درجات من معيار Cs5



المصدر من إعداد الباحث : اعتماداً على جدول رقم (4)

## 2-8-2-2 معيار 5ps

ويحتوي هذا المعيار على خمسة عوامل لمنح الائتمان هي . (John Wiley, 2010, p 233)

### 1- الناس

وهي الحماية (الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في تقدير منح الائتمان عن طريق تكوين تدرج ائتماني لهم بالأعتماد على مصادر البيانات الداخلية والخارجية لتحديد ملاءة الزبون المالية وقدرتها على تغطية القرض

### 2- الغرض

لابد للمقترض أن يمتلك تفسيراً محدداً عن غرض استعمال القرض فإذا طلب مزارع قرصاً من المصرف فإن غرضه سيكون أما لشراء بذور أو استعماله لدفع نفقات استهلاكية وينظر إلى الغرض من القرض بشكل عام إلى فئات ثلاث هي أما لامتلاك موجودات أو لدفع الدين أو لزيادة رأس المال العامل .

### 3- الدفع

وهو قدرة المقترض على تسديد التزاماته عند استحقاقها ومن الصعب على دائرة القرض تحديد مدفوعات الزبون لعمله في بيئة متغيرة . وتساعد معرفة قدرة الدفع للزبون على تحديد مصادر التسديد وتنظيم جدول زمني لتسديد أقساط القرض يتواءم مع التدفقات النقدية للمقترض .

#### 4- الحماية

وهي توفير الحماية المستقبلية للقرض في حال فشل المقترض في تسديده و ضعف الضمانات في المستقبل وعدم قدرتها على تغطية مبلغ القرض للمصرف. ويمكن أن تكون الحماية بين المصرف والمقترض عن طريق تأكد المصرف من قيمة الضمانات والتحقق من ملكيتها وعدم تقديمها إلى جهة أخرى تسمى حماية داخلية ( **internal protection** ) أما في حال وجود طرف ثالث يعتبر كفيل يقدم تعهداته للمصرف بضمان القرض في حال نكول المقترض وتسمى حماية خارجية ( **External protection** ) ويطلب المصرف الحماية الخارجية في المخاطر العالية .

#### 5- النظرة المستقبلية

تتعلق بوضع خطة إستراتيجية لمتابعة القرض والإطلاع على التقارير الدورية للمقترض وكيفية تحصيل الضمانات في حال تعثر المقترض وقد تكون النظرة المستقبلية نحو مراقبة القوى البيئية الخارجية كالدورة الاقتصادية.

#### 2-2-3- العوامل الخمسة لتحديد الائتمان الشخصي مؤشر فيكو

وهي خمسة عوامل التي تحدد مستويات مختلفة من التدرج الائتماني الذي يتم تقييم الشخص عن طريق جمعه للدرجات الائتمانية من مكاتب التقييم الائتماني التي تمتلك المعلومات الكافية عن تعاملات الأشخاص السابقة وتعطي لكل عامل منها نسبة مئوية وتمثل الدرجة المرتفعة ائتماناً جيداً يستطيع الشخص الحصول على قرض بميزات جيدة لقدرته على التسديد وتنخفض مميزات القرض مثل رفع أسعار الفائدة أو تحديد مبلغ القرض أو عدم الحصول على القرض كلما انخفضت درجة نسبة العوامل الخمسة (درجة فيكو) . وهذه العوامل هي :- ( WESTON LIZ , 2012 , P 57 )

#### 1- تاريخ الدفع 35%

يعد هذا العامل مؤشراً إلى أي مدى يلتزم المقترض تسديد القروض السابقة في جميع أنواع الحسابات وتشمل أيضا البطاقات الائتمانية (مثل الفيزا و ماستر كارد و أمريكيان اكسبريس ) فإذا كان هناك حسابات ائتمانية غير مدفوعة دل ذلك على ارتفاع خطورة النكول للمقترض وإن أي تأخير في تسديد الدفعات يقلل من درجة الائتمان الشخصية و قوة الالتزام في تسديد الدفعات مؤشر ايجابي . ويؤكد هذا العامل على معلومات المقترض التاريخية والمثبتة في سجلات الشركات المتخصصة في المعلومات الائتمانية والتي تحتفظ بسجل ائتماني لكل شخص ويتم تعديل المعلومات باستمرار

#### 2- المبالغ المستحقة 30%

وتقدر درجة هذا العامل على 30% ويشير إلى أن المبالغ المستحقة كلما كانت كبيرة لا تتواءم مع إمكانيات المقترض كانت الخطورة الائتمانية مرتفعة لذلك يبين التقرير الائتماني استعمال الشخص من

القروض وكم يدفع أفسطاً إلى الجهات المقرضة ومقارنتها مع التدفقات النقدية التي يحصل عليها وتقييم طلبه الائتماني على هذا الأساس

### 3- عمر التاريخ الائتماني 15%

طول المدة الائتمانية للمقترض يأخذ في الاعتبار وكلما امتلك اوقات ائتمان طويلة كان ذلك مؤشراً جيداً يمثل استقرار الشخص المقترض. ويتم الإطلاع على متوسط فترة جميع الحسابات وكيف تم إنشاء الائتمانات الطويلة أو المحددة وتظهر المدة الطويلة بوضوح تصرفات المقترض وسلوكياته في كيفية التعاملات المالية ومدى شفافيته .

### 4- الائتمان الجديد 10%

الإفراط في فتح حسابات ائتمانية جديدة في مدة قصيرة من الزمن يكون مؤشراً لمخاطرة النكول بالنسبة للأشخاص الذين لا يمتلكون القدرة على الوفاء .

### 5- الأنواع المستعملة من الائتمان 10%

هناك أنواع عديدة من الائتمانات المقدمة منها القروض العقارية وبطاقات الائتمان وحسابات الشركات وأن استخدام أنواع عديدة من القروض يؤدي إلى زيادة تكلفة الدين والتي ربما تزيد من مخاطر السداد لهذه القروض .

### 2-2-9- قياس درجة الفشل المالي باستخدام نموذج التمان ( JOHN C. HULL, 2010, 290 )

#### اولا- نموذج التمان الخاص بالشركات الصناعية

ادوارد ألتمان يعد الرائد في التصنيف المحاسبي للتنبؤ بالفشل الائتماني عن طريق خمس نسب محاسبية تتسلسل من ( X1 - X5 ) وهذه النسب هي

❖ X1 = رأس المال العامل \ مجموع الموجودات

❖ X2 = الأرباح المحتجزة \ مجموع الموجودات

❖ X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب \ مجموع الموجودات

❖ X4 = قيمة الأسهم السوقية \ القيمة الدفترية لمجموع المطلوبات

❖ X5 = المبيعات \ مجموع الموجودات

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 0.999X5$$

فإذا كانت قيمة (Z) أكبر من (3) هذا يعني أن الشركة من غير المحتمل أن تنكل أي لاتوجد احتمالية للنكول أما إذا كانت قيمة Z بين ( 2.7 , 3 ) عندها يجب أن يكون المقرض في حالة تأهب وحذر أما إذا كانت قيمة (Z) بين ( 1.8 , 2.7 ) هنا احتمالية النكول مرتفعة أما إذا كانت قيمة Z أقل من ( 1.8 ) ففي هذه الحالة تكون مخاطر الشركة عالية جدا

شكل رقم (15)

## نسب أدوار ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على ( JOHN C. HULL, 2010, 290 )

## ثانيا- نموذج التمان للشركات غير الصناعية

في عام 1995 تم تطوير نموذج التمان الصناعي الموضح في الشكل (15) بإجراء تعديل عليه بحيث لا يتضمن المتغير X5 وهو نسبة المبيعات الى مجموع الموجودات بهدف تقليل أثر هذه النسبة التي تمثل معدل دوران الموجودات وتم استعمال نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات بدلا من قيمة الأسهم السوقية الى القيمة الدفترية لمجموع المطلوبات وبهذا التعديل أصبح نموذج التمان مصمماً للشركات غير الصناعية للتنبؤ بدرجة الفشل المالي.

$$Z = 6.56 X1 + 3.62 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$$

- ❖ X1 = رأس المال العامل \ مجموع الموجودات
- ❖ X2 = الأرباح المحتجزة \ مجموع الموجودات
- ❖ X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب \ مجموع الموجودات
- ❖ X4 = حقوق الملكية \ القيمة الدفترية لمجموع المطلوبات

فإذا كانت قيمة (z) أكبر أو تساوي (2.6) فإن المصرف غير معرض لمخاطر الإفلاس . أما إذا كانت قيمة (z) أصغر أو تساوي (1.1) فهذا يعني أن المصرف معرض لمخاطر الإفلاس .



### المبحث الثالث

#### التحوط في المصارف التجارية من المخاطر الائتمانية

##### 1-3-2- المشتقات الائتمانية

هي عبارة عن عقود مالية مصممة للتحوط من المخاطر الائتمانية عن طريق توفير التأمين مقابل الخسائر التي تتحقق بسبب الأحداث الائتمانية كما يمكن تعريفها بأنها ثورة في مجال الابتكارات المالية لتغيير الطريقة التي تتعامل بها المصارف في إدارة الائتمان وإدارة المحافظ الاستثمارية والغالبية العظمى لهذه المشتقات الائتمانية تأخذ شكل مقايضة التخلف عن التسديد ( credit default swaps) وقد نمت سوق المشتقات الائتمانية بصورة واسعة جدا بحيث أصبح سوق المشتقات أكثر سيولة من أسواق الدين نفسها ويرجع النمو السريع لأسواق المشتقات إلى عدد من الأسباب هي: (أوجين, ميشيل, 2009, ص 1230)

1- تطوير أساليب تحليلية مثل نموذج بلاك شولز لتسعير الخيار (Black . Scholes option pricing Model )

2- الحاسبات والاتصالات الالكترونية سهلت عملية تداول الأطراف المتداولة

3- أثر العولمة في الزيادة الكبيرة لأهمية أسواق العملات و تقليل مخاطر معدلات الصرف

##### 1-1-3-2- تصنيف المتعاملين في أسواق المشتقات

تم تصنيف المتعاملين في سوق المشتقات الى. (أوجين, ميشيل, 2009, ص 1230 )

1- المؤسسات المالية والتي تعد المستعمل النهائي لإبرام عقود المشتقات المالية أما لغرض التخلص من المخاطر ونقلها إلى طرف آخر أو لغرض الاستثمار مثل ( المصارف , شركات التأمين , شركات الاستثمار , صناديق الاستثمار , وصناديق التقاعد , ... )

2- الوسطاء الماليين و صناع السوق المضاربين الذين يأخذون دور البائع لكل مشتري ودور المشتري لكل بائع مقابل حصولهم على الفرق الموجب لهامش سعر البيع والشراء وبالعكس مثل ( شركات الاستثمار وشركات السمسرة )

##### 2-1-3-2- أهم مبررات استعمال المشتقات الائتمانية

تستعمل المصارف المشتقات الائتمانية لتحقيق عدد من المزايا هي (Gunter,2005,p17-18)

##### 1-التحوط

هو الحد من أنواع المخاطر منها مخاطر التخلف عن التسديد ومخاطر التدهور الائتماني وكذلك أنواع أخرى من المخاطر مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية

**2- زيادة العائد**

من خلال اعتماد تحديد المخاطر على أساس الالتزام بالسعر المرجعي

**3- الملائمة وتخفيض الكلفة**

إنّ مقايضات التخلف عن التسديد تسمح بالتخلص من المخاطر الائتمانية وهذا بدوره يؤدي إلى توفير تكاليف مراقبة ومتابعة مدى مخاطر استثمار المقترض ومن ثم بناء علاقات جيدة بين المصرف وبين الزبائن

**4- المراجعة**

يقصد بها إمكانية تكرار مقايضات التخلف عن السداد والمشتقات الائتمانية وقد تتوفر فرص للمراجعة في سوقين مختلفين للسلعة نفسها .

**5- مساعدة رأس المال التنظيمي**

إن مقايضات التخلف عن التسديد تساعد على تخفيض رأس المال وتنظيمه .

**2-3-1-3- العوامل التي تحفز المستثمرين في الطلب على المشتقات الائتمانية**

هناك عدد من العوامل التي تحفز المستثمرين في زيادة الطلب على المشتقات الائتمانية تتمثل في. (Satyajit,2005,p6)

1- القدرة على إضافة قيمة للمحفظة عن طريق تداول الائتمان كبعد مستقل

2 - تساعد المشتقات الائتمانية على إدارة المخاطر الائتمانية

3- عدم قدرة المستثمرين في المؤسسات التقليدية ومديري المحافظ المالية في بعض الأسواق المالية على المشاركة في أنواع معينة من القروض ( كقروض السوق ) ولتي تكون هي جزء من نشأة الأزمة المالية

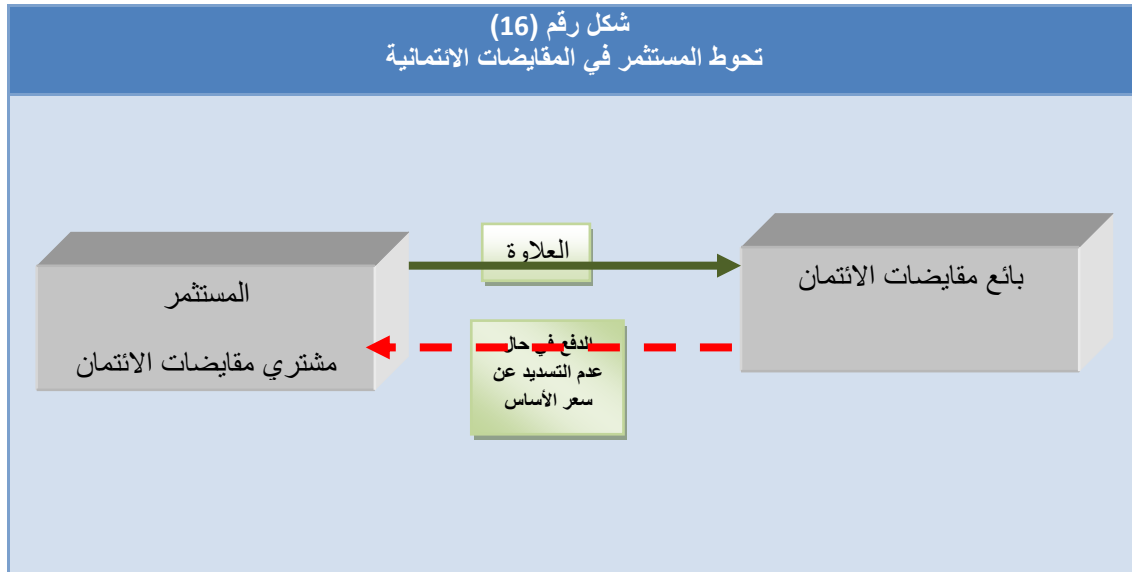
4- القدرة على موازنة تسعير المخاطر الائتمانية وفصل مخاطر السوق

5- زيادة السيولة من عملية تداول الأصول المالية

6- القدرة على تنويع الاستثمارات وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف

**2-3-2- أنواع المشتقات الائتمانية****2-3-2-1- مبادلات التعثر الائتماني**

هي عبارة عن عقود مالية بين طرفين تسمح بنقل المخاطر الائتمانية من الطرف الأول إلى الطرف الثاني و يتعهد الطرف الثاني بدفع خسائر الائتمان في حال تحقق الحدث الائتماني على أساس السعر المرجعي مقابل دفعات دورية يستلمها من الطرف الأول (David,2008,p4)



Source: David,Burt , THE Credit Derivatives Hand book GLOBAL PERSPECTIVES, INNOVATIONS, AND MARKET DRIVERS,2008,P4

ويوضح الشكل رقم (16) مبادلات التعثر الائتماني CDS هي عقود مالية معظمها تكون مدتها خمس سنوات ومعظم هذه العقود يتم غلقها قبل تاريخ انتهاء العقد وهناك ثلاث طرق لإنهاء عقد CDS (David,2008,p4)

- 1- الدخول في موقف يقابلها : ويكون عن طريق الدخول في عقد جديد يقابل حجم التعرض ل (CDS) للتحوط من أسعار الفائدة المتبقية عليه ويمكن للعقد المقابل أن يكون لجمع الأقساط السنوية أو لدفعها والتي تساوي العلاوة الصافية حتى تاريخ انتهاء العقد .
- 2- إنهاء العقد : يمكن إنهاء عقد (CDS) بدفع القيمة الحالية للتعرض المستقبلي في نهاية العقد وحساب القيمة الحالية يكون محفوف بالخطر لأنه يتطلب استعمال سعر الخصم الذي بدلا من خصم (LIBOR)
- 3- تخصيص العقد إلى تاجر آخر يمكن أن يتم تحويل (CDS) إلى تاجر بحساب القيمة الحالية لباقي دفعات العقد ويجب الحصول على رخصة التاجر الأصلي

### 2-3-2-1- الحدوث الائتماني

هي الحالة التي تؤثر سلبا في التصنيف الائتماني للمقرضين بسبب تعرضهم لعدد من الحالات التي تسبب عجزهم بالوفاء بالتزاماتهم .

#### • ماهية الحدوث الائتماني

حدد الاتحاد الدولي للمبادلات والمشتقات خمس حالات التي تشكل الحدوث الائتماني وفي مبادلات التعثر الائتماني تم تحديد واحداً أو أكثر من الحالات التي تستلزم توفير الحماية لمشتري الحماية وهذه الحالات هي :- (Keith Pilbeam,2008,p419)

**1- الإفلاس**

في هذه الحالة تكون الشركات معسرة أو غير قادرة على تسديد ديونها . ولا تنطبق حالة الإفلاس على الشركات ذات التصنيف العالي .

**2- الفشل في الدفع**

فشل الشركات في تحصيل إيرادات تكافئ الالتزامات المستحقة والتي تكون متطلبات التسديد ( \$1 مليون) مع الأخذ بالاعتبار اوقات السماح

**3- الالتزامات المتعثرة**

وهي الالتزامات التي تكون واجبة الدفع في وقت سابق أو الالتزامات المحددة واجبة الدفع في وقت سابق فإذا كان سبب التعثر بسبب التقصير أو حالة مشابهة . عندها يفضل المشتري عادة حماية المبلغ الكلي ويجب أن يكون المبلغ أكبر من حجم التعثر

**4- التعليق**

الحكومة ترفض شرعية صحة الالتزامات

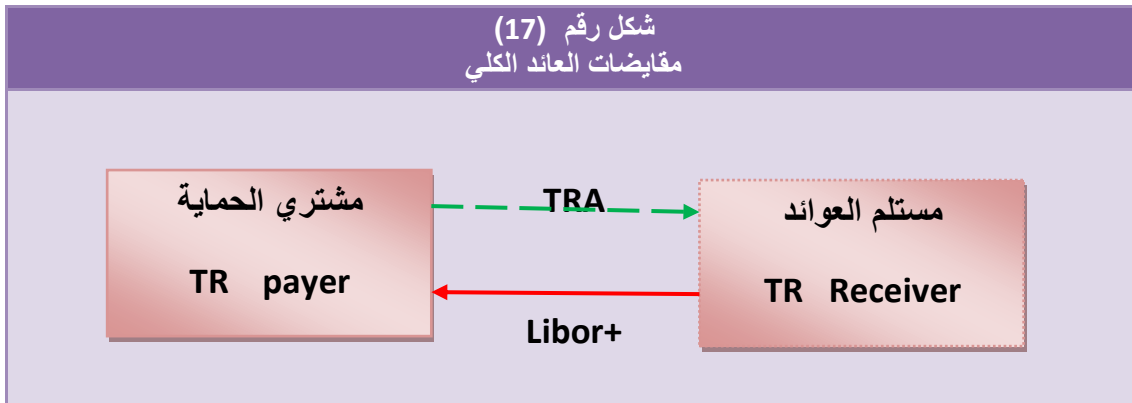
**5- إعادة تغيير الهيكلية**

يقصد بها تغييرات إعادة الهيكلة في التزامات الائتمان باستثناء تلك التي ترتبط بالتدهور الائتماني . مثل التحرك في الدخل في تفاوضات جديدة بهدف تحقيق شروط ملائمة

**2-2-3-2- مبادلات العائد الكلي**

مبادلات العائد الكلي هي أحد أنواع المشتقات الائتمانية وهي عقد مالي يهدف إلى نقل المخاطر الائتمانية بين طرفين عن طريق مبادلة العائد الكلي للأصول المحددة نفسها الأول يقدم دفعات تعتمد على العائد الكلي للكوبون فضلاً عن الأرباح أو الخسائر الرأسمالية للأصول المحددة والطرف الثاني يقدم دفعات ثابتة أو عائمة على أساس النسبة المرجعية نفسها للسعر . والفرق الجوهرى بين مبادلات التعثر الائتماني " CDS " ومبادلات العائد الكلي " TRS " الأولى توفر الحماية في تحقق الحدث الائتماني بينما الثانية توفر الحماية عن المخاطر التي تنشأ من الحدث الائتماني أو غيره مثل الخسائر التي تنشأ عن التغيير في القيمة السوقية للأصل المحدد . (Don

M.Chance,Robert,2009,p547)



Source: Don & Robert, An Introduction to Derivatives and Risk Management,2009,P547 "

ويوضح الشكل رقم (17) مبادلة العائد الكلي فإنّ مشتري الحماية هو المصرف او أي مؤسسة مالية عندما تقدم القروض للشركات عن طريق شراء سندات التي من المحتمل أن تتضمن على مخاطر كثيرة منها انخفاض قيمة السندات عند الاستحقاق في حال تعرض الشركات المقترضة إلى مخاطر ائتمانية عند إصدار السندات أو انخفاض التدرج الائتماني الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لصافي ربح الشركة وللتخلص من هذه المخاطر يدخل المقرض في مبادلات العائد الكلي مع طرف ثاني لنقل المخاطر إليه في حال تحقق الخسارة عند نسبة ثابتة متفق عليها . فإذا كانت النسبة الثابتة المتفق عليها هي 6% وعند استحقاق السندات انخفضت قيمة السند للشركة المصدرة من 100 إلى 95 ونسبة لايبور ( LIBOR ) التي يستلمها المقرض هي 8% هنا لدينا حالتان (Don M.Chance,Robert,2009,p547)

الحالة الأولى هي عدم دخول المقرض في مبادلة العائد الكلي عندها تتحقق خسائر رأسمالية لانخفاض الأرباح 5% بسبب تراجع قيمة السند إلى (95) فتكون نسبة الأرباح المتحققة في هذه الحالة تساوي ( 8% - 5% = 3% ) نلاحظ أن الأرباح انخفضت من 8% إلى 3% لتتحقق خسارة لايمكن تجنبها مقدارها 5%

الحالة الثانية هي الدخول في مبادلة العائد الكلي فإذا كانت النسبة الثابتة المتفق عليها هي 6% مع بائع الحماية لذلك فإنّ بائع الحماية سوف يتحمل مقدار متفق عليه من الخسارة مقدارها مساوي إلى الفرق بين النسبة الثابتة ونسبة لايبور فتكون 6% - 5% = 1% وهي الخسارة التي يتحملها المقرض فتكون أرباح المقرض تساوي إلى 8% - 1% = 7% سنجد أرباح المقرض في هذه الحالة انخفضت 1% فقط

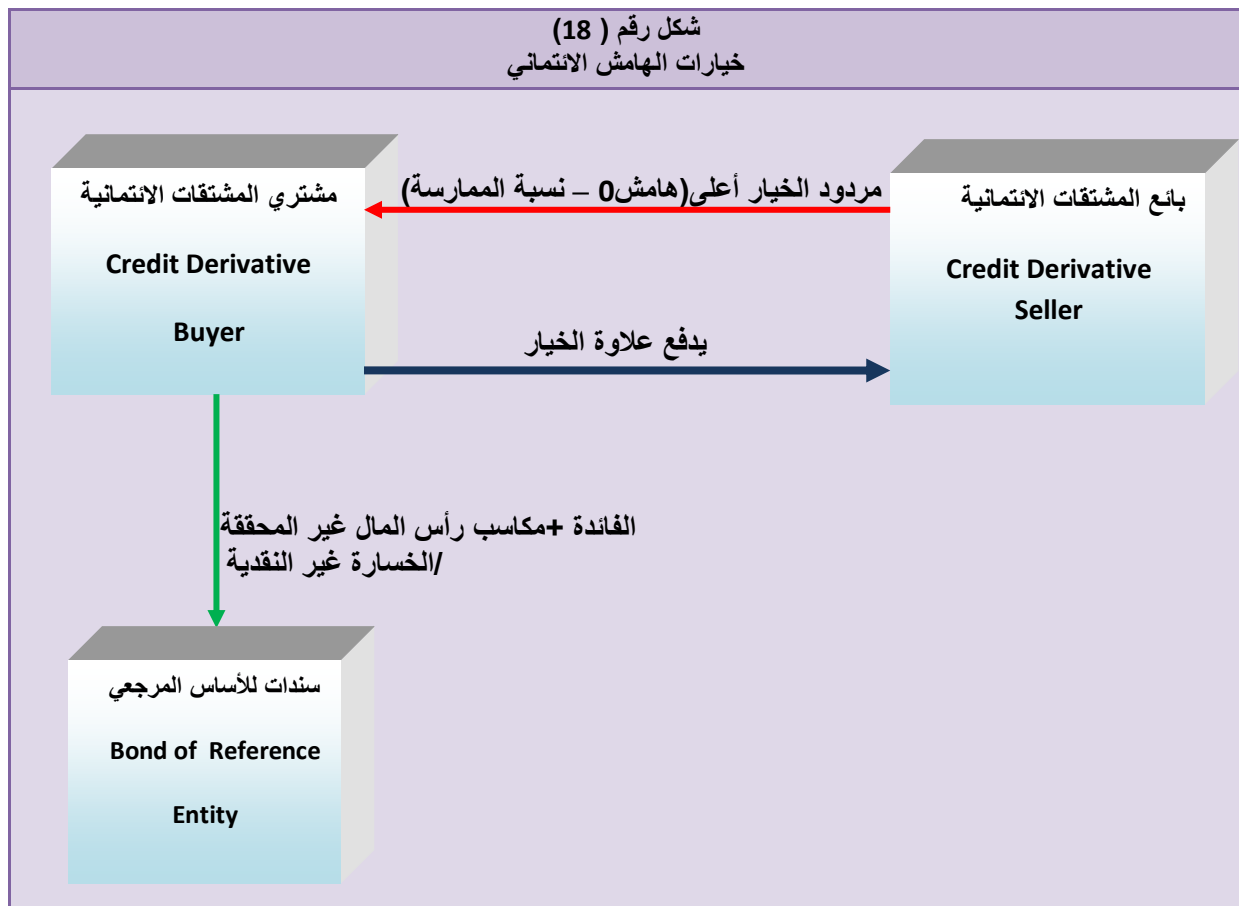
### 3-2-3-2- خيارات الهامش الائتماني

الخيارات (option) هي عقود مالية تعطي لحاملها الحق ( وليس الزاماً ) في شراء ورقة مالية أو بيعها وفي تاريخ لاحق وبسعر يحدد عند وقت تحرير العقد وتكون قيمتها مشتقة من أصول

مالية مثل ( الأسهم والسندات أو العملات الأجنبية ) أو حقيقية مثل السلع وهي بطبيعتها عقود آجلة ومستقبلية ومالك الخيار له الحق في إتمام عملية البيع أو الشراء أو العدول عنها والهامش الائتماني ( Credit – Spread ) يشير الهامش الائتماني إلى الفرق بين عائد السندات المحفوفة بالمخاطرة ( سندات الشركات ) والسندات الخالية من المخاطرة مثل سندات الخزينة كما موضحة في الشكل رقم (18) ( Don M . Chance , Robert , 2009 ,p547 )

الهامش الائتماني = سندات(الشركات) ذات المخاطرة - سندات (الحكومة) الخالية من المخاطرة

$$\text{Credit – spread} = \text{yield of risk bond} – \text{yield of risk free bond}$$



Source: Don & Robert , An Introduction to Derivatives and Risk Management, 2009, P549 "

### 1-3-2-3-2- أنواع الخيارات ( Type of Option )

هناك نوعان من الخيارات هما ( Don M.Chance, Robert, 2009, p549 )

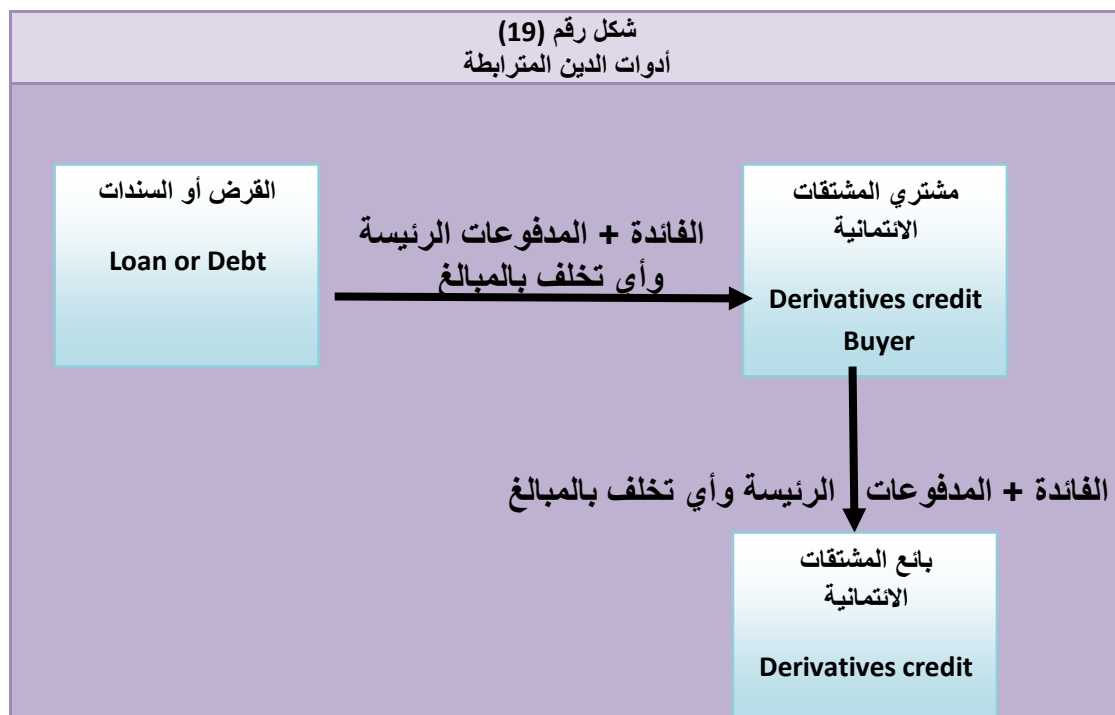
1- خيار الشراء ( Call Option ) وهو عقد بين طرفين يعطي الحق لمشتري حق الشراء في شراء كمية من الأصول الأساسية سعر متفق عليه مسبقا وفي تاريخ الاستحقاق المحدد .

يدفع المشتري علاوة إلى البائع ويكون المشتري غير ملزماً بتنفيذ الصفقة ويكون ملزم البائع في التنفيذ

**2- خيار البيع ( put option )** وهو عقد بين طرفين يعطي الحق لمشتري حق البيع ببيع كمية من الأصول الأساسية بسعر متفق عليه في تاريخ الاستحقاق المحدد . مشتري حق البيع يبيع عقد الخيار عند انخفاض سعر الأصل المتفق عليه ليحقق أرباحاً مساوية لحجم التغير في الأسعار كذلك يدفع المشتري حق البيع علاوة لبائع حق البيع أما إذا ارتفعت أسعار الأصول الأساسية يكون للمشتري خيار حق البيع ملزماً بتنفيذ الصفقة بذلك يحقق خسارة مساوية للعلاوة فضلاً عن حجم التغير لارتفاع الأسعار

### 2-2-3-4- أدوات الدين المرتبطة

وهي إحدى أنواع المشتقات المالية فهي ورقة مالية تصدرها الشركات ذات الجدارة الائتمانية الجيدة وهي عبارة عن قرض أو شهادات إيداع وأغلب أدوات الدين المرتبط هي من السندات وتباع بخصم قيمتها الاسمية ويكون هناك عملية ربط بين أداة الدين المرتبطة مع مفاوضة التخلف عن التسديد ولذلك جاءت تسميتها المرتبطة لاقتربانها بأصل معين يتحدد لهذا الأصل نوع الحدث الائتماني الذي من المحتمل أن يتعرض له لذلك المستثمر الذي يرغب بالتعرض لمخاطر الائتمان المحددة سلفاً بنوع الحدث مقابل حصوله على عائد السندات عند عدم تعرض الأصل لمخاطرة الائتمان أما في حال تعرض الأصل المرتبط بهذه الأداة إلى مخاطر الحدث المحدد هنا يتم تسديد هذه السندات ( أدوات الدين المرتبط ) بأقل من القيمة الاسمية بما يساوي إلى مقدار نسبة الخسائر التي تعرض لها الأصل المحدد بسبب هذا الحدث أما فوائد المستثمر فإنه يستلم فائدة عالية لقبوله بهذه المخاطرة فضلاً عن ذلك أنّ المستثمر يستطيع تخفيض مخاطرته بتنويع هذه الأدوات في سلته الاستثمارية (John C.Hull,2009,p518)

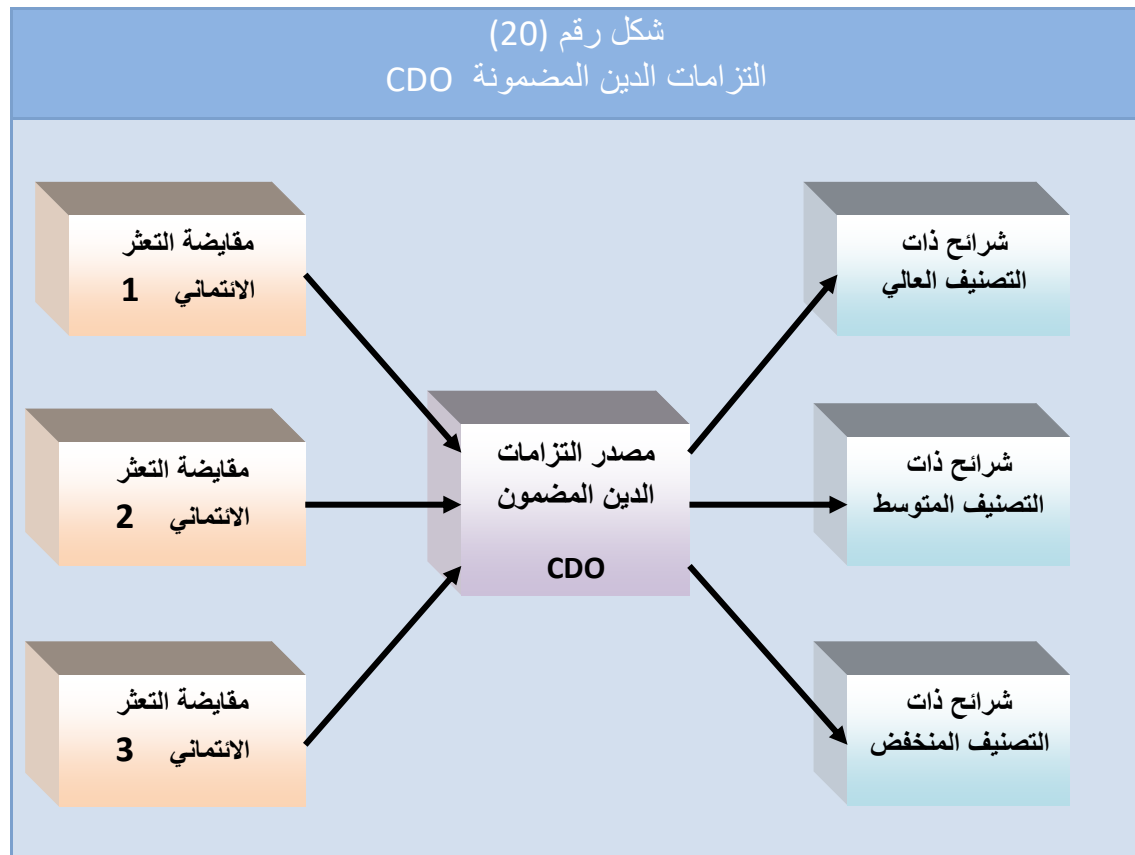


Source: John C.Hull, OPTION , FUTURESAND OTHER DERIVATIVES,2009,P518"

ويوضح الشكل رقم (19) دور المصرف ويكون بائع لأداة الدين المترابط إلى المستثمر ولكل منهما هدف متضاد مع الآخر المصرف للتخلص من المخاطر الائتمانية غير المرغوب بها والمستثمر يوافق على احتمال تحمله مخاطرة تعرض المقترض لحدث ائتماني محدد وفي حال وقوع هذا الحدث يلتزم بتعويض المصرف المقرض عن مخاطر الائتمان للمقرض مقابل حصوله على فوائد عالية تناسب مخاطر المستثمر . والمستثمر يقلل هذه المخاطرة بتنويع سلة استثماراته

### 2-3-2-5- التزامات الدين المضمونة CDO

وهي أدوات مالية متطورة عادة تستعملها المصارف في حزم القروض الفردية وتسويقها إلى المستثمرين في الأسواق الثانوية وتتكون الحزم من قروض السيارات وبطاقات الائتمان والرهن العقاري ولهذه الحزم ضمانات تغطي قيمة التزامات الدين المضمونة التي تشكل وعاء للقروض يقوم على فكرة عدم جعل وعاء الرهن مجموعة واحدة من الرهن ذات آجال استحقاق (30) سنة , وتقسيمها إلى شرائح مستقلة بمجموعة من تواريخ الاستحقاق تتراوح من 1سنة إلى (30) سنة وتتفاوت درجات تصنيفها وهي ثلاث شرائح رئيسية الشريحة الأولى الشرائح الممتازة ( صنف AAA ) والشريحة الثانية الشريحة البينية ( Mezzanine ) AA TO ) والشريحة الثالثة شريحة الأسهم الخاصة ( لا يوجد لها تصنيف ) ( Don M. Chance,Robert,2009,p551)



Source:Don&Robert , An Introduction to Derivatives and Risk Management,2009,P551"



**2-3-2-5-1- أسباب تسويق المصارف التزامات الدين المضمونة للمستثمرين**

**1- التمويل الذي يحصل عليه بما يوفر مزيداً من السيولة لتقديم قروض جديدة**

**2- نقل مخاطر تعثر قروض المصرف إلى المستثمرين**

**3- التزامات الدين المضمونة أعطت المصارف فرصة تقديم منتج جديد وأكثر ربحية وعززت نصيب المدراء ومكافآتهم**

( Don M.chance, Robert,2009,p551)

**2-3-3- التأمين**

عرفت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية, التأمين هو تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنيين ( شركات التأمين ) والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر أو توفير مزايا مالية أخرى في حال وقوعها أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر . ويتميز التأمين بجملة من الخصائص الرئيسية هي ( جورج ريجدا,2006,ص51)

**1- تجميع الخسائر**

التجميع أو المشاركة في الخسائر هي جوهر عملية التأمين فالتجميع هو توزيع الخسائر التي حدثت للقلة على المجموعة كلها وبذلك يتم استبدال الخسارة الفعلية بمتوسط الخسارة

**2- تسديد الخسائر العرضية**

ويقصد بها الخسائر غير المتوقعة والتي تحدث بسبب الصدفة

**3- نقل الخطر**

باستثناء التأمين الذاتي تشتمل خطة التأمين الحقيقية على نقل الخطر من المؤمن له إلى المؤمن ( شركة التأمين ) والذي يكون بشكل نموذجي في مركز مالي أقوى من المؤمن له لتحمل الخسارة

**4- التعويض**

يعني تعويض الخسارة وإعادة الزبون المؤمن إلى مركزه المالي السابق لاحتمال حدوث الخسارة

**2-3-4- تأمين الائتمان**

يساهم تأمين في تقوية الائتمان الشخصي فالتأمين يجعل المقترض أفضل من حيث خطر الائتمان لأنه يضمن القيمة للمقترض بضمان إضافي أو يعطي ضماناً كبيراً على تسديد القرض . وهناك عدد من وثائق التأمين مثل وثيقة التأمين العقاري بموجب هذه الوثيقة تضمن شركة

التأمين للمصرف الممول لشراء أو بناء أو ترميم العقار في تسديد أقساط القرض في حال تعثر المقرض وبحسب الشروط المتفق عليها في وثيقة التأمين فضلاً عن وثيقة تأمين قروض المشروعات الصغيرة ووثيقة تأمين قروض السيارات ووثيقة تأمين القروض الشخصية وفي جميع هذه الحالات يتم تعويض المصرف الممول عن الخسائر التي يتعرض لها بسبب تعثر المقرض من قبل شركات التأمين . لذلك يعد التأمين على الائتمان هو أحد أشكال التغطية التأمينية عن طريق ترتيب ائتماني تمنح فيه شركة التأمين دفعات إلى المؤمن له (المصرف أو أي مقرض ) إذا زادت الخسائر الائتمانية للمقرض عن مبلغ معين فإنّ شركة التأمين تدفع إلى المقرض الخسائر في حال تعثر المقرض . ويعد التأمين على الائتمان التجاري هو منتج تأميني تضمن الجهة التي تمنح الائتمان ( البائع ) ضد خسائر عدم الدفع للديون التجارية . عندما توجد بوليصة التأمين الائتماني فإنّ البائع (حامل الوثيقة ) يضمن بأنّ، الحسابات المدينة المشكوك في تحصيلها سيتم دفعها أما عن طريق المدين أو عن طريق شركة التأمين ضمن شروط الوثيقة (عثمان,2008,ص 64)

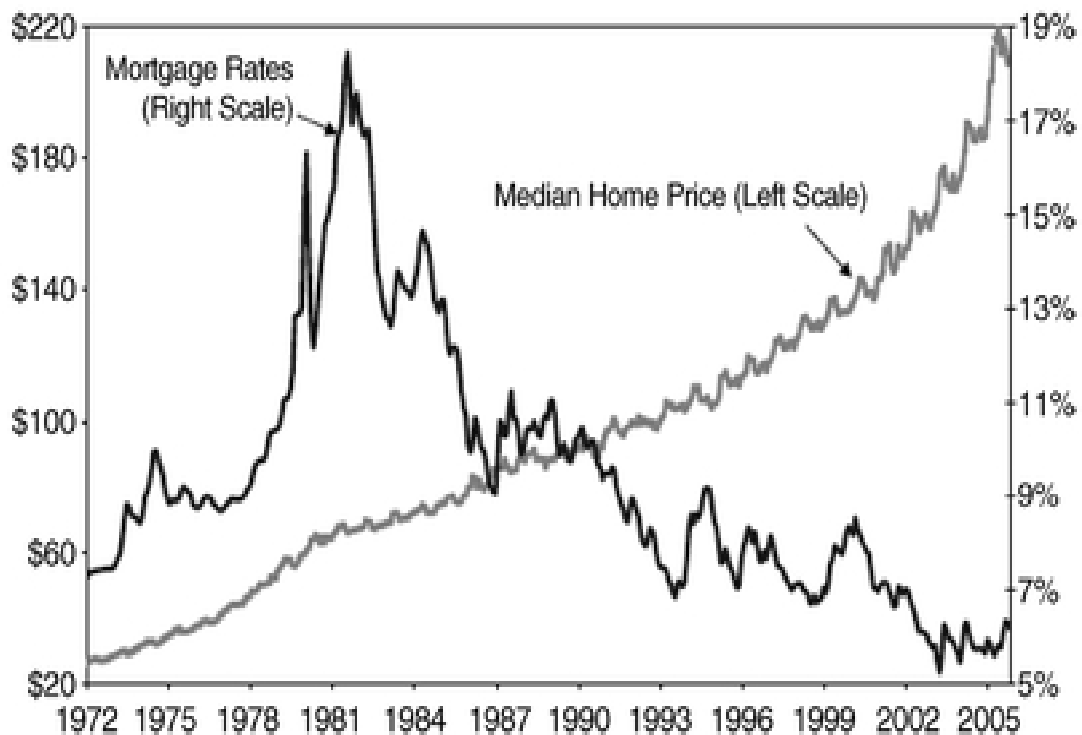
### 2-3-5- الفقاعة الائتمانية ( THE CREDIT BUBBLE )

بعد الهجمات الإرهابية في 11 / 9 / 2001 كان هناك رد فعل من المنظمين لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية عن طريق توفير السيولة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى على حد سواء مثل قيام المصرف الاحتياطي الفدرالي بتخفيض نسبة الفائدة في السوق المالية قصيرة الأجل ونظراً لانخفاض أسعار الفائدة وزيادة السيولة التي توفرها المصارف المركزية نتج عنه توسع سريع في زيادة القروض الاستهلاكية وقروض الرهن العقاري وتوسع شركات التمويل مما أدى إلى إرتفاع الطلب على القروض العقارية السكنية وبطاقات الائتمان وزيادة الطلب على القروض التجارية وأصبحت القروض أقل كلفة . حقيقة مخاطر الائتمان هي لم تكن مجرد زيادة في كمية الديون الاستهلاكية والتجارية ولكن نوعية هذه القروض كانت ذات تصنيف ائتماني منخفض أدى إلى نمو ديون الرهن العقاري وخصوصاً عند أولئك الذين تم استبعادهم بسبب سوء تصنيفاتهم الائتمانية . وفي عام 2001 بدأت أسعار المساكن ترتفع في جميع أنحاء الولايات المتحدة كما مبين في شكل رقم (21) الذي يبين انخفاض معدلات الرهن العقاري وارتفاع أسعار المنازل خلال المدة ( 2000-2005 ) وفي نهاية سنة 2005 أصبح البناء السكني الحقيقي يمثل أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وبلغت أسعار المساكن أسعاراً مرتفعة قياسية بعد فوات الأوان التي كانت تحملها فقاعة . الارتفاع العالي لأسعار المنازل أعلى من الحد المسموح به مما جعلها فرصة للمضاربين من تحقيق أرباح عالية وزيادة طلبهم على القروض لشراء منزل ثانٍ والارتفاع المستمر للمنازل أدى إلى صعوبة تسديد أقساط القروض من قبل المقرضين . أما بالنسبة للمقرضين ينظرون إلى قدرتهم على استرجاع المنزل وبيعه من دون تكبد خسارة طالما إنّ أسعار المنازل مستمرة بالارتفاع ويستند المقرض في تبرير سوء نوعية القروض وانخفاض تصنيفاتها وارتفاع درجة مخاطر النكول على الارتفاع المستمر للمنازل الذي من شأنه أن يزيد بسرعة كافية من التخلص من آثار سوء جودة الائتمان والحد من ارتفاع مخاطر النكول ويفترض المقرض أنه إذا استقرت أسعار المنازل في سوق الرهن العقاري في منطقة جغرافية واحدة سيتم تعويض هذه الزيادات لأسعار

المنازل من المناطق الجغرافية الأخرى والذي بدوره يعزز في تخفيف الخسائر المحتملة للقروض .

شكل رقم (21)

انخفاض أسعار الفائدة للقروض العقارية وارتفاع أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية

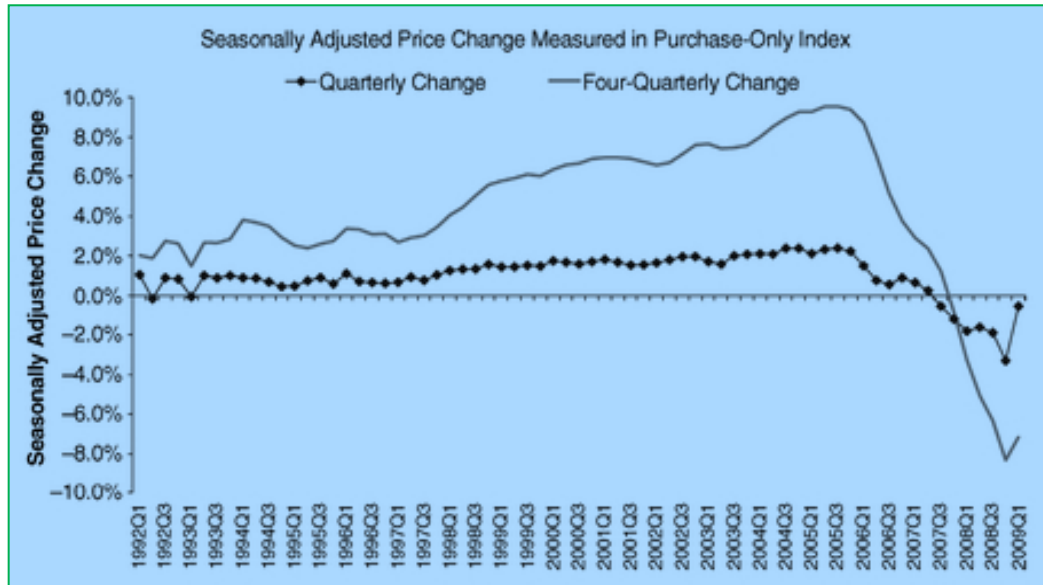


Source: Standard & Poor's, "S&P/Case-Shiller® Metro Area Home Price Indices," May 2006, 27; National Association of Realtors, Federal Home Loan Mortgage Corporation.

أدى ارتفاع أسعار المنازل وسهولة الائتمان في تمويل الأنفاق الاستهلاكي إلى زيادة المديونية لدعم زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وتوفير أعمال بأرباح عالية قاد إلى ارتفاع أسعار مؤشرات الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم مما أدى إلى خلق فقاعة الائتمان لمواجهة الأزمة عندما تنفجر. وفي شكل رقم (22) يظهر التراجع في أسعار العقارات في جميع الولايات المتحدة وانخفضت أسعار المنازل في جميع الولايات المتحدة في وقت واحد خلاف التوقعات في بداية عام 2006

## شكل رقم (22)

انخفاض أسعار العقارات في الولايات المتحدة في وقت واحد



Source: Federal Housing Finance Agency news release, May 27, 2009, page 6.

تبين الأزمة أن الرهون العقارية معرضة للمخاطر في جميع المناطق الجغرافية وأن بيانات الأزمة المالية تتعارض مع من يقول أن معدل القروض يكون أعلى في المدن الفقيرة إذ إنَّ الطبقة المتوسطة والغنية كانت ذات معدلات أعلى . وأن التنوع الجغرافي لانخفاض أسعار المنازل أدى إلى زيادة أزمة الرهن العقاري المنتشرة في جميع الولايات المتحدة الأمريكية مما يقوض الافتراضات

Source: Federal Housing Finance Agency news release, May 27, 2009, page 6.

في عام 2006 بدأت أسعار المنازل في الانخفاض عندها بدأ مجلس الاحتياطي الفدرالي في رفع أسعار الفائدة في سوق رأس المال وبدأ الحذر من التضخم لأن العديد من قروض الرهن العقاري الثانوي نشأت في مدة (2001-2005) وكان سعر الفائدة المتغير التي أعدت بمثابة الأسلحة التي أدت إلى زيادة التكاليف على قروض المنازل ووصلت التزامات الأسر مقابل قروض الرهن العقاري إلى مستويات عالية لا يمكن تحملها من قبل الأسر ذات الدخل المنخفض ونقطة التقاء تراجع أسعار المنازل وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الرهن العقاري أدى إلى اندلاع موجة الأزمة في سوق الرهن العقاري وأصبحت رداءة الضمانات واضحة لتجمعات الرهن العقاري وتجاوزت خسائر التخلف عن التسديد ما كان متوقعا بكثير

( ANTHONY, LINDA, 2010, p 178)

## الفصل الثالث

((تحليل واقع نشاط المصارف الإسلامية والتجارية))

(عينة من المصارف الأردنية للمدة 1996-2011)

**المبحث الأول**

**((تحليل واقع النشاط المصرفي للمصرف الإسلامي الأردني للمدة -2011-  
(1996)**

**المبحث الثاني**

**((تحليل واقع نشاط المصرف الأردني التجاري للمدة (2011-1996))**

**المبحث الثالث**

**((تحليل واقع نشاط المصرف الأهلي الأردني التجاري للمدة (2011-1996))**

## المبحث الأول

### تحليل واقع النشاط للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (1996-2011)

#### 1-1-3- نشأة المصرف الإسلامي الأردني

نشأ المصرف الإسلامي الأردني في عمان (المملكة الأردنية الهاشمية) وسجلت بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 28 / 11 / 1978 تحت رقم (124) وذلك حسب متطلبات قانون الشركات وطبقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978 والذي تم استبداله من 1 / 8 / 2000 بفصل خاص بالمصارف الإسلامية في قانون البنوك رقم (28) لسنة (2000). وتتشكل شبكة فروع المصرف الإسلامي من (62) فرعاً و (13) مكتبة مصرفياً فيما بلغ عدد موظفي المصرف (1904) بحسب التقرير السنوي لعام (2011).

(التقرير السنوي للمصرف الإسلامي الأردني)

الخدمات المصرفية الجديدة التي يقدمها المصرف الإسلامي الأردني

#### 1- تطوير الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق الانترنت (Banking – 1)

هي مجموعة من الخدمات التي يقدمها المصرف لزيائنه عن طريق شبكة الانترنت وتهدف إلى توفير الخدمة في مناطق واسعة وتخفيف الضغط على فروع المصرف ورفع كفاءة الخدمة المقدمة ومن هذه الخدمات هي التحويل بين الحسابات , ملخص أرصدة الحساب , وكشف الحساب , وطلب كشف الحساب , طلب دفتر شيكات , مصرفي اليوم , معلومات شخصية , تغيير كلمة السر

#### 2- التوسع في نشر خدمة الرسائل القصيرة (SMS)

وتهدف إلى رفع كفاءة الخدمة المقدمة وتقديم أحدث التقنيات في الاستعلام أو إجراء الحركات وطلب الخدمة وتنقسم على قسمين , هما:

الأول- ( Push Messages ) وهي خدمة إعلام الزبون بما تم من حركات على حسابات عند المصرف

الثاني- ( Pull Messages ) هي خدمة يمكن للمتعامل عن طريقها التحويل بين الحسابات وملخص أرصدة الحسابات و كشف الحساب و طلب دفتر شيكات و مصرفي اليوم و المعلومات الشخصية و تغيير كلمة السر

(جمعية البنوك الأردنية)

#### 2-1-3- نمو بعض نسب المالية المصرف الإسلامي الأردني للمدة (1996-2011)

قياس درجة النمو لبعض الفقرات الرئيسية للقوائم المالية في المصرف الإسلامي الأردني لبيان مدى تطور إمكانيات المصرف الإسلامي مع استمرار العمل المصرفي ومن الجدول رقم (5) يتضح أن أعلى درجة نمو حققه المصرف الإسلامي كانت في عام 2011 لنسب الموجودات وصافي الأرباح والودائع

بسبب قدرته على المنافسة مع المصارف العاملة في الأردن وزيادة حصته السوقية على حساب المصارف الأخرى فضلاً عن رغبة الزبائن للتعامل مع المصارف الإسلامية تظهر صورة عمل المصارف الإسلامية وقدرتها على تقديم استثمارات متنوعة قادرة على توليد الأرباح فضلاً عن شرعية هذه الاستثمارات .

## جدول رقم (5)

نمو بعض النسب المالية للمصرف الإسلامي الأردني بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)

النسب السنة	مجموع الموجودات	نسبة نمو الموجو دات	حقوق الملكية	نسبة نمو حقوق الملكية	صافي الأرباح	نسبة النمو لصافي الأرباح	مجموع الودائع	نسبة النمو للودائع
1996	580440996		43490397		1560430		502301984	
2000	853261657	10.11	54528917	5.82	2042794	6.96	564577407	2.96
2004	1128692042	7.24	58236793	1.65	3275555	12.52	1020569638	15.95
2008	1848373078	13.12	160989384	28.94	7823727	24.31	1557302254	11.14
2011	2898300754	16.17	206876009	8.7	28324209	53.48	2605327942	18.69
المعدل		11.66		11.27		24.31		12

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية للمصرف الإسلامي الأردني

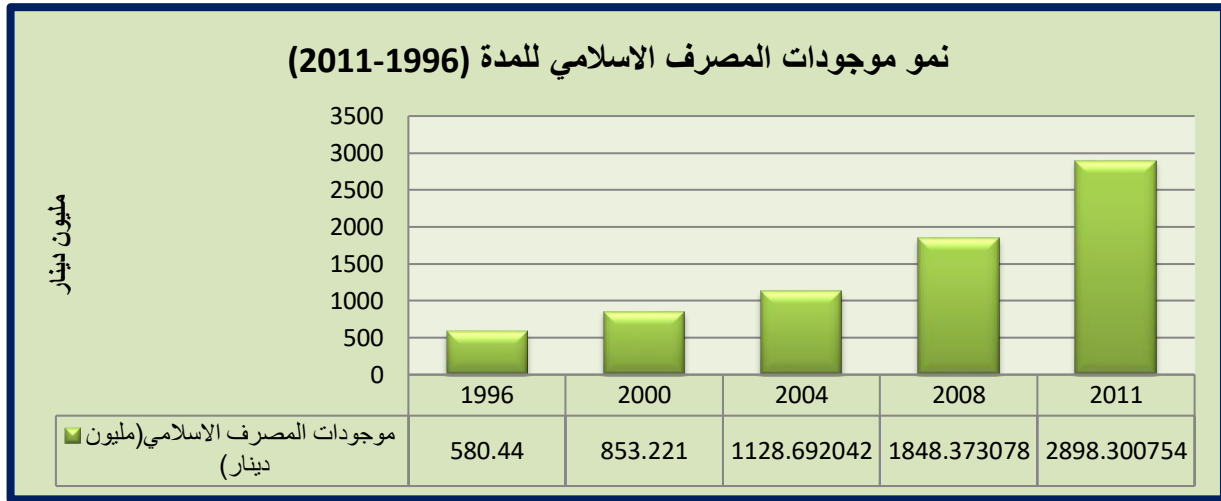
## أولاً- أولاً- نمو موجودات المصرف الإسلامي للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (5) إجمالي الموجودات المالية للمصرف الإسلامي ويظهر فيه النمو المستمر للمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها المصرف الإسلامي في عام 2011 إذ بلغت (16.65) فيما كان عام 2004 حقق أقل نسبة للنمو بلغت (7.24) ويمكن حساب نسبة النمو لموجودات المصرف عن طريق المعادلة الرياضية التالية. (الموسوي, 2009, ص83)

$$\left[ \text{النمو} = \frac{\text{القيمة للسنة الأخيرة} - \text{القيمة للسنة الأولى}}{\text{القيمة للسنة الأولى}} \times 100 \right]$$



شكل (23)

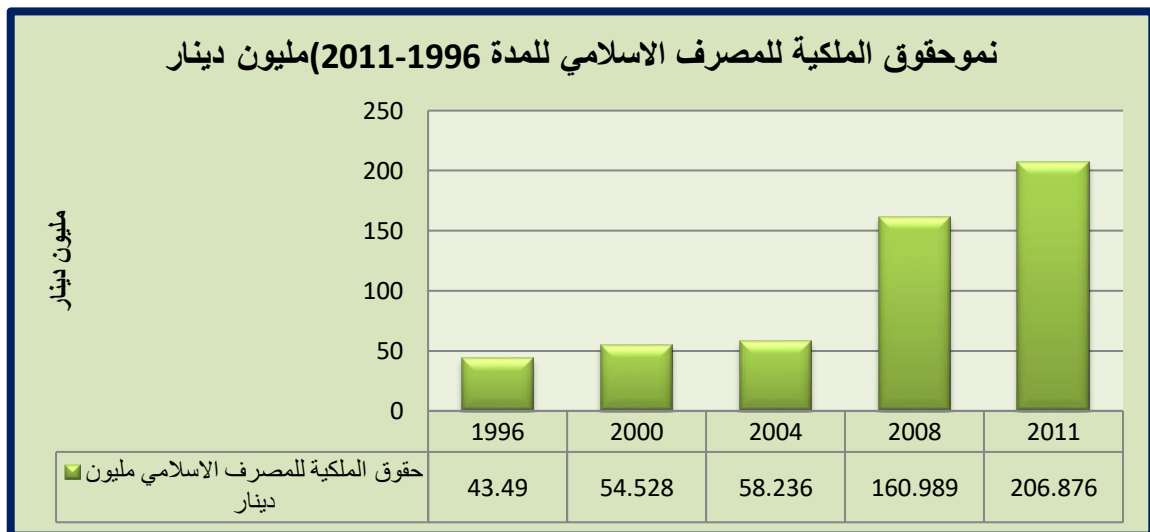


المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (5)

### ثانياً- نمو حقوق الملكية للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (5) النمو في إجمالي حقوق الملكية للمصرف الإسلامي ويظهر فيه النمو المستمر للمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها المصرف الإسلامي في عام 2008 إذ بلغت (28.94) فيما كان عام 2004 حقق أقل نسبة للنمو بلغت (1.65). تتبّع التغييرات التي تطرأ على حقوق الملكية من احتجاز الأرباح أو إصدار أسهم جديدة من المصرف لتمويل عملياته الاستثمارية لذلك في مدة النمو لعام 2004 لم تتخذ إدارة المصرف المالية قراراً بزيادة حقوق الملكية بينما السنوات التي بعد 2004 إلى عام 2008 كانت نسبة النمو مرتفعة بفارق كبير وتأتي هذه الزيادة لقيام المصرف بالتوسع في فتح فروع أو مكاتب جديدة

شكل رقم (24)

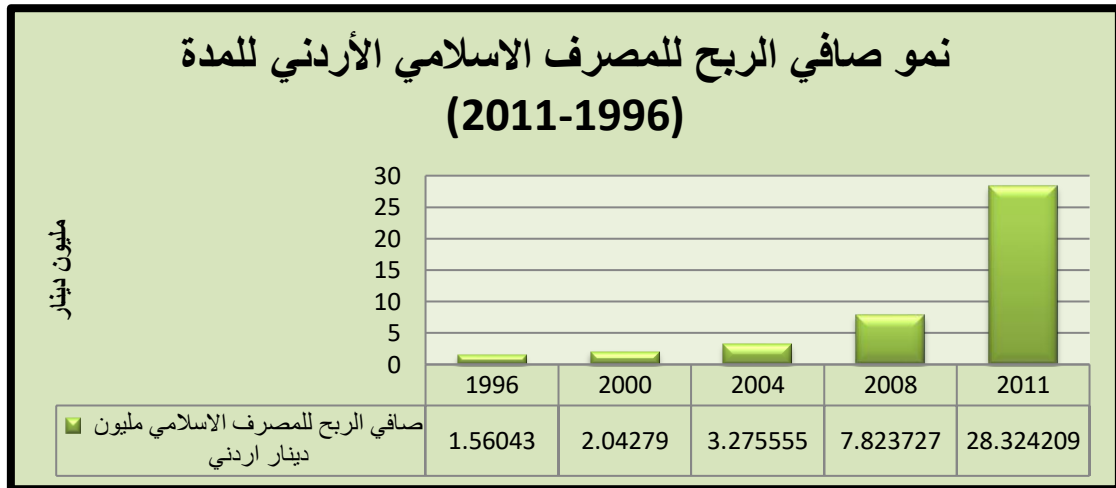


المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (5)

## ثالثاً- نمو صافي الربح للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (5) النمو في الربح الصافي للمصرف الإسلامي ويظهر فيه النمو المستمر لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها المصرف الإسلامي من صافي الأرباح كانت في عام 2011 إذ بلغ (53.48) فيما كان عام 2000 حقق أقل نسبة للنمو بلغت (6.96) .

شكل رقم (25)

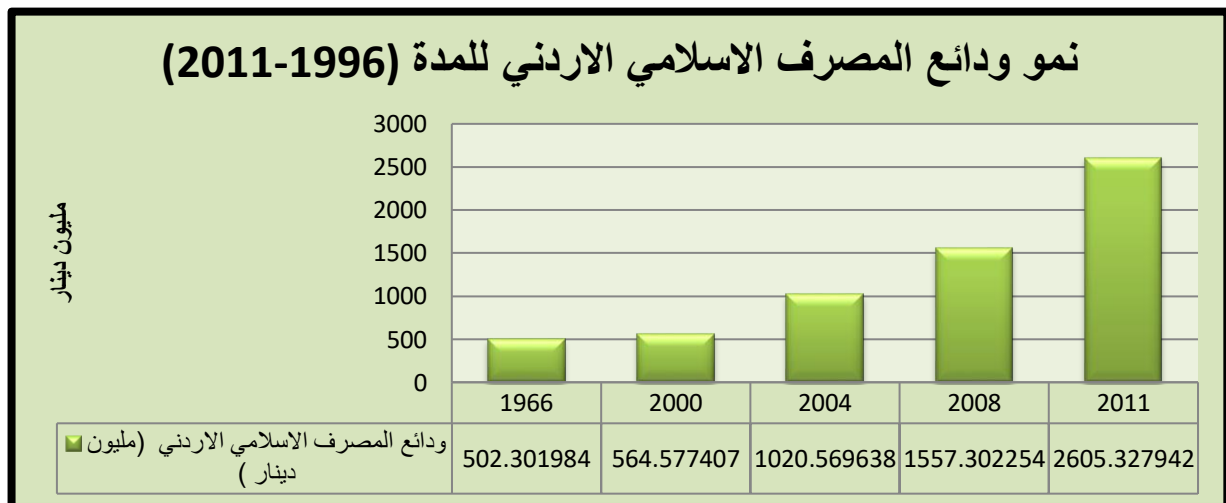


المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (5)

## رابعاً- نمو حجم الودائع للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)

يوضح الجدول (5) حجم الودائع للمصرف الإسلامي ويظهر فيه النمو المستمر لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها المصرف الإسلامي في عام 2011 إذ بلغت (18.69) فيما كان عام 2000 حقق أقل نسبة للنمو بلغت (2.96)

شكل رقم (26)



المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (5)

### 3-1-3- تحليل صيغ الاستثمار في المصرف الإسلامي الأردني

تم اعتماد التحليل النسبي الأفقي (تحليل الاتجاهات) لدراسة العلاقات المالية في المصرف عن طريق أخذ عدد من البنود المالية سواء أكانت قائمة المركز المالي أم قائمة الدخل وذلك خلال فترات زمنية متتابعة ثم يتم مقارنة كل بند من البنود من مدة محاسبية لأخرى للتعرف على حجم التغيير ونوعه الذي يحدث على عنصر معين أو مجموعة من العناصر. ويتضمن التحليل النسبي الأفقي حساب أرقام لمدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها فإنّ هذا النوع من التحليل يسمى بالتحليل التاريخي . ويستند هذا الأسلوب على أساس مقارنة كل بند من بنود القوائم المالية مع قيمته في السنة السابقة لتحديد قيمة التغيير الذي لحق به ونسبته . ويتم قياس نسبة النمو عن طريق المعادلة الآتية .

(نسبة النمو = سنة المقارنة - سنة الأساس / سنة المقارنة \* 100 ) والهدف من دراسة نسب النمو هو متابعة الميزانية العامة والدخل في مدة مسيرة أداء المصرف وهو بذلك يعكس التطور التاريخي للمصرف . وهذا النوع من التحليل يغلب على نتائجه الموضوعية والواقعية بارتفاع الأفق الزمني للفترات المالية المقارنة . ولو أن مدة المقارنة غطت أربع سنوات مثلاً فإنّ تفسير هذا النوع سيكون أكثر موضوعية إذا اقتصرَت الدراسة على سنتين فقط . ( عبادة، 2008، ص172)

#### 1- استثمارات المرابحة للأمر بالشراء

هذه الاستثمارات في المصارف الإسلامية ذات مخاطر منخفضة مما جعل المصارف ترفع نسبة هذه الاستثمارات مما جعل حجمها يزداد بصورة مستمرة إذ كانت في عام 1996 ( 167420390 ) وبلغت في عام 2011 مبلغاً قدره (430539240) دينار أردني دينار

#### 2- استثمارات المضاربة و المشاركة

لم يطرأ عليها تغييراً ملحوظاً في مدة الدراسة والذي يدل ذلك على تجنب المصارف الإسلامية لهذه الأدوات لارتفاع المخاطر . إذ كانت استثمارات المصرف الإسلامي فيها في عام 1996 تساوي ( 9250000 ) بينما كانت في عام 2011 تساوي ( 19691199 ) مما يعني أن قيمة هذه الاستثمارات قد ارتفعت في مدة الدراسة إلى أكثر بقليل من ( 10000000 ) وهذا يؤكد على عدم توسع المصرف في هذه الاستثمارات لمخاطرتها العالية.

#### 3- استثمارات كمبيالات التمويل

في عام 1996 بلغت (60450333) دينار أردني وقد ارتفع حجمها إلى مبلغ (287503285) دينار أردني وهذا يوضح تفعيل استثمارات كمبيالات التمويل في المصارف الإسلامية لتقليل المخاطر فيها ولوجود أنواع منها بعدد الصيغ الاستثمارية كصكوك المرابحة والأجارة وغيرها .

## جدول رقم (6)

استثمارات المصرف الإسلامي الأردني مع نسب النمو بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)

السنوات	الاستثمارات للامر بالشراء	نسبة النمو المربحة %	مضاربة ومشاركة	نسبة نمو المضاربة والمشاركة %	كمبيالات التمويل	نسبة نمو كمبيالات التمويل %
1996	167420390		9250000		60450333	
1997	175320499		9500000		64325000	
1998	182450617		10460390		65490320	
1999	184057115		11902400		71212423	
2000	176543899	1.33	12049452	6.8	64540599	1.65
2001	163306458		11964369		62479829	
2002	180202826		12032159		71144512	
2003	201494927		12265894		77679310	
2004	227754230	6.57	12754511	1.4	97652846	10.9
2005	494966288		12437743		114645456	
2006	201724119		13445829		241225587	
2007	338162694		19765083		159006812	
2008	386329526	14	23112812	16	200332652	19.7
2009	384049280		15156632		249893425	
2010	395211572		17605692		260272536	
2011	430539240	3.7	19691199	(5.2-)	287503285	12.78

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (6) نسب النمو لاستثمارات المصرف الإسلامي لمدة غطت أربع سنوات لمدة الدراسة حيث سجلت صيغة المربحة للأمر بالشراء نسب نمو مرتفعة وبلغت أعلى نسبة نمو في عام 2008 إذ بلغت 14% مما يفسر المخاطر المنخفضة لهذه الأداة الاستثمارية وزيادة إقبال المصارف عليها بشكل عام . وهذا ماينطبق أيضا على كمبيالات التمويل التي جاءت نسب النمو كذلك مرتفعة وكانت أعلى نسبة نمو لها في عام 2008 إذ بلغت 19.7% . بينما جاءت نسب النمو للمضاربة والمشاركة متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض بسبب عدم الاستقرار الاستثماري في هذه الأداة لارتفاع المخاطر وقد أتت بنسبة نمو سالبة في عام 2011 بسبب تراجع المصرف الإسلامي في هذا النوع من الاستثمارات

## 3-1-4- أهم مؤشرات الربحية في المصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)

تشير الربحية إلى العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتأتي أرباح المصرف من مصادر عديدة منها توظيفات الأموال في المجالات الاستثمارية المتنوعة والأرباح المتحققة عن الخدمات المالية التي يقدمها للزبائن. ويعد الربح أداة للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة فضلاً عن ذلك يعد من أهم المقاييس الرئيسية لنجاح المصرف. وهناك عدة مؤشرات أو نسب مالية لقياس الربحية يطلق عليها نسب الربحية ومنها (عباده، 2008، ص178)

أولاً - معدل العائد على الموجودات ROA = الدخل الصافي / الموجودات الكلية \* 100

تقيس هذه النسبة قدرة موجودات المصرف على تحقيق العائد ويطلق على هذا المؤشر في المشروعات غير المالية معدل العائد على الاستثمار. ويقاس صافي الربح المحقق إلى الأموال المتاحة للمصرف سواء إكانت مستثمرة أو غير مستثمرة وعادة ماتكون هذه النسبة منخفضة , وتدل زيادة هذه المعدل عن كفاءة استعمال الأموال المستثمرة في الموجودات

ثانياً - العائد على حقوق الملكية ROE = الدخل الصافي / حقوق الملكية \* 100

تقيس هذه النسبة العائد على حقوق الملكية لأصحاب الاستثمار

### جدول رقم (7)

نسبة العائد على حقوق الملكية ROE , نسبة العائد على الموجودات ROA للمصرف الإسلامي الأردني للمدة ( 1996-2011 )

المصدر : من أعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية للمصرف الإسلامي لمدة الدراسة

النسبة السنة	مجموع الموجودات	حقوق الملكية	الدخل الصافي بعد الضريبة	ROA %	ROE %
1996	580440996	43490397	1560430	0.27	3.6
1997	620490880	48599320	2490256	0.4	5.12
1998	685450620	50340650	3250780	0.47	6.46
1999	756731010	52588443	1678264	0.22	3.2
2000	853261657	54528917	2042794	0.24	3.75
2001	703843169	53578487	954570	0.14	1.78
2002	809085730	55591697	2013210	0.25	3.62
2003	975490107	56982708	3169541	0.32	5.6
2004	1128692042	58236793	3275555	0.3	5.6
2005	1320574038	69428638	13086679	1	18.85
2006	1462609231	115306999	15472506	1.06	13.41
2007	1596832574	133475836	22988321	1.44	17.22
2008	1848373078	160989384	7823727	0.42	4.9
2009	2183062940	176830597	2596472	0.12	1.47
2010	2603683927	193593941	29093694	1.12	15
2011	2898300754	206876009	28324209	0.98	13.7
			الانحراف المعياري	0.42	5.8

ويوضح الجدول رقم (7) نسبة العائد إلى الموجودات ونسبة العائد إلى حقوق الملكية لكل سنة من مدة الدراسة وكذلك درجة الانحراف المعياري التي تمثل مخاطر انخفاض النسبة عن وسطها الحسابي وتم مقارنة هذه النسب في الفصل الرابع المبحث الثالث ص 137 في تحليل النتائج ومقارنتها.

### 3-2-5- تحليل نسب السيولة السريعة للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (1996-2011)

تهدف نسبة السيولة السريعة أو احتياطيات الدرجة الأولى إلى قياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة من دون الحاجة إلى كسر ودائعه الأجلة ويتكون البسط من مجموع النقد في الصندوق وعند المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، أما المقام فيتكون من مجموع ودائع المتعاملين مع المصرف. وتؤدي هذه النسبة دوراً كبيراً في أداء المعاملات اليومية التي يقوم بها المصرف من فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات وإجراء المقاصات مع المصارف الأخرى ولمواجهة السحب اليومي من الودائع (عباده، 2008، ص131)

نسبة السيولة السريعة = النقد + النقد عند المصرف المركزي + النقد لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى / مجموع الودائع \* 100

### جدول رقم (8)

قياس نسبة السيولة السريعة للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)

السنة	مجموع النقد	مجموع الودائع	نسبة السيولة السريعة %
1996	135335310	502301984	26.94
1997	162758193	513441676	31.69
1998	194404824	527800471	36.83
1999	219291269	543586238	40.3
2000	260042288	564577407	46
2001	289429308	621508978	46.56
2002	321418935	710520022	45.23
2003	497902406	876955556	56.7
2004	574135741	1020569638	56.25
2005	667434580	1155680164	57.75
2006	651116422	1236672000	52.62
2007	634964350	1364304753	46.54
2008	680170284	1557302254	43.67
2009	872873631	1896052560	46
2010	1115795305	2308917194	48.32
2011	1327530361	2605327942	50.9
		المجموع	732.3
		المعدل	45.8
		الانحراف المعياري	8.64

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير المصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996)

**3-1-6- نموذج ادوارد التمان لقياس الفشل المالي للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (1996-2011)**

تعد درجة ادوارد التمان رائدة في التصنيف المحاسبي للتنبؤ بإفلاس الشركات المتداول أسهمها في السوق وصمم هذا النموذج في عام 1968 والذي يعتمد على خمس نسب هي

$X1 =$  رأس المال العامل / مجموع الموجودات ,  $X2 =$  الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات ,  $X3 =$  الأرباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الموجودات ,  $X4 =$  القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية لمجموع المطلوبات ,  $X5 =$  المبيعات / مجموع الموجودات . وصمم هذا النموذج للشركات الصناعية .

في عام 1995 قام التمان بتطوير نموذجه بمساعدة آخرين فقاموا بإجراء لايتضمن المتغير  $X5$  وهو نسبة المبيعات إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل أثر هذه النسبة التي تمثل معدل دوران الموجودات وتم استعمال نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات وبهذا التعديل أصبح النموذج مصمم للشركات غير الصناعية للتنبؤ بدرجة الفشل المالي لها . وقد استعمال هذا النموذج لقياس درجة الفشل المالي الذي عن طريق يمكن معرفة المخاطر التي يتعرض لها المصرف التي تحدد مدى قدرته بالوفاء بالتزاماته امام الآخرين

$$Z = 6.56 X1 + 3.62 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$$

$X1 =$  رأس المال العامل / مجموع الموجودات

$X2 =$  الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

$X3 =$  الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

$X4 =$  حقوق الملكية / مجموع المطلوبات

ولتفسير النتائج فإن قيمة (z) إذا كانت أكبر من (2.6) فإن موقف المصرف على الوفاء بالتزاماته أمام زبائنه جيد وغير معرض للإفلاس. أما إذا كانت قيمة (z) أصغر أو تساوي (1.1) فإن المصرف يواجه مخاطر الإفلاس وبالتالي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الزبائن .

## جدول رقم (9)

قيمة z للمصرف الإسلامي بحسب نموذج التمان للمدة (1996-2011)

السنة	قيمة Z
1996	1.54
1997	1.2
1998	1.5
1999	1.5
2000	1.5
2001	3.1
2002	3
2003	3.6
2004	2.9
2005	3.1
2006	3.2
2007	3.2
2008	3.3
2009	3.2
2010	3.1
2011	3.7
المعدل	2.5

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على التقارير المالية للمصرف الإسلامي للمدة (1996-2011)

يوضح جدول رقم (9) قيمة z للمصرف الإسلامي وكانت قيمها هي بمستويات جيدة ماعدا عام 1997 إذ كانت قيمة z هي 1.2 والتي تعد أقل درجة لمدة الدراسة ويرجع انخفاض هذه القيمة إلى قيمة  $x_1$  التي كانت قيمتها تساوي 0.15 وهي تمثل رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات بينما تراوحت قيمة  $x_1$  لسنوات الدراسة المتبقية بين (0.20 ، 0.50) ويرجع سبب انخفاض  $x_1$  إلى انخفاض قيمة رأس المال العامل والذي يؤثر بعلاقة طردية على  $x_1$  مؤديا إلى انخفاضها . بينما حقق المصرف الإسلامي من عام 2001 ولغاية 2011 ارتفاع جيد في نسبة z بلغ معدلها لمدة الدراسة 2.5 تشير إلى الثقة العالية للمصرف الإسلامي بالوفاء بالتزاماته المالية أمام طلبات المودعين .



المبحث الثانيتحليل واقع النشاط المصرفي لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)**1-2-3- مصرف الأردن التجاري**

تأسس مصرف الأردن التجاري عام 1960

يعد مصرف الأردن من أكبر المصارف الأردنية العاملة في السوق الأردني برأسمال قدره 155.1 مليون دينار أردني وموجودات بحجم 2.052.9 مليون دينار وحقوق ملكية بلغت 277.3 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2011. ويمتلك عدد منافذ توزيع متنوعة شملت شبكة فروع ومكاتب مكونة من 96 فرعاً ومكاتباً. وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 137 جهازاً بالإضافة إلى الخدمات الالكترونية والتي تضم المصرف الناطق ومصرف الانترنت والمصرف الخليوي وخدمة الرسائل القصيرة فضلاً عن مركز الخدمة الهاتفية. وبلغ عدد موظفي المصرف 1790 موظف في مختلف التخصصات والخبرات .

**2-2-3- نمو بعض نسب مصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)**

يوضح جدول رقم (10) بعض النسب لمصرف الأردن و قياس درجة النمو لبعض الفقرات الرئيسية للقوائم المالية في مصرف الأردن التجاري لبيان مدى تطور إمكانيات المصرف في مدة الدراسة وقد سجلت أعلى نسب للنمو في نهاية عام 2008 لكل من نسب النمو للموجودات وحقوق الملكية وصافي الأرباح ومجموع الودائع مما يدل على عدم تأثر مصرف الأردن بالأزمة المالية العالمية في عام 2007 لعدم وجود ارتباط قوي في الاستثمارات بين مصرف الأردن وبين المصارف العالمية بسبب الرقابة الفعالة للمصرف المركزي الأردني على الاستثمارات الخارجية للمصارف الأردنية

جدول رقم (10)

النمو الذي حققته نسب الموجودات وحقوق الملكية وصافي الأرباح ومجموع الودائع لمصرف الأردن بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)

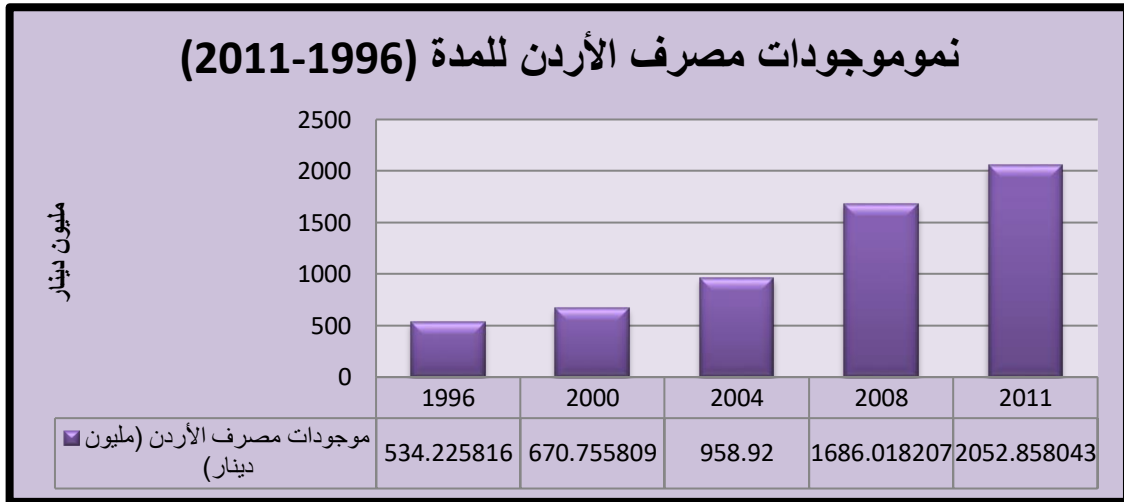
النسب	مجموع الموجودات	نسبة نمو الموجودات	حقوق الملكية	نسبة نمو حقوق الملكية	صافي الأرباح	نسبة النمو لصافي الأرباح	مجموع الودائع	نسبة النمو للودائع	السنة
1996	534225816		29118000		5071973		457568000		
2000	670755809	5.85	45329071	11.7	5666820	5.85	530449830	3.76	
2004	958920000	9.35	80152000	15.31	14395002	9.35	780394000	10.13	
2008	1686018207	15.15	191165685	24.27	32858476	15.15	1330230000	14.26	
2011	2052858043	6.77	277308106	13.19	36570701	6.77	1631418000	7.03	
المعدل		9.28		16.12		9.28		8.79	

المصدر : من أعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية لمصرف الأردن

## أولاً- نمو موجودات مصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (10) إجمالي الموجودات المالية لمصرف الأردن ويظهر فيه النمو المستمر لمدة الدراسة وبلغت أعلى نسبة نمو حققها مصرف الأردن في عام 2008 إذ بلغت (15.15) بينما كان عام 2000 قد حقق أقل نسبة للنمو بلغت ( 5.85 ).

## شكل رقم (27)

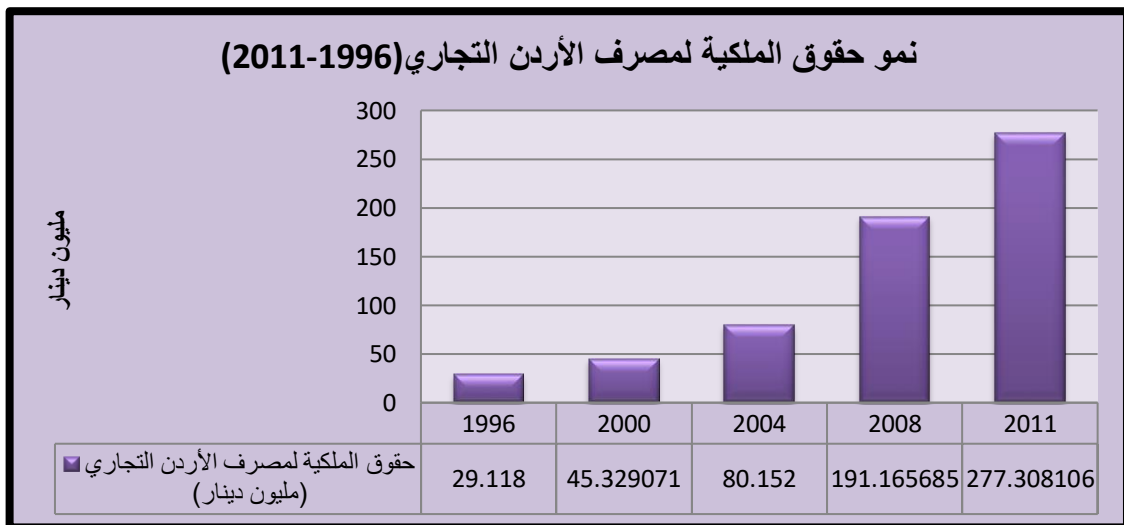


المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (10)

## ثانياً- نمو حقوق الملكية لمصرف الأردن التجاري

يوضح جدول رقم (10) إجمالي حقوق المساهمين لمصرف الأردن ويظهر فيه النمو المستمر لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها مصرف الأردن في عام 2008 إذ بلغت (24.27) بينما كان عام 2000 قد حقق أقل نسبة للنمو بلغت ( 11.7 )

## شكل رقم(28)

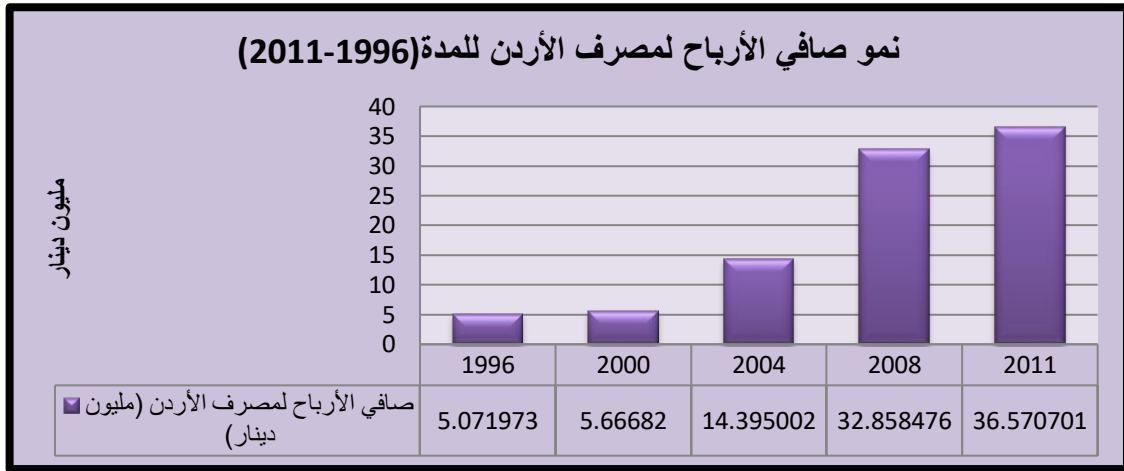


المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (10)

## ثالثاً- نمو صافي الأرباح لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (10) صافي الأرباح لمصرف الأردن ويظهر فيه النمو لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها مصرف الأردن في عام 2004 إذ بلغت (26.25) فيما كان عام 2000 قد حقق أقل نسبة للنمو بلغت (2.8)

شكل رقم (29)

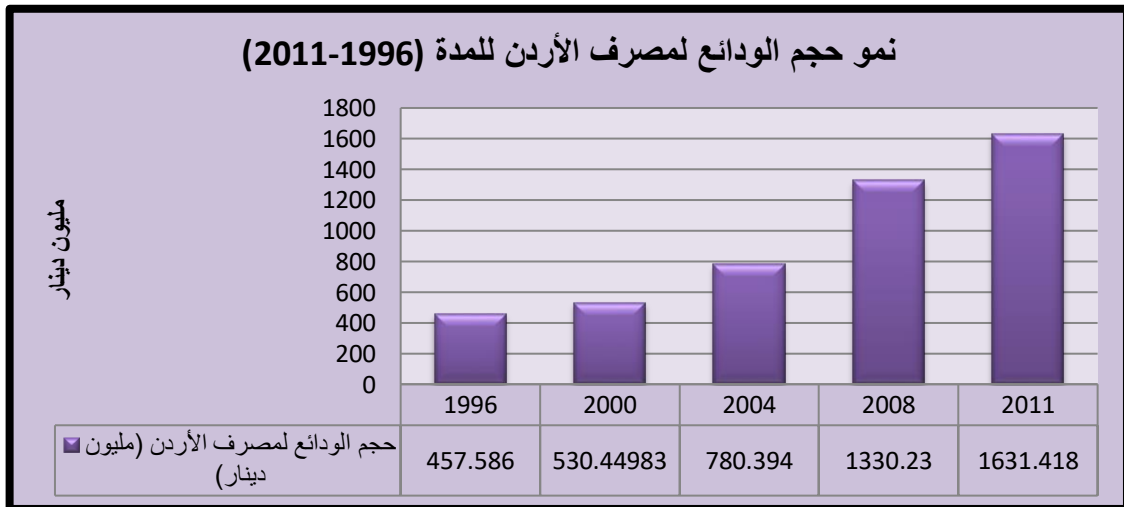


المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (10)

## رابعاً- نمو حجم الودائع لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (10) حجم الودائع لمصرف الأردن ويظهر فيه النمو لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها مصرف الأردن في عام 2008 إذ بلغت (14.26) بينما كان عام 2000 قد حقق أقل نسبة للنمو بلغت (3.76)

شكل رقم (30)



المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (10)

## 3-2-3- تحليل صيغ الاستثمار في مصرف الأردن التجاري

يوضح جدول رقم ( 11 ) استثمارات مصرف الأردن التجاري في الحسابات الجارية مدين والقروض والكمبيالات والبطاقات الائتمانية وقد ارتفعت مستويات الاستثمار في حسابات الجارية مدين من (75) مليون إلى (160) مليون دينار أردني أي تضاعفت لمرة تقريبا . بينما القروض والكمبيالات قد سجلت ارتفاعا كبيرا إذ تضاعفت إلى أكثر من خمس مرات من عام (1996) إلى عام (2011) .

جدول رقم (11)

استثمارات مصرف الأردن ونسب النمو التي حققها بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)

الاستثمارات	حسابات جارية مدينة	نسبة النمو	قروض وكمبيالات	نسبة النمو	بطاقات ائتمانية	نسبة النمو	السنوات
	Y1	%	Y2	%	Y3	%	
	75415361		130506309		4556320		1996
	75413220		130420398		4356212		1997
	82313220		192556720		4500389		1998
	85415330		195316420		5200325		1999
	90370412	4.6	210312245	12.6	5422354	4.4	2000
	98476512		219360414		5760320		2001
	100450313		225460320		4600515		2002
	105063090		235614222		4946000		2003
	110504695	5.2	247957313	4.2	4996003	(2-)	2004
	128147151		355255760		8593124		2005
	134507323		438831444		10474413		2006
	134428735		445467589		11717065		2007
	122519535	2.6	509856590	19.17	12904026	26.7	2008
	127386087		564283751		12928566		2009
	143630734		668605550		12792164		2010
	159388482	9.1	698988797	11	11585966	3.25	2011

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)

مما يعكس فلسفة المصارف التجارية التي يكون معظم توظيفاتها هي القروض التي تمنحها لمختلف الزبائن والتي تحقق أعلى نسبة من أرباح المصرف . بينما ارتفع حجم الاستثمار في بطاقات الائتمان من (4556320) في عام 1996 إلى مبلغ (11585966) في عام 2011 أي تضاعفت لمرة واحدة وأن حجم الاستثمار في بطاقات الائتمان منخفض النسبة إلى باقي الاستثمارات في مصرف الأردن لتعاملاتها المحدودة في الأردن مثل دفع فواتير الكهرباء . وعدم دخول هذه البطاقة بصورة فعلية في شراء المستلزمات اليومية للفرد الأردني .

## 3-2-4- أهم مؤشرات الربحية في مصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)

أولاً - العائد على الموجودات ROA = الدخل الصافي / الموجودات الكلية \* 100  
وتقيس هذه النسبة قدرة موجودات المصرف على تحقيق العائد

ثانياً - العائد على حقوق الملكية ROE = الدخل الصافي / حقوق الملكية \* 100

وتقيس هذه النسبة العائد على حقوق الملكية لأصحاب الاستثمار

جدول رقم (12)

نسبة العائد على حقوق الملكية ROE , نسبة العائد على الموجودات ROA لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)

ROE %	ROA %	الدخل الصافي بعد الضريبة	حقوق الملكية E	مجموع الموجودات A	
17.4	0.95	5071973	29118000	534226000	1996
0	0	00000	33587404	535955000	1997
1.16	0.07	403714	34716585	575692365	1998
1.07	0.06	373462	35055143	604146618	1999
12.5	0.84	5666820	45329071	670755809	2000
24.6	1.85	13675325	55603000	737365000	2001
12.4	0.94	7570938	61055000	806548000	2002
12.84	0.92	8292820	64567000	901654000	2003
17.96	1.5	14395002	80152000	958920000	2004
19.6	1.96	23163873	117926000	1182082000	2005
18.2	1.86	25582705	140378684	1376230654	2006
15.13	1.68	24384386	161205938	1455719079	2007
17.2	1.95	32858476	191165685	1686018203	2008
11.85	1.33	25369137	214123064	1907991884	2009
13.6	1.63	32115410	235759389	1969064155	2010
13.19	1.78	36570701	277308106	2052858043	2011
		المعدل			
6.95	0.69	الانحراف المعياري			

3-2-5- نسبة السيولة السريعة مصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)

نسبة السيولة السريعة = النقد + النقد عند المصرف المركزي + النقد عند المصارف والمؤسسات المالية الأخرى / مجموع الودائع \* 100

## جدول رقم (13)

قياس نسبة السيولة السريعة لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)

السنة	مجموع النقد	مجموع الودائع	نسبة السيولة السريعة %
1996	258336822	457568000	56.4
1997	261122704	448014000	58.28
1998	223928234	465694000	48.8
1999	246977612	484103000	51
2000	250330685	530449830	47.19
2001	240690600	579582000	41.5
2002	230960420	658612000	35
2003	249340600	711806000	35
2004	352197534	780394000	45
2005	434122732	970501000	44.7
2006	496847357	1132168000	44
2007	431879689	1179523000	36.6
2008	411657461	1330230000	30.9
2009	486147078	1526392000	31.8
2010	586599385	1586989000	36.9
2011	482126579	1631418000	29.5
		المجموع	672
		المعدل	42.04
		الانحراف المعياري	8.88

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)

## 6-2-3- نموذج ادوارد التمان لقياس الفشل المالي لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)

$$Z = 6.56 X1 + 3.62 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$$

إذ إن

X1 = رأس المال العامل / مجموع الموجودات

X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

X4 = حقوق الملكية / مجموع المطلوبات

جاءت قيم z في اختبارات مصرف الأردن لحساب درجة الفشل المالي بأستعمال نموذج التمان جميع النتائج ايجابية أقل درجة تم احتسابها في عام 2009 بلغت 1.7 وهي أعلى من درجة الفشل المحددة في النموذج 1.1 وكان معدل قيمة z لمدة الدراسة هي 2.2

جدول رقم (14)

قيمة z لمصرف الأردن بحسب نموذج التمان للمدة (1996-2011)

السنة	قيمة Z
1996	3.9
1997	3.7
1998	3
1999	3.1
2000	3
2001	2.6
2002	2.6
2003	2.5
2004	2.3
2005	2.5
2006	2.3
2007	2.3
2008	1.8
2009	1.7
2010	2
2011	2.3
المعدل	2.2

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على التقارير المالية لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)

### المبحث الثالث

#### تحليل واقع نشاط المصرف الأهلي الأردني للمدة (1996-2011)

##### 3-3-1- المصرف الأهلي التجاري

تأسس مصرف الأهلي في عمان في عام 1955 ويعد أول مصرف أردني النشأة. برأس مال عند التأسيس 350000 دينار أردني .

##### 3-3-1-1- الخدمات الالكترونية المتطورة

أولاً- خدمة الأهلي فون وتمكن هذه الخدمة الزبون من إدارة حساباته والاستفسار عنها عن طريق الهاتف وعلى مدار (24) ساعة يوميا. وتقدم هذه الخدمة مجانا للزبون عند مباشرته بفتح ( وديعة – جاري – توفير ) وتقدم هذه الخدمة عدداً من المزايا هي. (التقارير المالية لمصرف الأردن)

1- الاستفسار عن أرصدة الحسابات

2- طلب دفتر شيكات

3- طلب كشف حساب

4- طلب بطاقة صراف آلي أو إيقافها

5- التحويل بين حسابات الزبون

6- الاستفسار عن أسعار العملات

ثانياً- خدمة الرسائل القصيرة

هي خدمة تمكن الزبون من متابعة حساباته مباشرة عن طريق الهاتف الخليوي على مدار (24) ساعة يوميا وذلك عند حدوث حركة معينة على حساباته أو تنفيذ أمر من أوامره أو تحريك الحساب أو الاستفسار عن بطاقة الماستر كارت داو الفيزا كارد وذلك عن طريق استقبال الرسائل القصيرة push Messages أو الاستفسار عن حساباته عن طريق إرسال الرسائل القصيرة pull Messages . وفي حالة استقبال الرسائل القصيرة push Messages يستلم الزبون من خلالها آليا من المصرف رسائل قصيرة متعلقة بحساباته بناءً على طلبه وفي الأوقات التي يحددها وتشمل عدداً من الخدمات التالية تحويل الراتب و تجديد الوديعة و تحويل من حساب إلى حساب و إشعار سحب على مطابقة صراف آلي وإشعار سحب نقدي. أما خدمة إرسال الرسائل pull Messages التي يرسلها الزبون للمصرف على رقم محدد عن طريق جهازه الخليوي يطلب عن طريقها الاستفسار عن حساباته وعلى الزبون أن يعرف رمز الرسالة لكل خدمة وهي رموز محددة في دليل إصداره المصرف.



## 3-3-2- نمو بعض النسب للمصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)

جدول رقم (15)

نمو بعض النسب المالية لمصرف الأهلي الأردني بالدينار الأردني للمدة (2011-1996)

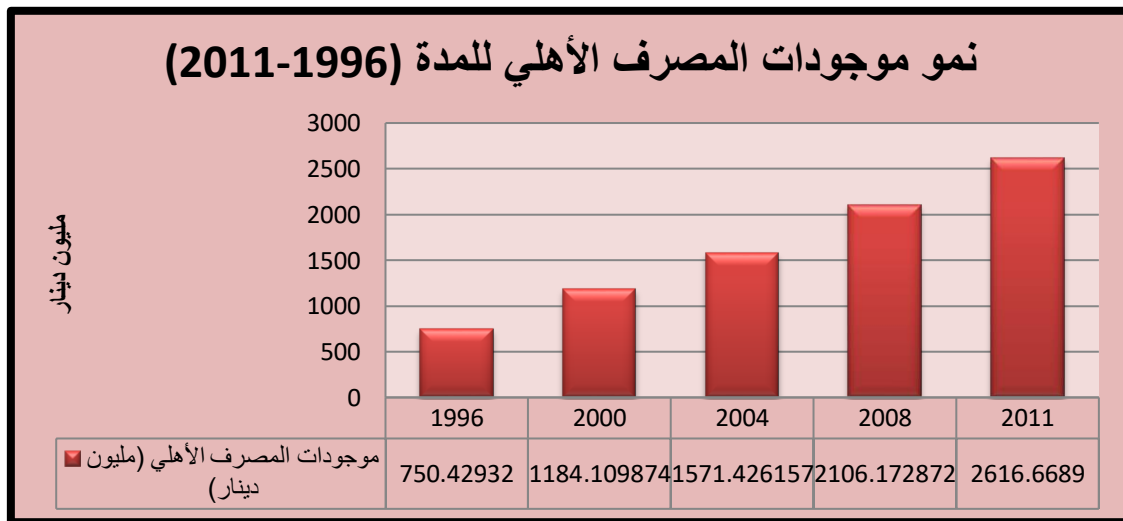
النسبة السنة	مجموع الموجودات	نسبة نمو الموجو دات	حقوق الملكية	نسبة نمو حقوق الملكية	صافي الأرباح	نسبة النمو لصافي الأرباح	مجموع الودائع	نسبة النمو للودائع
1996	750429320		43460756		250480		665446990	
2000	1184109874	12.07	66404348	11.17	000	000	879149934	7.21
2004	1571426157	7.33	96992148	9.93	6621814	000	1306351534	10.41
2008	2106172872	7.59	202996378	20.28	17396197	27.31	1642486095	5.89
2011	2616668995	7.49	254879247	7.87	23241924	10.13	2055821259	7.76
	المجموع	34.48		49.25		37.44		31.27
	معدل النمو	8.26		12.31		9.36		7.82

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية للمصرف الأهلي للمدة (2011-1996)

## أولاً- نمو موجودات المصرف الأهلي الأردني التجاري للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (15) إجمالي الموجودات المالية للمصرف الأهلي الأردني ويظهر فيه النمو المستمر لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها المصرف الأهلي الأردني في عام 2000 إذ بلغت (12.07) بينما كان عام 2004 قد حقق أقل نسبة للنمو بلغت ( 7.33 ) .

## شكل رقم (31)

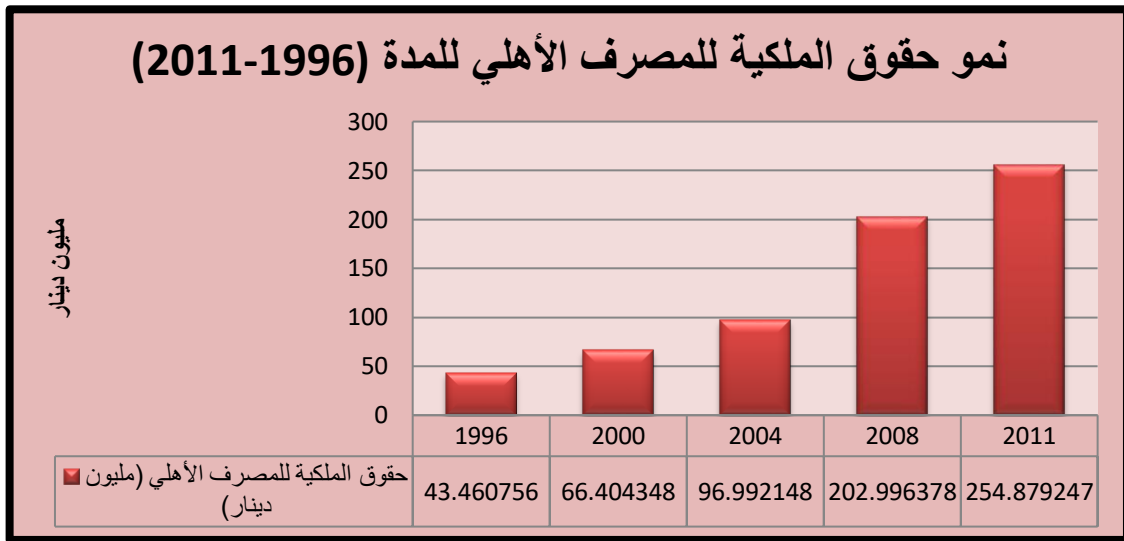


المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول رقم (15)

## ثانيا - نمو حقوق الملكية المصرف الأهلي الأردني التجاري للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (15) إجمالي حقوق الملكية للمصرف الأهلي الأردني ويظهر تذبذب النمو لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها مصرف الأردن في عام 2008 إذ بلغت (20.28) بينما كان عام 2011 قد حقق أقل نسبة للنمو بلغت ( 7.87 )

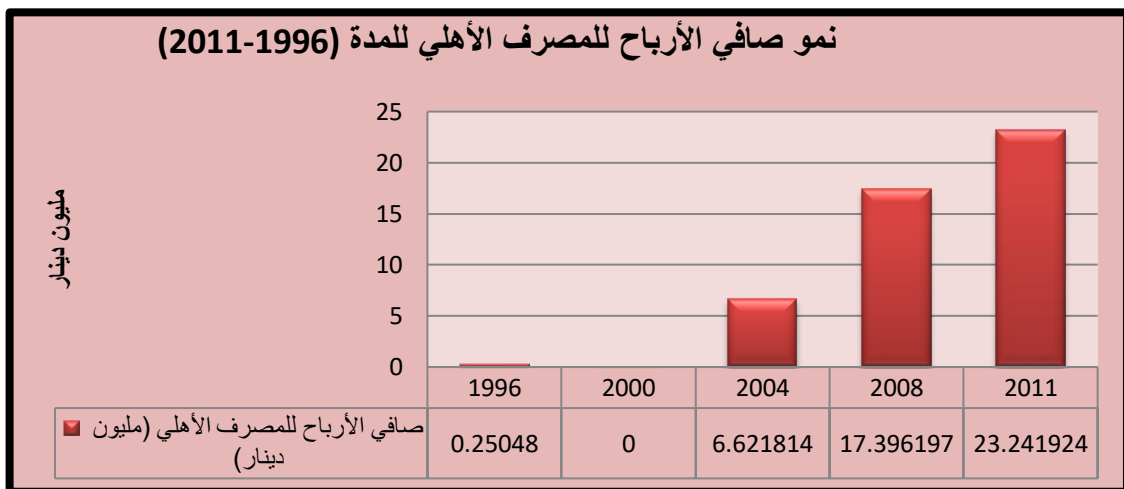
## شكل رقم (32)



المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (15)

## ثالثاً - نمو صافي الأرباح للمصرف الأهلي الأردني التجاري للمدة (2011-1996)

## شكل رقم (33)



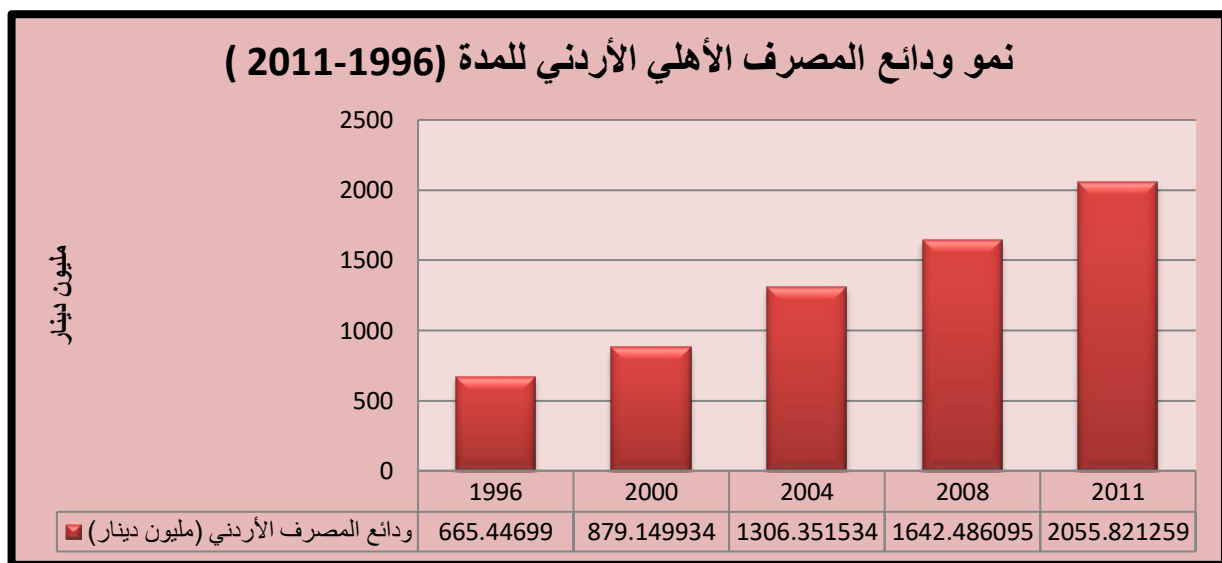
المصدر : من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (15)

يوضح جدول رقم (15) نمو صافي الأرباح للمصرف الأهلي الأردني ويظهر فيه تذبذب النمو لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها مصرف الأردن في عام 2008 إذ بلغت (27.31) بينما كانت نسب النمو معدمة لعام 2000

#### رابعا - نمو ودائع المصرف الأهلي الأردني للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (15) إجمالي ودائع المصرف الأهلي الأردني ويظهر فيه النمو لمدة الدراسة ويظهر أن أعلى نسبة نمو حققها مصرف الأردن في عام 2004 إذ بلغت (10.41) بينما كان عام 2008 قد حقق أقل نسبة للنمو بلغت ( 5.89 ) .

#### شكل رقم (34)



المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (15)

#### 3-3-3- تحليل صيغ الاستثمار في المصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)

يوضح جدول رقم (16) نسب النمو لاستثمارات المصرف الأهلي الأردني في الحسابات الجارية المدينة والقروض والكمبيالات وبطاقات التمويل وقد انخفضت نسبة النمو للمصرف في المدة من 2000 ولغاية 2004 وبالخصوص لاستثمارات الحسابات المدينة والقروض والكمبيالات وحقق نسبة نمو لبطاقات الائتمان لهذه المدة بلغت 34.3 . وجاءت النتائج لهذه المدة عكس النتائج لمصرف الأردن التجاري الذي حقق نمو في الحسابات الجارية المدينة وكمبيالات التمويل وتراجعت نسبة النمو لبطاقات الائتمان لهذه المدة. وقد يكون السبب لتراجع نمو المصرف الأهلي الأردني في هذه المدة هو عدم التوظيف الأمثل للموارد من قبل إدارة المصرف .

## جدول رقم (16)

## استثمارات المصرف الأهلي ونسب النمو بالدينار الأردني للمدة (201-1996)

الاستثمارات السنوات	حسابات جارية مدينة	نسب النمو %	قروض وكمبيالات	نسب النمو %	بطاقات ائتمان	نسب النمو %
1996	172380425		67340254		1590480	
1997	176492350		70360589		1658549	
1998	180450390		82475320		1594366	
1999	190116631		91218954		1778475	
2000	218929859	6.15	95732503	9.2	1770299	2.7
2001	190455008		88259705		5051375	
2002	160932460		74388043		4444149	
2003	166087592		55837005		5539105	
2004	164739491	(6.8-)	57297517	(12-)	5764794	34.3
2005	176255154		58370971		7043244	
2006	148281724		62159949		10582471	
2007	150908579		621717923		12812580	
2008	177763059	1.9	723760026	88.5	13614939	24
2009	154101222		804656204		14001860	
2010	180096595		899060459		14036195	
2011	192712809	2.7	799930852	3.4	12968422	(1.6-)

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصرف الأهلي الأردني

## 4-3-3- أهم مؤشرات الربحية في المصرف الأهلي التجاري ونسبة السيولة للمدة (2011-1996)

اولا - العائد على الموجودات ROA = الدخل الصافي / الموجودات الكلية \* 100

ثانيا - العائد على حقوق الملكية ROE = الدخل الصافي / حقوق الملكية \* 100

ثالثا- نسبة السيولة السريعة = النقد + النقد لدى المصرف المركزي + النقد لدى المصارف  
والمؤسسات المالية الأخرى / مجموع الودائع \* 100

## جدول رقم (17)

نسبة العائد على حقوق الملكية ROE , نسبة العائد على الموجودات ROA ونسبة السيولة السريعة  
لمصرف الأهلي الأردني للمدة ( 2011-1996 )

نسبة السيولة السريعة %	مجموع الودائع	مجموع النقد	ROE %	ROA %	الدخل الصافي بعد الضريبة	حقوق الملكية E	مجموع الموجودات A	
20.8	665446990	138490620	0.57	0.03	250480	43460756	750429320	1996
22.8	667890335	152420980	1.41	0.08	684720	48473220	850366439	1997
28	680998640	190415666	1.77	0.10	890581	50397430	903420650	1998
41.48	690594059	286498055	29.39-	1.84-	16750281-	56989285	910952074	1999
51	879149934	448808187	0	0	0000	66404348	1184109874	2000
54.88	1020250360	559972730	0.15	0.008	106750	69310070	1353923343	2001
64.48	1037363255	668959722	0.06-	0.27-	3785315 -	64129131	1384867553	2002
59.88	1055803514	632244978	0.01-	0.0004-	8313 -	73066529	1302400125	2003
66.53	1306351534	869194245	6.8	0.42	6621814	96992148	1571426157	2004
61	1291488333	788055514	14.3	1.55	25918898	181375740	1674647045	2005
56.32	1328059783	747999464	9.5	1.2	20229095	212748479	1740841639	2006
54.39	1534015930	834389075	5.5	0.55	10810145	197398430	1976151767	2007
43.98	1642486095	722521975	8.6	0.83	17396197	202996378	2106172872	2008
38.87	1805170583	700088174	8.6	0.83	18691993	216184673	2256082381	2009
35.66	2021080000	720818086	10.1	0.91	23007044	228668223	2519664227	2010
30.90	2055821259	635249911	9.12	0.89	23241924	254879247	2616668995	2011
14.98			5.47	0.80	الانحراف المعياري			

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على التقارير المالية لمصرف الأهلي للمدة (2011-1996)

## 3-3-5- نموذج ادوارد التمان لقياس الفشل المالي للمصرف الأهلي الأردني للمدة (2011-1996)

$$Z = 6.56 X1 + 3.62 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$$

إذ إن

X1 = رأس المال العامل / مجموع الموجودات

X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

X4 = حقوق الملكية /مجموع المطلوبات

يوضح جدول رقم (18) قيمة Z لقياس درجة الفشل الذي يتعرض له المصرف الأهلي الأردني وقد كانت النتائج ايجابية لكل سنوات الدراسة إذ كانت أقل قيمة سجلت في عام 2011 حيث بلغت 1.4 وهي أكبر من درجة المخاطرة لنموذج التمان والمحددة لقيمة Z أصغر أو تساوي 1.1 والتي عندها يكون المصرف معرضا لمخاطر الإفلاس . وعلى الرغم من وجود القيم الايجابية للمصرف الأهلي إلا أن المدة من 2008 ولغاية 2011 قد انخفضت قيمة Z إلى ( 1.4,1.5,1.6 ) على التوالي عما كانت عليه في الاعوام السابقة للدراسة وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض ليس مؤشرا سلبيا بحسب النموذج إلا أنه ذا تأثير معنوي على إدارة المصرف من جهة انخفاض هامش الامان بين قيمة Z المحتسبة للمصرف وبين قيمة Z الثابتة من النموذج وهي 1.1 .

جدول رقم (18)

قيمة Z للمصرف الأهلي الأردني بحسب نموذج التمان للمدة (2011-1996)

السنة	قيمة Z
1996	2.2
1997	2.2
1998	2.7
1999	2.7
2000	2.1
2001	2.4
2002	2.4
2003	3.2
2004	3.6
2005	2.9
2006	1.9
2007	2
2008	1.6
2009	1.5
2010	1.5
2011	1.4
المعدل	2.20

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على التقارير المالية للمصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)

## 6-3-3- مقارنة نسب النمو لعينة المصارف محل الدراسة للمدة (2011-1996)

يبين الجدول رقم (19) معدلات النمو للمصرف الإسلامي الأردني ومصرف الأردن والمصرف الأهلي الأردني للمدة (2011-1996) ويبين الجدول أن معدلات النمو للموجودات وصافي الأرباح ومعدل نمو الودائع للمصرف الإسلامي قد حقق ارتفاعاً كبيراً عن النسبة المماثلة لكل من مصرف الأردن والمصرف الأهلي التجاريين بينما تراجعت نسبة النمو في حقوق الملكية للمصرف الإسلامي عن المصرفين التجاريين وإنّ انخفاض نسبة حقوق الملكية في المصرف الإسلامي الأردني لا يشكل خطراً كبيراً لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث المشاركة في الأرباح والخسائر مما أدى الى تحمل المستثمر نسبة من الخسائر التي تنتج في المصرف الإسلامي أما المصارف التجارية فهي تتحمل جميع الخسائر التي تتعرض لها هذه المصارف وفي حالات الخسائر الكبيرة تمتد التسوية لتشمل حقوق الملكية التي تعد عامل ضمان للمودعين لذلك نسبة حقوق الملكية كلما انخفضت كان ذلك مؤشراً لتعرض المصرف التجاري إلى المخاطر وتكون نسبة تمويل استثمارات المصرف التجاري على نسبة كبيرة من مختلف الودائع وكذلك على التمويل الخارجي من مؤسسات التمويل التي تكون ذات تكاليف مرتفعة .

## جدول رقم (19)

## معدلات نمو المصارف (عينة الدراسة)

معدل نمو الودائع	معدل نمو صافي الأرباح	معدل نمو حقوق الملكية	معدل نمو الموجودات	نسب النمو المصرف
12	24.31	11.27	11.66	المصرف الإسلامي الأردني
8.79	9.28	16.12	9.28	مصرف الأردن التجاري
7.82	9.36	12.31	8.26	مصرف الأهلي التجاري

المصدر : من أعداد الباحث

**3-3-7- الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية والتجارية العاملة في الأردن للمدة (2011-1996)**

بلغ عدد المصارف الإسلامية العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2009 مصرفين هما المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الأردني وقد تم مع نهاية العام 2009 وبداية العام 2010 افتتاح مصرف جديد هو مصرف الأردن دبي الإسلامي وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في هذا المبحث لا تشمل المصرف الجديد لعدم توافر البيانات خلال المدة المذكورة . ويوضح جدول رقم (20) نسب الموجودات والودائع والتسهيلات في المصارف الإسلامية وما يقابلها في المصارف التجارية العاملة في الأردن للمدة (2011-1996) . ويبلغ عدد المصارف الإسلامية

جدول رقم ( 20 )

النسب المئوية للموجودات والودائع والتسهيلات بين المصارف الإسلامية وبين التجارية العاملة في الأردن للمدة (2011-1996)

النسب المصارف السنة	نسبة الإسلامية	الموجودات التجارية	نسبة الإسلامية	الودائع التجارية	نسبة الإسلامية	التسهيلات التجارية
1996	8.47	91.53	8.58	91.42	9.83	90.17
1997	7.62	92.38	7.54	92.46	11.34	88.66
1998	9.12	90.88	8.72	91.28	11.36	88.64
1999	9.50	90.50	7.58	92.42	7.68	92.32
2000	7.59	92.41	7.33	92.67	7.23	92.77
2001	7.72	92.28	6.66	93.34	8.17	91.83
2003	8.65	91.35	8.69	91.31	8.62	91.38
2004	9.86	90.14	10.18	89.82	8.72	91.28
2005	9.47	90.53	9.90	90.10	8.31	91.69
2006	8.87	91.13	9.4	90.60	8.33	91.67
2007	8.82	91.18	3.6	96.40	8	92
2007	8	92	6	94	13.54	86.46
2008	10.71	89.29	11.91	88.09	13.79	86.21
2009	11.38	88.62	11.42	86.58	15.56	84.44
2010	12.75	87.27	15.27	84.73	15.75	84.25
2011	11.88	88.12	14.60	85.40	14.60	85.40

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية لجمعية المصارف الأردنية

مصرفين هما المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الأردني فيما بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الأردن (19) مصرفاً تجارياً منها (11) مصرفاً أردنياً و(8) مصارف غير أردنية تعمل في الأردن وقد حققت المصارف الإسلامية نسب نمو مرتفعة في مدة الدراسة على حساب انخفاض هذه النسب في المصارف التجارية مما يشير إلى النجاح الذي تحققه هذه المصارف على الرغم من النشأة الحديثة لها (تقارير جمعية المصارف الأردنية )

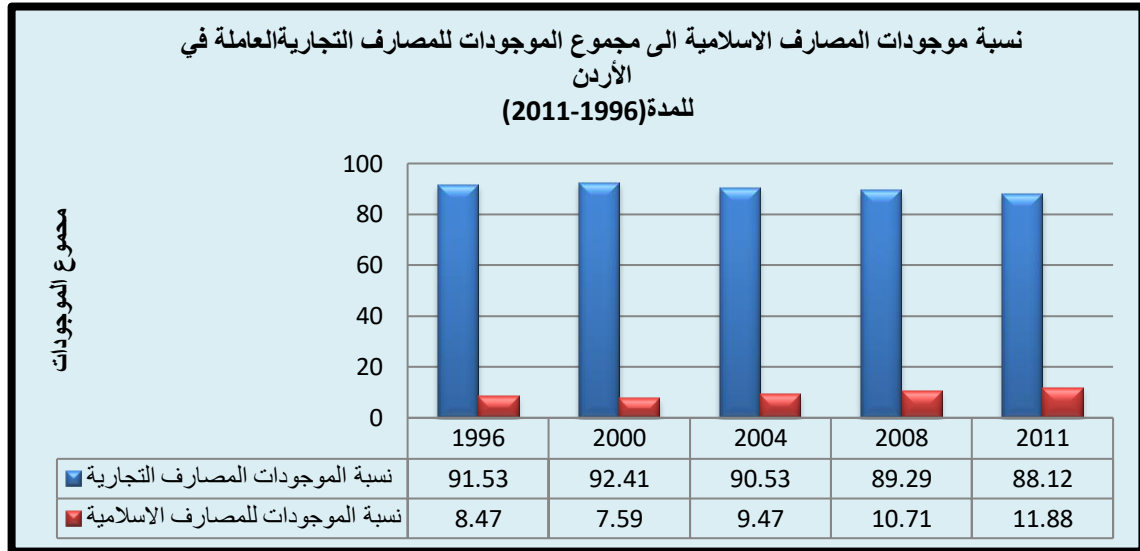
**أولاً- حصة المصارف الإسلامية من الموجودات للمدة (2011-1996)**

توضح البيانات في جدول رقم (20) إلى أن حصة المصارف الإسلامية من إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأردن قد ارتفعت من (8.47%) في عام 1996 لتصل إلى أعلى مستوياتها في



نهاية عام 2011 بنسبة بلغت (11.88%) ومقابل ارتفاع حصة المصارف الإسلامية انخفضت نسبة موجودات المصارف التجارية العاملة في الأردن من (91.53%) في عام 1996 إلى (88.12%) في عام 2011. ويوضح شكل رقم (35) حجم الزيادة في الموجودات في المصارف الإسلامية وحجم الانخفاض في موجودات المصارف التجارية في الأردن.

شكل رقم (35)

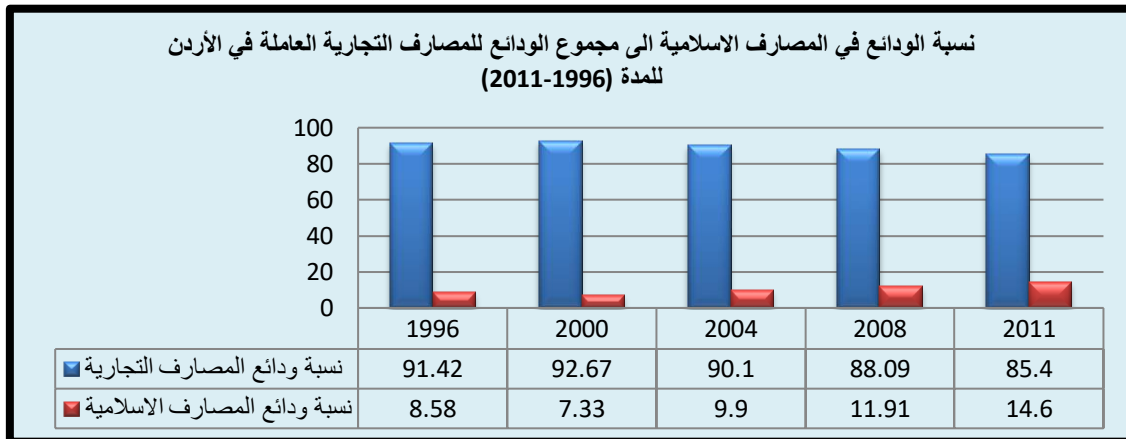


المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (20)

### ثانياً - حصة المصارف الإسلامية من الودائع (2011-1996)

توضح البيانات في جدول رقم (20) إلى أن حصة المصارف الإسلامية من إجمالي ودائع المصارف العاملة في الأردن قد ارتفعت من (8.58%) في عام 1996 لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام 2011 بنسبة بلغت (14.60%) ومقابل ارتفاع حصة المصارف الإسلامية انخفضت نسبة ودائع المصارف التجارية العاملة في الأردن من (91.42%) في عام 1996 إلى (85.60%) في عام 2011

شكل رقم (36)

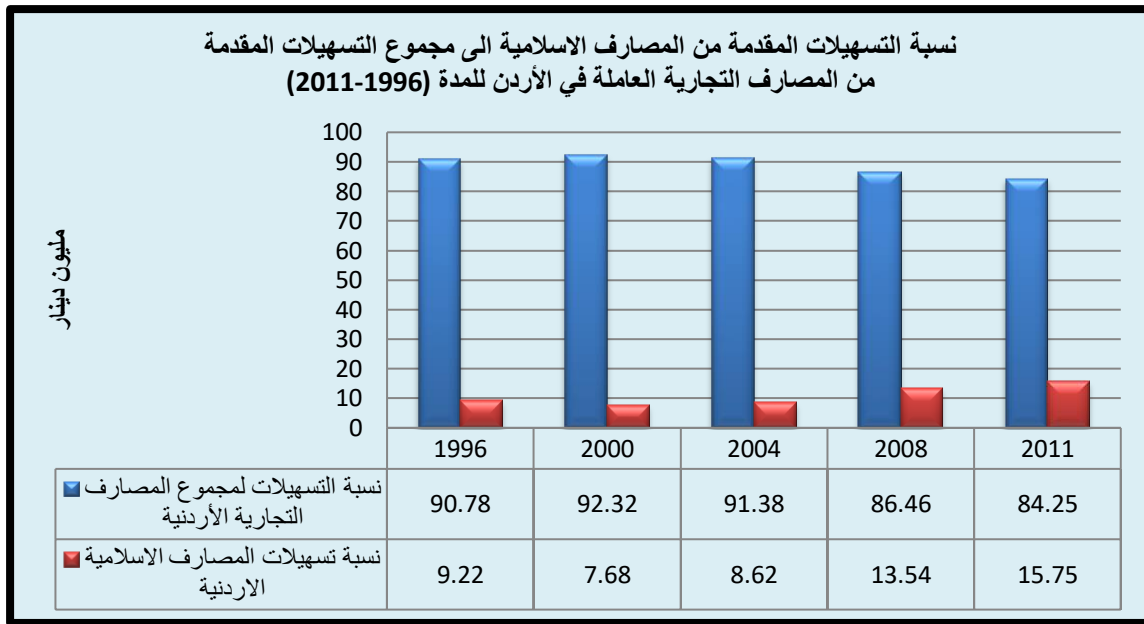


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (5)

## ثالثاً - حصة المصارف الإسلامية من التسهيلات (2011-1996)

توضح البيانات في جدول رقم (20) إلى أن حصة المصارف الإسلامية من إجمالي التسهيلات المصارف العاملة في الأردن قد ارتفعت من (9.22%) في عام 1996 لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام 2011 بنسبة بلغت (15.75%) ومقابل ارتفاع حصة المصارف الإسلامية انخفضت نسبة التسهيلات في المصارف التجارية العاملة في الأردن من (90.78%) في عام 1996 إلى (84.25%) في عام 2011

شكل رقم (37)



المصدر : من أعداد الباحثاعتماداً على جدول رقم (20)

## الفصل الرابع

" قياس أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية  
(لعينة من المصارف الأردنية للمدة 1996-2011 )

المبحث الأول

الوصف القياسي العام

المبحث الثاني

تقدير أثر المخاطر الائتمانية وتحليلها في الصيغ الاستثمارية للمصارف عينة الدراسة

المبحث الثالث

تحليل النتائج ومقارنتها

## المبحث الأول

### الوصف القياسي العام

#### 4-1-1-1- ترطيب المتغيرات الاقتصادية

ترتبط المتغيرات الاقتصادية بمجموعة من العلاقات المباشرة وغير المباشرة وهذه العلاقات تمثل الصيغة الأولية التي يتم الاستناد إليها في بناء النموذج الاقتصادي والمؤطرة لتلك العلاقات لذلك فإنّ توصيف النموذج القياسي لا بد أن يكون بالصيغة الرياضية التي على أساسها يتحدد شكل العلاقة الدالية بين المتغير المستقل أو ما يعرف بالمتغير التوضيحي (Explained Variable) وبين المتغير التابع أو المعتمد (Dependent Variable). ولأنّ الدراسة المراد توصيف أنموذجها القياسي تقوم على أساس معرفة أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية للمصرف الإسلامي والمصارف التجارية في المدة (1996-2011) فإن عملية الصياغة الهيكلية لمعالم النموذج القياسي تتطلب تحديد الشكل الأولي لاتجاه العلاقة التي تحدد كلاً من المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة وقياس العلاقة بينهما، وقد تم استخدام تحليل الانحدار لقياس تلك العلاقة للحصول على النتائج المتعددة وقد تم إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات في البرنامج الإحصائي (SPSS).

#### 4-2-1-1- بناء النماذج القياسية وتحديد المتغيرات وطبيعة العلاقة

##### 4-1-2-1-1- بناء النموذج القياسي

لبناء النموذج القياسي لا بد من تحديد العلاقات بين مخاطر الائتمان والصيغ الاستثمارية على شكل صيغ رياضية التي يتم على أساسها تحديد شكل العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة أو التوضيحية (Explained Variable) وبين (Dependent Variable). ولأنّ الدراسة موضع البحث المراد توصيفها تقوم على أساس معرفة اثر مخاطر الائتمان في صيغ الاستثمار لمصارف إسلامية وتجارية أردنية في المدة (1996-2011) فهذا يتطلب صياغة الهيكلية لمعالم النموذج القياسي التي يتحدد معها الشكل الأولي لاتجاه العلاقة، وفي النموذج هذا فإنّ مؤشرات مخاطر الائتمان والتي تم قياسها عن طريق نسب روز وهي متغيرات مستقلة، ومؤشرات صيغ الاستثمار (للمصرف الإسلامي ومصرف الأردن ومصرف الأهلي التجارية) هي متغيرات معتمدة. ولقد تم اعتماد أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المراحل (stepwise-----Regression Analysis)

وأدخلت البيانات الخاصة بالمتغيرات في الحاسوب الآلي اعتماداً على البرنامج الإحصائي spss بعد تقدير العلاقة إذ إنّ

$$y_{ij} = F(X_{ij})$$

y<sub>ij</sub> :- تمثل المتغيرات التابعة للنموذج القياسي وعددها ثلاث متغيرات

$$3,2,1 = i$$

$$16...2,1 = j$$

$X_{ij}$  = تمثل المتغيرات المستقلة التوضيحية وعددها ثلاث متغيرات

$$3,2,1 = i$$

$$16 \dots 2,1 = j$$

ويمكن صياغة العلاقة أعلاه بالصيغة الخطية وغير الخطية وعلى النحو الآتي.

$$y_{ij} = B_0 - B_1 X_i + B_2 X_{2i} - B_3 X_{3i} + u_i \text{ ----- (1)}$$

وكذلك يمكن وصف النموذج أعلاه بالصيغة اللوغارتمية المزدوجة

$$\ln y_{ij} = B_0 - B_1 \ln X_{1i} + B_2 \ln X_{2i} - B_3 \ln X_{3i} + u_i \text{ ----- (2)}$$

كما يمكن وصف النموذج أعلاه بالصيغة الخطية نصف اللوغارتمية

$$\ln y_{ij} = B_0 - B_1 X_{1i} + B_2 X_{2i} - B_3 X_{3i} + u_i \text{ ----- (3)}$$

$$y_{ij} = B_0 - B_1 \ln X_{1i} + B_2 \ln X_{2i} - B_3 \ln X_{3i} + u_i$$

إذ إن  $(u_i)$  في المعادلة تشير إلى المتغير العشوائي (Random Variable) وهو يتضمن المتغيرات الأخرى التي لم ترد في النموذج .

#### 4-2-1-2- تحديد المتغيرات ووصف العلاقة وطبيعة الاستجابة

#### 4-2-1-2-1- تحديد المتغيرات

#### أولا - المتغيرات المستقلة

تم اختيار نسب Rose لقياس مخاطر الائتمان لكل من المصرف الإسلامي والمصارف التجارية وهذه النسب هي

$X_1$  و تمثل سعر سهم المصرف إلى الأرباح السنوية للسهم

$X_2$  وتمثل حق الملكية إلى الموجودات الثابتة للمصرف

$X_3$  وتمثل رأس المال إلى الموجودات الكلية

ثانيا- المتغيرات التابعة (المعتمدة)

**1- المتغيرات التابعة (المعتمدة) للمصرف الإسلامي**

تم اختيار بعض استثمارات المصرف الإسلامي الرئيسية مثل صيغة المرابحة للأمر بالشراء وصيغتي المضاربة والمشاركة وصيغة كمبيالات التمويل والتي مثلتها الرموز (Z3, Z2, Z1) على التوالي

**2- المتغيرات التابعة (المعتمدة) للمصارف التجارية**

تم اختيار بعض استثمارات المصارف التجارية منها حسابات الجاري مدين وحسابات القروض والسلف وحسابات بطاقات الائتمان والتي مثلتها الرموز (y3, y2, y1) على التوالي

**4-1-2-3- وصف وطبيعة الاستجابة للمتغيرات الداخلة في النموذج****أولاً- المتغير (X1)**

$$X1 = \text{سعر السهم} \mid \text{الأرباح السنوية للسهم}$$

هو يمثل سعر السهم إلى الأرباح السنوية ونظراً لأن (X1) يعتمد في حسابه على العلاقة بين سعر السهم وبين الأرباح السنوية لذلك نتوقع أن تتولد علاقة عكسية بين (X1) مع الاستثمارات المتمثلة ب (y3, y2, y1) بسبب أن زيادة الاستثمارات تؤدي منطقياً إلى زيادة الأرباح ولأن الأرباح السنوية تمثل المقام في معادلة (X1) لذلك فإنّ الزيادة في المقام تؤدي إلى تخفيض نسبة (X1) وإنّ انخفاض الأرباح يؤدي إلى انخفاض المقام مؤدياً إلى زيادة (X1) وهذا يثبت العلاقة العكسية .

أما بالنسبة إلى سعر السهم فإنّ التغيرات التي تطرأ عليه صغيرة بالنسبة إلى التغيرات الحاصلة في الأرباح السنوية للسهم وما يثبت ذلك أن هذه التغيرات طفيفة هو إنّ سعر السهم لا يمكن أن يكون صفراً أو يكون بالسالب . ونلاحظ بالمقابل أن الأرباح السنوية يمكن أن تكون كبيرة جداً تبعاً للنشاط الاقتصادي ويمكن أن تكون الأرباح السنوية مساوية للصفر عندما تكون الإيرادات مساوية للتكاليف السنوية ويمكن أن تكون الأرباح بالسالب عندما تكون الإيرادات أقل من التكاليف السنوية .

**ثانياً- المتغير (X2)**

$$X2 = \text{حق الملكية} \mid \text{الموجودات الثابتة}$$

هو يمثل العلاقة بين حق الملكية إلى الموجودات الثابتة للمصرف ومن المعادلة أن (x2) يعتمد في حسابه على الموجودات الثابتة للمصرف والتي تعتبر جزء صغير من حقوق الملكية ولا يمكن للموجودات الثابتة أن تتغير بصورة مستمرة بنسب كبيرة وتبلغ أعلى قيمة لها في بداية إنشاء المصرف ومن ثم تستقر على معدلات ثابتة تقريباً . إذ إن زيادة الاستثمارات من شأنها أن تزيد حقوق الملكية وبالعكس أن الخسائر التي تتعرض لها الاستثمارات تمتد للتسوية من حقوق الملكية ولأنّ حقوق الملكية تمثل البسط في معادلة المتغير (X2) فإنّ زيادة حقوق الملكية يؤدي إلى زيادة (x2) وبالعكس وهذا ينتج عنه علاقة طردية .

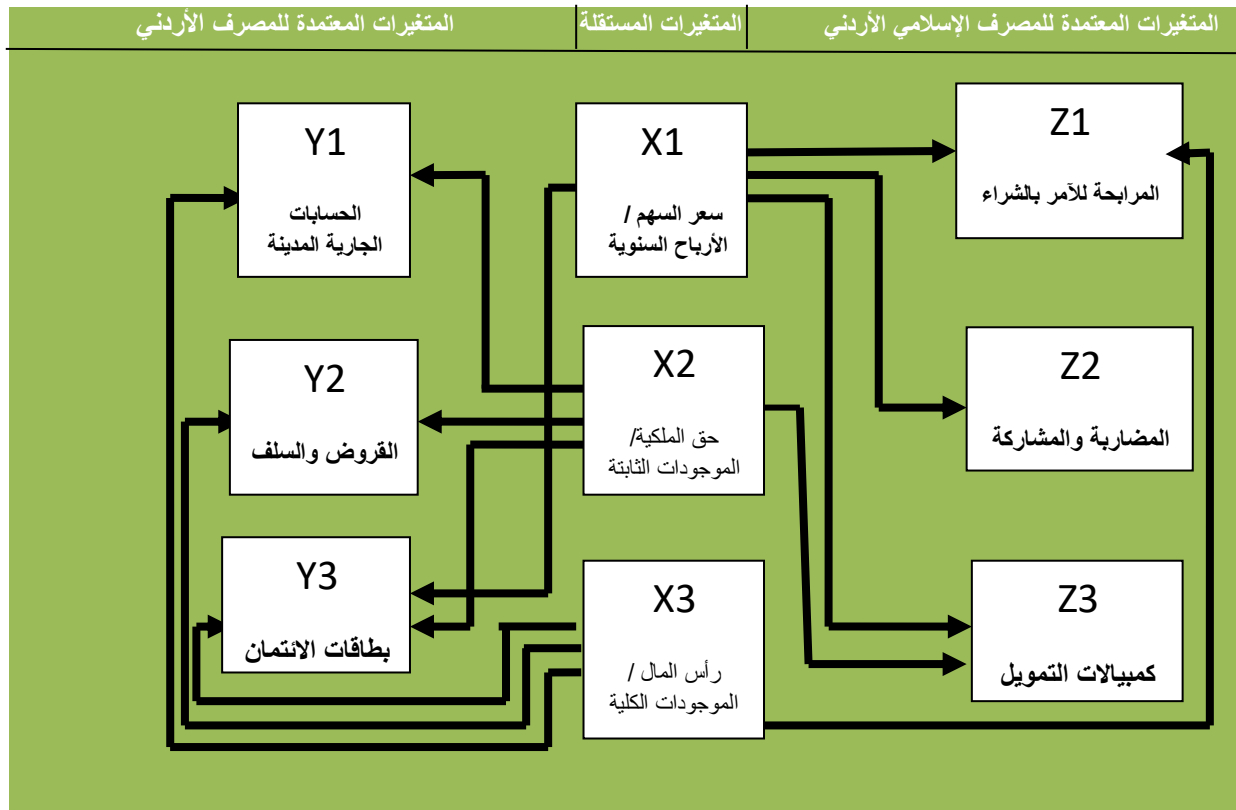
## ثالثاً- المتغير (X3)

X3 = رأس المال \ الموجودات الكلية

هو يمثل رأس المال إلى الموجودات الكلية وإنَّ زيادة الاستثمارات تزيد من الموجودات الكلية لأن الاستثمارات هي أحد فقرات الميزانية العمومية التي تجمع مع باقي الفقرات لتمثل مجموع الموجودات وإنَّ الاستثمارات تنتج من حجم الودائع عند المصرف وإنَّ زيادة الودائع تعني زيادة الاستثمار ولا تعني زيادة رأس المال ولأنَّ الموجودات الكلية تمثل المقام في معادلة المتغير (X3) فإنَّ زيادة الموجودات تؤدي إلى خفض نسبة (X3) وبالعكس لذلك تتولد علاقة عكسية بين المتغير (X3) وبين الاستثمارات . ويوضح شكل رقم (38) تأثير المخاطر الائتمانية أكثر في المصرفين التجاريين منه على المصرف الإسلامي .

## شكل رقم ( 38 )

مؤشرات المخاطر الائتمانية على المصارف (عينة الدراسة)



المصدر : من إعداد الباحث

## 3-1-4- البيانات الخاصة بالدراسة

تم اعتماد البيانات المالية التي تصدرها المصارف الأردنية في نشراتها السنوية والتي تمثل البيانات الختامية لكل سنة والتي تمتد مدتها من (1996-2011) وتتضمن بيانات كل من المصرف الإسلامي الأردني ومصرف الأردن التجاري والمصرف الأهلي التجاري.



## 4-1-3-1- بيانات المصرف الإسلامي

## أولاً- استثمارات المصرف الإسلامي

Z1 = المراجعة للأمر بالشراء

Z2 = مضاربة ومشاركة

Z3 = كمبيالات التمويل

## ثانياً - نسب (Rose) لقياس المخاطر الائتمانية

X1 = سعر سهم المصرف / الأرباح السنوية للسهم

X2 = حق الملكية / الموجودات الثابتة للمصرف

X3 = رأس المال / الموجودات الكلية

جدول رقم(21)

المتغيرات التابعة وهي الاستثمارات بالدينار الأردني و المتغيرات المستقلة وهي نسب Rose للمصرف الإسلامي للمدة (1996-2011)

السنوات	استثمارات المراجعة للأمر بالشراء	المصرف مضاربة ومشاركة	الإسلامي كمبيالات التمويل	نسب	روز	للمصرف الإسلامي
	Z1	Z2	Z3	x1	x2	x3
1996	167420390	9250000	60450333	31.6	2.99	0.033
1997	175320499	9500000	64325000	24.16	3.05	0.036
1998	182450617	10460390	65490320	31.66	3.23	0.033
1999	184057115	11902400	71212423	37.045	3.07	0.033
2000	176543899	12049452	64540599	17.36	3.24	0.056
2001	163306458	11964369	62479829	44.4	3.356	0.055
2002	180202826	12032159	71144512	20.4	3.85	0.049
2003	201494927	12265894	77679310	25.32	4.26	0.04
2004	227754230	12754511	97652846	31.95	4.7	0.035
2005	494966288	12437743	114645456	16.291	5.89	0.03
2006	201724119	13445829	241225587	15.1	7.78	0.044
2007	338162694	19765083	159006812	16.243	8.45	0.041
2008	386329526	23112812	200332652	10.45	5.86	0.044
2009	384049280	15156632	249893425	11.36	5.41	0.046
2010	395211572	17605692	260272536	10.31	5.05	0.038
2011	430539240	19691199	287503285	9.717	4.7	0.035

من أعداد الباحث:- اعتمادا على البيانات المالية للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (1996-2011)

## 4-2-3-1-4 البيانات الخاصة بمصرف الأردن

## أولاً- استثمارات مصرف الأردن

Y1 = حسابات الجاري مدين

Y2 = القروض والكمبيالات

Y3 = بطاقات الائتمان

ثانيا- نسب روز لمصرف الأردن (Rose)

هي ثابتة لجميع المصارف (عينة الدراسة)

جدول رقم (22)

المتغيرات التابعة وهي الاستثمارات والمتغيرات المستقلة وهي نسب Rose لمصرف الأردن للمدة (1996-2011)

السنوات	استثمارات حسابات الجاري مدين	مصرف قروض وكمبيالات	الأردن البطاقات الائتمانية	نسب	روز	لمصرف الأردن
	Y1	Y2	Y3	X1	X2	X3
1996	75415361	130506309	4556320	157.7	2.5	0.0197
1997	75413220	130420398	4356212	احتجاز	2.71	0.0377
1998	82313220	192556720	4500389	118.24	2.52	0.0364
1999	85415330	195316420	5200325	119.4	2.11	0.035
2000	90370412	210312245	5422354	102.5	2.57	0.034
2001	98476512	219360414	5760320	29.7	3.1	0.32
2002	100450313	225460320	4600515	21	3.15	0.044
2003	105063090	235614222	4946000	21.1	3.31	0.05
2004	110504695	247957313	4996003	25.69	3.98	0.05
2005	128147151	355255760	8593124	23.4	5.67	0.055
2006	134507323	438831444	10474413	11.8	6.929	0.0062
2007	134428735	445467589	11717065	12.1	7.98	0.0686
2008	122519535	509856590	12904026	6.707	5.92	0.059
2009	127386087	564283751	12928566	8.052	5.033	0.052
2010	143630734	668605550	12792164	12.03	5.17	0.05
2011	159388482	698988797	11585966	8.135	6.461	0.07

من أعداد الباحث: اعتماداً على البيانات المالية لمصرف الأردن للمدة (1996-2011)

4-3-1-3- البيانات الخاصة بالمصرف الأهلي

أولاً- استثمارات المصرف الأهلي

هي مشابهة للمصرف الأردني التجاري

ثانياً- نسب روز لمصرف الأردن (Rose)

هي ثابتة لجميع المصارف (عينة الدراسة)

### جدول رقم(23)

المتغيرات التابعة وهي الاستثمارات والمتغيرات المستقلة وهي نسب Rose لمصرف الأهلي للمدة (1996-2011)

السنوات	استثمارات حسابات الجاري مدين	مصرف قروض وكمبيالات	الأردن البطاقات الائتمانية	نسب	روز	لمصرف الأردن
	Y1	Y2	Y3	X1	X2	X3
1996	172380425	67340254	1590480	4.63	1.18	0.044
1997	176492350	70360589	1658549	7.3	1.23	0.047
1998	180450390	82475320	1594366	5	1.22	0.05
1999	190116631	91218954	1778475	5	1.23	0.05
2000	218929859	95732503	1770299	6	1.3	0.04
2001	190455008	88259705	5051375	8	1.23	0.031
2002	160932460	74388043	4444149	9	1.2	0.0312
2003	166087592	55837005	5539105	13	1.4	0.037
2004	164739491	57297517	5764794	36.94	1.9	0.038
2005	176255154	58370971	7043244	19.2	0.39	0.049
2006	148281724	62159949	10582471	16.44	4.3	0.06
2007	150908579	621717923	12812580	24.15	3.8	0.056
2008	177763059	723760026	13614939	9.94	3.7	0.05
2009	154101222	804656204	14001860	8.94	3.59	0.05
2010	180096595	899060459	14036195	10.61	3.9	0.044
2011	192712809	799930852	12968422	7.8	4.8	0.057

من أعداد الباحث: اعتماداً على البيانات المالية لمصرف الأردن للمدة (2011-1996)

المبحث الثانيقياس أثر المخاطر الائتمانية وتحليلها في صيغ الاستثمار للمصارف (عينة الدراسة)

1-2-4- اختبارات المصرف الإسلامي الأردني:-

1-1-2-4- اختبار أثر مؤشر المخاطر الائتمانية في متغير المربحة للأمر بالشراء (Z1)

جدول رقم (24)

نتائج الاختبارات الإحصائية القياسية المثلى للنموذج المختار للمصرف الإسلامي (المربحة للأمر بالشراء)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln Z1 = 4.064 - 0.489 \ln x1 + 0.374 \ln x2 - 0.733 \ln x3$	3.456 -3.207 1.680 -2.380	1.753	0.75	0.69	12.127	3.29	2.073	1.45

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزدوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

أولاً:- الاختبارات الإحصائية

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى ( 5% ) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -3.207 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) ، أما اختبار ( F ) فيشير إلى إن الدالة كانت معنوية ككل على مستوى ( 5% ) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 12.127 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) ، أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أنّ ( 75% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ( Z1 ) تفسرها المتغيرات المستقلة ( x1, x2, x3 )

ثانياً:- الاختبار القياسي

كان معامل اختلاف التباين ( VIF ) يساوي ( 1.6 ) تقريبا للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين ( VIF < 5 ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .

أما قيمة ( D.W ) فقد بلغت ( 2.073 ) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة ( D.W ) كانت ضمن الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

**ثالثاً:- الاختبار الاقتصادي**

جاءت إشارة المعالم المقدره (  $x_1, x_2, x_3$  ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وان تغير (  $x_1$  ) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير (Z1) بنسبة ( 48%) , وتغير (  $x_2$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير ( Z1 ) بنسبة (0.37), وان تغير (  $x_3$  ) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير (Z1) بنسبة (0.73)

**4-2-1-2-4- اختبار اثر مؤشر مخاطر الائتمان في متغير المضاربة والمشاركة (Z2)**

جدول رقم (25)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلثي للنموذج المختار للمصرف الإسلامي(المضاربة والمشاركة)

ت	النموذج	T محتسبة	T جدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln Z_2 = 3.397 - 0.275 \ln x_1 + 0.302 \ln x_2 + 0.132 \ln x_3$	3.761 -2.349 1.767 0.559	1.753	0.666	0.583	7.992	3.29	1.987	1.6

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزدوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

**أولاً:- الاختبارات الإحصائية**

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى ( 5% ) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -2.349 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أن الدالة كانت معنوية ككل على مستوى ( 5% ) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 7.99 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أن ( 66% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ( Z2 ) تفسرها المتغيرات المستقلة (  $x_1, x_2, x_3$  )

**ثانياً:- الاختبار القياسي**

كان معامل اختلاف التباين (VIF) يساوي ( 1.6 ) تقريباً للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين (  $VIF < 5$  ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .

أما قيمة ( D.W ) فقد بلغت ( 1.987 ) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة ( D.W ) كانت ضمن الحد الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

**ثالثاً:- الاختبار الاقتصادي**

جاءت إشارة المعالم المقدرة (  $x_1, x_2$  ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وان تغير (  $x_1$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (Z2) بنسبة (27%) , وتغير (  $x_2$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير ( Z2 ) بنسبة ( 30% ) , أما (  $x_3$  ) فإنها لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وإن تغير (  $x_3$  ) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير ( Z2 ) بنسبة ( 13% ) بل اتجاه المعاكس ويرجع سبب ذلك إلى زيادة مخاطر المضاربة والمشاركة وتجنب المصارف الإسلامية هذه الصيغ الاستثمارية والتي مثلها (Z2) فيما مثلت رأس المال/ الموجودات الكلية وإن انخفاض الاستثمار في (Z2) يؤدي إلى انخفاض نسبة الموجودات الكلية وزيادة الاستثمار في (Z2) يؤدي إلى زيادة الموجودات الكلية مما يؤدي إلى تزايد قيمة (  $x_3$  ) وتنخفض تبعاً لزيادة الاستثمار وانخفاضه في (Z2) مما يفسر وجود علاقة طردية موجبة وليست على فرض النظرية الاقتصادية التي حددت العلاقة العكسية .

#### **4-2-1-3- اختبار أثر مؤشر مخاطر الائتمان في متغير كمبيالات التمويل الإسلامية (Z3)**

جدول رقم (26)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلى للنموذج المختار للمصرف الإسلامي (كمبيالات التمويل)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln Z_3 = 5.085 - 0.769 \ln x_1 + 0.689 \ln x_2 - 0.281 \ln x_3$	3.492 -4.077 2.497 -0.738	1.753	0.831	0.789	19.713	3.29	2.542	1.6

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

#### **أولاً- الاختبارات الإحصائية**

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى (5%) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -4.077 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أن الدالة كانت معنوية ككل على مستوى ( 5% ) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 19.713 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أن ( 83% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Z3) تفسرها المتغيرات المستقلة (  $x_1, x_2, x_3$  )

#### **ثانياً- الاختبار القياسي**

كان معامل اختلاف التباين (VIF) يساوي ( 1.6 ) تقريباً للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين (  $VIF < 5$  ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .

أما قيمة ( D.W ) فقد بلغت ( 2.542 ) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة ( D.W ) كانت ضمن الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

### ثالثا- الاختبار الاقتصادي

جاءت إشارة المعالم المقدرة (  $x_1, x_2, x_3$  ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وان تغير (  $x_1$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير ( Z3 ) بنسبة ( 77% ) , وتغير (  $x_2$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير ( Z3 ) بنسبة ( 0.69 ) , وان تغير (  $x_3$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير ( Y3 ) بنسبة ( 28% )

### 4-2-2-2 - اختبارات مصرف الأردن التجاري:-

#### 4-2-2-2-1- اختبار اثر مؤشر مخاطر الائتمان في متغير الحسابات الجارية المدينة (y1)

جدول رقم (27)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلى للنموذج المختار لمصرف الأردن ( الحسابات الجارية المدينة)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln y_1 = 4.507 - 0.163 \ln x_1 + 0.716 \ln x_2 + 0.116 \ln x_3$	13.172 -1.602 7.758 2.957	1.753	0.836	0.795	20.405	3.29	1.631	1.2

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزدوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

### أولاً- الاختبارات الإحصائية

جاءت المعلمات ضعيفة المعنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) غير معنوية على مستوى ( 5% ) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -1.602 ) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أن الدالة كانت معنوية ككل على مستوى ( 5% ) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 20.405 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R<sup>2</sup> ) فيشير إلى أن ( 84% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ( y1 ) تفسرها المتغيرات المستقلة (  $x_1, x_2, x_3$  )

### ثانياً- اختبار القياسي

كان معامل اختلاف التباين ( VIF ) يساوي ( 1.2 ) تقريبا للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين (  $VIF < 5$  ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .

إمّا قيمة ( D.W ) فقد بلغت (1.631) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إنّ قيمة (D.W) كانت ضمن الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

### ثالثا- الاختبار الاقتصادي

جاءت إشارة المعالم المقدرة (  $x_1, x_2, x_3$  ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وإن تغير (  $x_1$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (  $y_1$  ) بنسبة ( 16% ) , وتغير (  $x_2$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (  $y_1$  ) بنسبة ( 71% ) , وان تغير (  $x_3$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (  $y_1$  ) بنسبة ( 11% ) بالاتجاه المعاكس أي إنّ العلاقة بين (  $x_3$  ) وبين (  $y_1$  ) هي علاقة عكسية وهي مخالفة للفرضية الاقتصادية ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة المنتهجة من قبل إدارة المصرف بالتوسع في زيادة رأس المال خلال المدة (2011-1996) . وقد بلغت نسبة النمو في مدة الدراسة (19.45) بينما كانت نسبة نمو الموجودات الكلية في المدة نفسها (9.29) ومما يؤدي إلى ارتفاع قيمة (  $x_3$  ) لارتفاع رأس المال إذ تمثل (  $x_3$  ) رأس المال / الموجودات الكلية ويمثل (  $y_1$  ) الحسابات الجارية المدينة

### 4-2-2-2- اختبارات أثر مؤشر مخاطر الائتمان في متغير القروض والكمبيالات $y_2$

جدول رقم (28)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلّي للنموذج المختار لمصرف الأردن ( القروض والكمبيالات)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln y_2 = 5.575 - 0.476 \ln x_1 + 1.671 \ln x_2 + 0.274 \ln x_3$	6.952 -1.998 7.727 2.993	1.753	0.834	0.793	20.126	3.29	1.584	1.25

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزدوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

### أولاً- الاختبارات الإحصائية

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى (5%) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -1.998 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أنّ الدالة كانت معنوية ككل على مستوى (5%) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 20.126 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أنّ ( 83% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (  $y_2$  ) تفسرها المتغيرات المستقلة (  $x_1, x_2, x_3$  )

### ثانياً- الاختبار القياسي



كان معامل اختلاف التباين (VIF) يساوي ( 1.25 ) تقريبا للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين (  $VIF < 5$  ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .

إمّا قيمة ( D.W ) فقد بلغت ( 1.584 ) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة ( D.W ) كانت ضمن الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

### ثالثا- الاختبار الاقتصادي

جاءت إشارة المعالم المقدرة (  $x_1, x_2$  ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وان تغير (  $x_1$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (  $y_2$  ) بنسبة ( 47% ) , وتغير (  $x_2$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (  $y_2$  ) بنسبة ( 1.67% ) , وان تغير (  $x_3$  ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (  $y_2$  ) بنسبة ( 27% ) بالاتجاه المعاكس وهو لا يتفق مع الفرضية الاقتصادية ويمثل (  $y_2$  ) القروض والكمبيالات في مصرف الأردن أما (  $x_3$  ) يمثل رأس المال / الموجودات الكلية . ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة المنتهجة من إدارة المصرف بالتوسع في زيادة رأس المال في المدة ( 1996-2011 ) . وقد بلغت نسبة النمو في مدة الدراسة ( 19.45 ) بينما كانت نسبة نمو الموجودات الكلية في المدة نفسها ( 9.29 ) مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة (  $x_3$  ) لارتفاع رأس المال إذ تمثل (  $x_3$  ) رأس المال / الموجودات الكلية ويمثل (  $y_2$  ) القروض والسلف

### 4-2-2-3- اختبار اثر مؤشر مخاطر الائتمان في متغير بطاقات الائتمان (y3)

جدول رقم (29)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلى للنموذج المختار لمصرف الأردن (بطاقات الائتمان)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	$R^2$	$-2R$	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln y_3 = 2.229 - 0.542 \ln x_1 + 1.404 \ln x_2 + 0.216 \ln x_3$	3.884 -3.179 9.071 3.301	1.753	0.874	0.842	27.728	3.29	1.458	1.20

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزدوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

### أولاً- الاختبارات الإحصائية

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى ( 5% ) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -3.179 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أنّ الدالة كانت معنوية ككل على مستوى ( 5% )

إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 27.728 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أنّ ( 87% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (y3) تفسرها المتغيرات المستقلة (x1,x2,x3)

### ثانيا- المعيار القياسي

كان معامل اختلاف التباين (VIF) يساوي ( 1.2 ) تقريبا للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين ( VIF < 5 ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .إمّا قيمة ( D.W ) فقد بلغت ( 1.485 ) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة ( D.W ) كانت ضمن الحد الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

### ثالثا- المعيار الاقتصادي

جاءت إشارة المعالم المقدره ( x1,x2,x3 ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وإن تغير ( x1 ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (y3) بنسبة ( 54% ), وتغير (x2) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير ( y3 ) بنسبة ( 1.4% ) , وإنّ تغير (x3) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير ( y3 ) بنسبة ( 21% ) بالاتجاه المعاكس وهو خلاف النظرية الاقتصادية ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة المنتهجة من قبل إدارة المصرف بالتوسع في زيادة رأس المال في المدة (1996-2011) . وقد بلغت نسبة النمو في مدة الدراسة (19.45) بينما كانت نسبة نمو الموجودات الكلية في المدة نفسها (9.29) مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة (x3) لارتفاع رأس المال إذ تمثل (x3) رأس المال / الموجودات الكلية ويمثل (y3) كمبيالات التمويل

### 4-2-3- اختبارات المصرف الأهلي التجاري:-

### 4-2-3-1- اختبار اثر مخاطر الانتمان في مؤشر الحسابات الجارية المدينة (y1)

جدول رقم (30)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلى للنموذج المختار للمصرف الأهلي(الحسابات الجارية المدينة)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln y_1 = -2.480 - 0.59 \ln x_1 + 1.382 \ln x_2 - 1.802 \ln x_3$	-0.988 -1.922 5.685 -1.976	1.753	0.82	0.775	18.231	3.29	1.363	2.3

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

أولاً- الاختبارات الإحصائية

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى (5%) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -1.922 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أن الدالة كانت معنوية ككل على مستوى (5%) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 18.231 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أن (82%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (y1) تفسرها المتغيرات المستقلة (x1,x2,x3)

ثانياً- الاختبار القياسي

كان معامل اختلاف التباين (VIF) يساوي ( 2.3 ) تقريباً للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين (VIF < 5) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي . إمّا قيمة ( D.W ) فقد بلغت (1.363) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة (D.W) كانت ضمن الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

ثالثاً- الاختبار الاقتصادي

جاءت إشارة المعالم المقدرة ( x1,x2,x3 ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وإنّ تغير ( x1 ) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير (y1) بنسبة ( 59%) , وتغير (x2) بنسب (1%) يؤدي إلى تغير ( y1 ) بنسبة ( 138%) , وإنّ تغير (x3) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير ( y1 ) بنسبة ( 180%)

4-2-3-2- اختبار أثر مخاطر الائتمان في متغير القروض والكمبيالات (y2)

جدول رقم (31)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلى للنموذج المختار للمصرف الأهلي(القروض والكمبيالات)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln y_2 = -1.174 - 0.238 \ln x_2 + 1.008 \ln x_3 - 1.016 \ln x_3$	-0.806 -1.334 7.141 -1.920	1.753	0.862	0.828	25.015	3.29	1.802	2.3

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزدوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

أولاً- الاختبارات الإحصائية

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى (5%) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( 1.334 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أنّ الدالة كانت معنوية ككل على مستوى (5%) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 25.015 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أنّ ( 86% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (y1) تفسرها المتغيرات المستقلة (x1,x2,x3)

### ثانيا- الاختبار القياسي

كان معامل اختلاف التباين (VIF) يساوي ( 2.3 ) تقريبا للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 - 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين ( VIF < 5 ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .

إما قيمة ( D.W ) فقد بلغت ( 1.802 ) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إن قيمة ( D.W ) كانت ضمن الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

### ثالثا- الاختبار الاقتصادي

جاءت إشارة المعالم المقدره ( x1,x2,x3 ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وإنّ تغير ( x1 ) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير (y2) بنسبة ( 23% ), وتغير (x2) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير (y2) بنسبة (100%) , وإنّ تغير (x3) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير (y2) بنسبة (100%)

### 4-3-2-3- اختبار أثر مخاطر الائتمان في مؤشر بطاقات الائتمان (y3)

جدول رقم (32)

نتائج الاختبارات الإحصائية المثلى للنموذج المختار للمصرف الأهلي(بطاقات الائتمان)

ت	النموذج	T المحتسبة	T الجدولية	2 R	-2 R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	VIF
1	$\ln y_3 = -6.512 - 0.607 \ln x_1 + 1.507 \ln x_2 - 2.739 \ln x_3$	-3.379 -2.579 8.017 -3.913	1.753	0.886	0.857	31.079	3.29	1.959	2.25

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية للنموذج القياسي بحسب الصيغة اللوغارتمية المزدوجة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (spss)

### أولاً- الاختبارات الإحصائية

جاءت المعلمات معنوية بحسب اختبار ( t ) وعلى مستويات مختلفة إذ كانت معلمة المتغير ( x ) معنوي على مستوى (5%) بحسب اختبار ( t ) وكانت قيمتها المحتسبة ( -2.579 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 1.753 ) , أما اختبار ( F ) فيشير إلى أنّ الدالة كانت معنوية ككل على مستوى ( 5% ) إذ بلغت ( F ) المحتسبة ( 31.079 ) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة ( 3.29 ) , أما اختبار ( R2 ) فيشير إلى أنّ ( 89% ) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (y3) تفسرها المتغيرات المستقلة (x1,x2,x3)

### ثانيا- الاختبار القياسي

كان معامل اختلاف التباين (VIF) يساوي ( 2.25 ) تقريبا للمتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي إذ إن هذا المعيار تتراوح قيمته المعيارية ( 1 – 5 ) وإذا كان معامل اختلاف التباين ( VIF < 5 ) يعني ذلك وجود مشكلة التعدد الخطي .

إمّا قيمة ( D.W ) فقد بلغت ( 1.959 ) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط إذ إنّ قيمة ( D.W ) كانت ضمن الحدين المسموح بهما

$$Du < D.W < 4-du$$

$$1.102 < D.W > 2.898$$

### ثالثا- الاختبار الاقتصادي

جاءت إشارة المعالم المقدره ( x1,x2,x3 ) متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة والحجم وإنّ تغير ( x1 ) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير (y3) بنسبة ( 60% ) , وتغير (x2) بنسبة ( 1% ) يؤدي إلى تغير ( y3 ) بنسبة ( 150% ) , وإنّ تغير (x3) بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير ( y3 ) بنسبة ( 273% )

### المبحث الثالث

#### تحليل النتائج ومقارنتها

#### تمهيد

يوضح جدول رقم (33) النتائج التي توصلت لها في الفصل الثالث والتي تخص المصارف (عينة الدراسة) ويبين الجدول بعض المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي تم قياسها بواسطة الانحراف المعياري للمدة الزمنية (2011-1996) وهي تشمل مخاطر نسبة السيولة السريعة ونسب الربحية كل من العائد على الموجودات (RoE , RoA) ودرجة التمان المختصة بالفشل المالي . وقد كان سبب التطرق إلى قياس هذه المخاطر هو التوصل إلى بعض الأدلة القياسية لدعم نماذج الاختبارات الإحصائية وتوسعت نطاق الفائدة من الدراسة المقارنة للمصارف الإسلامية والتجارية للوقوف على حقيقة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية .

#### **1-3-4- تحليل نسب السيولة والربحية ونموذج التمان ومقارنتها**

جدول رقم (33)

معدل الانحراف المعياري لمؤشر السيولة والعائد إلى الموجودات والعائد إلى حقوق الملكية ودرجة التمان للمدة (2011-1996)

معدل درجة التمان للمدة (2021-2012)	معدل درجة التمان للمدة (2011-1996)	الانحراف المعياري RoE	الانحراف المعياري RoA	الانحراف المعياري لنسبة السيولة السريعة	المؤشرات المصرف
5.13	2.5	5.8	0.42	8.64	المصرف الإسلامي
1.7	2.2	6.95	0.69	8.88	مصرف الأردن
1.25	2.2	5.47	0.80	14.98	المصرف الأهلي

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج التي تم التوصل لها في الفصل الثالث

#### **أولاً- مؤشر السيولة**

حقق المصرف الإسلامي أقل درجة انحراف معياري لنسبة السيولة السريعة فقد بلغت (8.64) من معدل الانحراف المعياري لمصرف الأردن والمصرف الأهلي الذي بلغ (11.98) وهذا يعني أنّ المصرف الإسلامي حصل على مخاطر أقل من انخفاض نسبة السيولة السريعة عن وسطها الحسابي من المصرفين التجاريين .

#### **ثانياً- مؤشرات الربحية**

#### **أولاً- مؤشر العائد إلى الموجودات RoA**

جاءت درجة الانحراف المعياري لمؤشر RoA للمصرف الإسلامي (0.42) وهي أقل من معدل درجة الانحراف المعياري للمصرفين التجاريين إذ بلغ معدلها (0.75) وتمثل المخاطر المنخفضة للمصرف الإسلامي إنّ مخاطر انخفاض الربح المتحقق عن كل دينار مستثمر هي أقل مما في المصرفين التجاريين

## ثانيا- مؤشر العائد إلى حقوق الملكية ROE

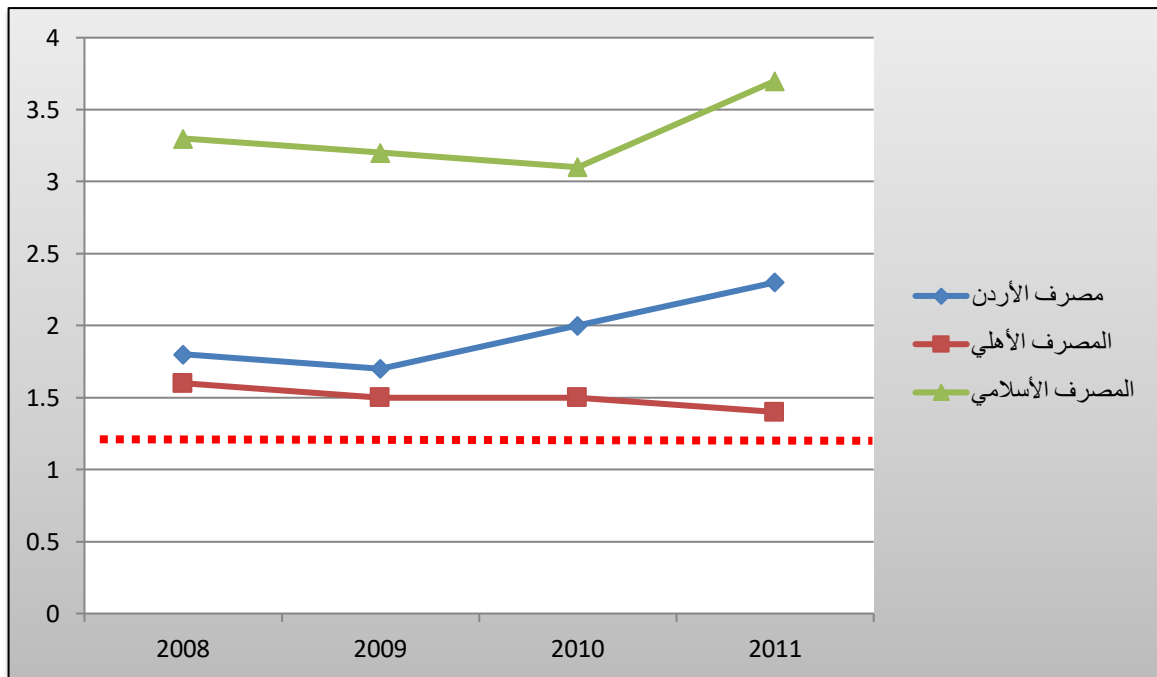
جاءت درجة الانحراف المعياري لمؤشر ROE للمصرف الإسلامي (5.8) وهي أقل من معدل درجة الانحراف المعياري للمصرفين التجاريين إذ بلغ معدلها (6.21) وتمثل المخاطر المنخفضة للمصرف الإسلامي إن مخاطر انخفاض الربح المنفق إلى أموال المساهمين هي أقل مما في المصرفين التجاريين

## ثالثا- درجة التمان للمدة (2011-1996)

جاءت نتائج نموذج التمان لعينة المصارف (عينة الدراسة) جيدة ولم تتعرض المصارف إلى درجة الفشل المالي بالوفاء بالتزاماتها أمام المودعين ويوضح شكل رقم (39) قيمة Z لمدة أربع السنوات الأخيرة من 2008 ولغاية 2011 ويوضح الخط المنقطع درجة الفشل المالي وهي 1.1 وكذلك المستويات الجيدة للمصارف كما مبين وقد حقق المصرف الإسلامي هامش أمان أعلى بكثير من المصارف التجارية ونستنتج من ذلك على انخفاض مخاطر المصرف الإسلامي من ناحية التزاماته بالوفاء أمام المودعين وهذا ينطبق مع جوهر العمل المصرفي الإسلامي الذي يشترك فيه المستثمر مع المصرف بالأرباح والخسائر . وإنّ تحمل المستثمر نسبة من الخسائر مع المصرف أعطى قدرة للمصرف الإسلامي بالوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين . وعلى العكس في المصارف التجارية فإنها ملزمة بالوفاء بكامل التزاماتها اتجاه المودعين حتى لو خسرت استثماراتها لعدم اشتراك المستثمرين معها في الأرباح والخسائر

## شكل رقم (39)

قيمة Z لنموذج التمان للمصارف (عينة الدراسة) للمدة (2011-1996)



المصدر: من إعداد الباحث

2- درجة التمان للمدة (2021-2012)

**4-3-2- التنبؤ بالفشل المالي للمصارف (عينة الدراسة) للمدة (2012-2021)**

استعمل نموذج التمان لقياس درجة الفشل المالي التقديرية للمصارف (عينة الدراسة) للمدة (2021-2012) اعتماداً على البيانات المالية التاريخية للمدة (1996-2011) واستخراج معدل النمو للنسب المالية المستعملة في نموذج التمان لكل سنة وإضافته على قيمة النسبة المالية للسنة اللاحقة لاستخراج القيمة التقديرية لكل سنة على حده ولكل نسبة مالية. وقد تم استعمال أولاً- معادلة النمو لاستخراج معدل النمو لكل سنة وإضافته

$$\text{معدل النمو} = \left[ \frac{1}{(\text{عدد السنوات} - 1)} \right] - 100 * 1$$

ثانياً - نموذج التمان لقياس درجة الفشل

$$Z = 6.56x1 + 3.62x2 + 6.72x3 + 1.05x4$$

X1 — رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات

X2 ---- الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات

X3 ---- الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات

X4 ---- حقوق الملكية إلى مجموع المطلوبات

**أولاً- التنبؤ بالفشل المالي التقديري للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2012-2021)**

سجل المصرف الإسلامي الأردني ارتفاعاً في قيم z لقياس الفشل المالي التقديري على مدى العشر سنوات القادمة وكان معدل قيمة z للمدة هو (5.13) أعلى من معدل الذي تم التوصل إليه اعتماداً على البيانات التاريخية للمدة (1996-2011) وكما مبين في جدول رقم (20) إنّ قيمة Z في نمو تصاعدي على طيلة مدة التنبؤ التقديرية مما يعني أن عمل المصارف الإسلامية تحقق نمو في قدرتها على الوفاء بجميع التزاماتها كلما استمر المصرف في عمله و مما يؤكد النتائج الجيدة للمصرف الإسلامي أن جميع أموال المستثمرين هي ليست عبء على المصرف الإسلامي يتوجب وفاءها إلى أصحابها عند تعرض هذه الأموال إلى الخسائر بل أن المستثمرين كذلك يتحملون نصيبهم من الخسارة في حال وقوعها . وكذلك المصارف الإسلامية لا تقترض الأموال في سبيل استثمارها ومما يؤدي إلى انخفاض مخاطر الفشل المالي للمصارف الإسلامية لانعدام مديونيتها إلى المؤسسات المالية الأخرى.



## جدول رقم (34)

قيمة Z لقياس درجة الفشل المالي التقديرية بحسب نموذج التمان للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2012-2021)

السنة	قيمة z
2012	3.8
2013	3.9
2014	4.3
2015	4.5
2016	4.9
2017	5.2
2018	5.6
2019	5.9
2020	6.4
2021	6.8
المعدل	5.13

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية للمصرف الإسلامي للمدة (2011-1996)

## ثانياً- التنبؤ بالفشل المالي التقديري لمصرف الأردن التجاري للمدة (2012-2021)

على الرغم من أن نتائج مصرف الأردن كانت أعلى من درجة الفشل المالي عندما تكون قيمة z هي أصغر أو مساوية ل (1.1) بحسب نموذج التمان إلا أن مصرف الأردن كما في الجدول رقم (22) حقق تنازلاً عما كان عليه بالنسبة إلى البيانات التاريخية السابقة للمدة (2011-1996) وأقل قيمة ل Z تقديرية سجلت عام (2015) إذ بلغت (1.29) أما أعلى قيمة سجلت عام (2021) بلغت (2.98) وأنخفض معدل قيمة Z عما كان في السابق من (2.2) للمدة التاريخية (2011-1996) إلى (1.7) للمدة (2012-2021) وهذا يفسر عمل المصارف التجارية التي تتحمل الخسائر في الاستثمارات في حال وقوعها سواء أكان بالوفاء للمودعين أم بوفائها للمقرضين في حال اقتراضها سواء أكان للاستثمار أم للوفاء بمتطلبات السيولة وغيرها. وسواء أكانت استثمارات المصارف التجارية بأموال المودعين أم بأموال مقترضة من مؤسسات مالية أخرى أو المصرف المركزي فإنها تكون أمام ثلاث حالات هي

1- تحقيق أرباح من الاستثمارات

2- عدم تحقيق أرباح عندما تتساوى الإيرادات مع المصاريف وبذلك لم تحقق هدف الربحية

3- خسارة الاستثمارات.

في هذه النقطة على المصارف التجارية الوفاء بالتزاماتها أمام مختلف الزبائن عن طريق إرجاع أصل المبلغ والفوائد المترتبة عليه. وهذا عكس طبيعة العمل في المصارف الإسلامية وقد تمتد هذه الخسارة

إلى رأس المال لتغطية التزامات المصرف أمام زبائنه في هذه الحالة تنخفض قيمة Z لقياس درجة الفشل المالي . وهذا يفسر ارتفاع معدل الفشل المالي في المصارف التجارية عنه في المصارف الإسلامية .

جدول رقم (35)

قيمة Z لقياس درجة الفشل المالي التقديرية بحسب نموذج التمان لمصرف الأردن التجاري للمدة (2012-2021)

السنة	قيمة Z
2012	1.5
2013	1.4
2014	1.36
2015	1.29
2016	1.37
2017	1.43
2018	1.67
2019	1.9
2020	2.3
2021	2.98
المعدل	1.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996)

### ثالثاً - التنبؤ بالفشل المالي التقديري للمصرف الأهلي التجاري للمدة (2021-2012)

سجلت قيمة Z انخفاضاً تنازلياً من عام (2012) إذ بلغت (1.4) إلى عام (2021) فقد بلغت (1.15) وبذلك تتضح مخاطر الفشل المرتفعة في المصرف الأهلي التجاري كما موضح في جدول رقم (23) . بينما حقق مصرف الأردن التجاري نمواً موجباً من عام (2017) إلى عام (2021) مما يعني انخفاض مستوى المخاطر لمصرف الأردن وارتفاع هذا المستوى من المخاطر للمصرف الأهلي بمرور الزمن . وعلى الرغم من أن النتائج التي تم التوصل لها لم تصل إلى درجة الفشل المالي بحسب نموذج التمان التي حددها باعتبار قيمة Z أصغر أو تساوي (1.1) ولكن قيم Z التقديرية انخفضت مستواها عما كانت عليه في القيم التاريخية للمصرف الأهلي وخصوصاً في عام (2021) إذ سجلت قيمة Z (1.15) وهي بذلك تكون قريبة من درجة الفشل . في حين بلغ معدل قيمة Z للمدة التقديرية (1.25) بينما كان معدل Z للبيانات التاريخية هي (2.2)

جدول رقم (36)

قيمة Z لقياس درجة الفشل المالي التقديرية بحسب نموذج التمان للمصرف الأهلي التجاري للمدة (2021-2012)

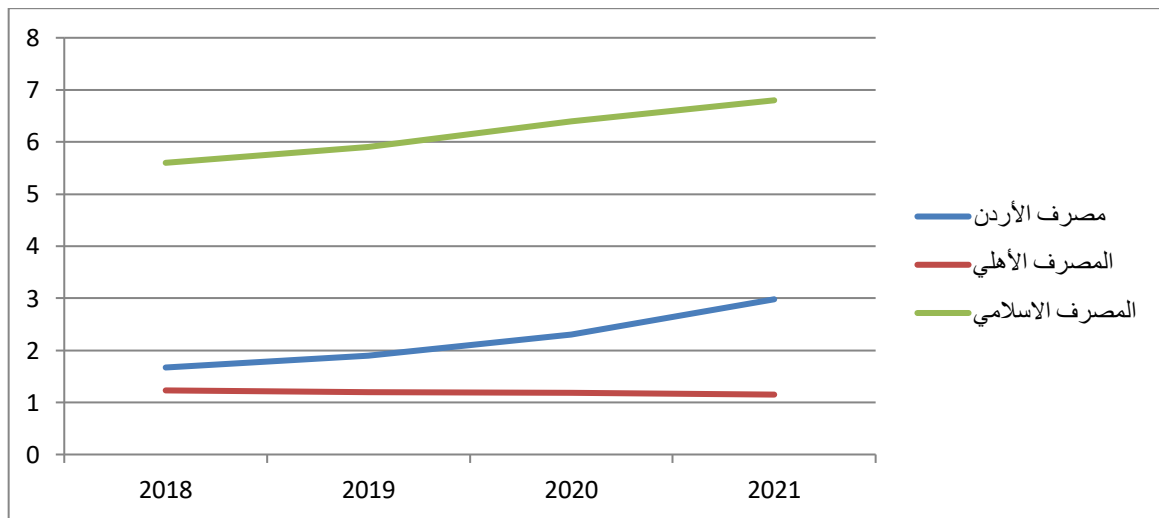
السنة	قيمة Z
2012	1.4
2013	1.3
2014	1.3
2015	1.27
2016	1.28
2017	1.25
2018	1.23
2019	1.2
2020	1.18
2021	1.15
المعدل	1.25

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية للمصرف الأهلي التجاري للمدة (2011-1996)

يوضح شكل رقم (40) درجة الفشل المالي التقديرية لمدة عشر سنوات قادمة والذي يثبت أن المستقبل أكثر أمان مع المصارف الإسلامية التي أبتعدت عن المخاطرة كلما تقدم الزمن وهذا السبب دفع المصارف التجارية العالمية إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية وفق الفكر الإسلامي الذي يشترك مع المستثمرين بالأرباح والخسائر ولا يتعامل بالفائدة

شكل رقم (40)

قيمة Z لنموذج التمان للمصارف عينة الدراسة للمدة (2021-2012)



المصدر: من إعداد الباحث

### 4-3-3- مقارنة نتائج الاختبارات للنماذج الإحصائية الداخلة في النموذج

لقد كانت نتائج الاختبارات الإحصائية المقدره ايجابية فقد اجتازت معظم الاختبارات الإحصائية والقياسية وقد كانت النتائج متفقه في كثير من الجوانب مع منطق النظرية الاقتصادية ومختلفة بعض منها مع منطق النظرية الاقتصادية للأسباب الموضحة سابقا. وقد كانت قوة تأثير المتغيرات المعتمدة على المتغيرات المستقلة متفاوتة من مصرف إلى آخر وبحسب الجدول الآتي يوضح هذه التأثيرات

جدول رقم (37)

مؤشرات المخاطر الائتمانية للمصارف (عينة الدراسة) للفترة (1996-2011)

المصرف الأهلي التجاري			مصرف الأردن التجاري			المصرف الإسلامي الأردني			المصرف
بطاقات الائتمان	القروض والسلف	الحسابات الجارية المدينة	بطاقات الائتمان	القروض والسلف	الحسابات الجارية المدينة	كمبيالات التمويل	المضاربة والمشاركة	المرابحة	المتغيرات المعتمدة
Y3	Y2	Y1	Y3	Y2	Y1	Z3	Z2	Z1	المتغيرات المستقلة
✓	—	—	✓	—	—	✓	✓	✓	X1
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	—	—	X2
✓	—	✓	✓	✓	✓	—	—	✓	X3

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً إلى نتائج تقدير النماذج القياسية

### أولاً- المصرف الأردني الإسلامي

يبين الجدول رقم (37) أن المتغير المستقل ( $x_1$ ) والذي يمثل (سعر سهم المصرف إلى الأرباح السنوية للسهم) والتي تقيس المخاطر الائتمانية كان أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغيرات التابعة ( $Z_3, Z_2, Z_1$ )، بينما كان تأثير كل من المتغيرات المستقلة المتبقية ( $x_3, x_2$ ) والتي تمثل حق الملكية إلى الموجودات الثابتة، رأس المال إلى الموجودات الكلية قليلاً في المتغيرات المعتمدة ( $Z_3, Z_2, Z_1$ ) التي تمثل المربحة للأمر بالشراء والمضاربة والمشاركة وكمبيالات التمويل على التوالي.

### ثانياً- مصرف الأردن التجاري والمصرف الأهلي

تأثير العلاقة للمصرف الأردن والمصرف الأهلي التجاريين جاء متشابهاً في قوة تأثير المتغيرات المستقلة ( $x_3, x_2, x_1$ ) والتي تمثل سعر سهم المصرف إلى الأرباح السنوية للسهم، حق الملكية إلى الموجودات الثابتة، رأس المال إلى الموجودات الكلية على المتغيرات المعتمدة ( $y_3, y_2, y_1$ ) التي تمثل استثمارات المصارف التجارية في الحسابات الجارية المدينة والقروض والكمبيالات وبطاقات الائتمان على التوالي فقد كانت المتغيرات المستقلة ( $x_3, x_2$ ) أكثر تأثيراً على المتغيرات المعتمدة ( $y_3, y_2, y_1$ ) بينما كان تأثير المتغير المستقل ( $x_1$ ) أقل تأثيراً في المتغيرات المعتمدة.

ونستنتج من جدول رقم (37) قوة التأثير بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكانت

1- جاءت قوة تأثير المتغير المستقل ( $x_1$ ) في المتغيرات المعتمدة ( $y_3, y_2, y_1$ ) في اختبارات المصرف الإسلامي أكثر تأثيراً بينما كان تأثير المتغير المستقل ( $x_1$ ) ضعيفاً في اختبارات مصرف الأردن والمصرف الأهلي

2- ضعف قوة التأثير للمتغيرات المستقلة ( $x_3, x_2$ ) في اختبارات المصرف الإسلامي في المتغيرات المعتمدة بينما كانت المتغيرات المستقلة ( $x_3, x_2$ ) في مصرف الأردن والمصرف الأهلي أكثر تأثيراً على المتغيرات المعتمدة ( $y_3, y_2, y_1$ ).

3- نستنتج من النقطتين أعلاه أن طبيعة التأثير بين المتغيرات المستقلة والتابعة في المصرف الإسلامي هي عكس طبيعة التأثير في مصرف الأردن والمصرف الأهلي ويعلل سبب ذلك إلى اختلاف جوهر العمل الإسلامي الذي يتبع قاعدة الحلال والحرام واجتناب الربا بينما يكون عمل المصارف التجارية قائماً على الفائدة الربوية .

4- كان أكثر تأثير في المصرف الإسلامي متغير مستقل واحد هو ( $x_1$ ) مع المتغيرات المعتمدة بينما تأثير المتغيرات المستقلة ( $x_3, x_2$ ) كان ضعيفاً , بينما كان أكثر تأثيراً في مصرف الأردن والمصرف الأهلي متغيرين من المتغيرات المستقلة وهما ( $x_3, x_2$ ) مع المتغيرات المعتمدة وجاءت قوة التأثير المتغير المستقل ( $x_1$ ) ضعيفة مع المتغيرات المعتمدة. نستنتج من ذلك أن المصارف التجارية أكثر تحسساً بالمخاطر الائتمانية لتأثره القوي بنسبتين من نسب قياس المخاطر الائتمانية بينما جاء التأثير ضعيفاً في النسبة الثالثة بينما كان المصرف الإسلامي تأثره بنسبة واحدة بقوة من ثلاث نسب لقياس المخاطر الائتمانية التي تم اعتمادها .

## الإستنتاجات

1- تطور عمل المصارف الإسلامية على الرغم من النشأة الحديثة وأدائها دوراً فاعلاً في تنمية المجتمع المسلم ورفده بخدمات مشتقة من التشريع الإسلامي. إنَّ بروز الفكر الإسلامي عالمياً عن طريق قيام كثير من المصارف التجارية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية مع الخدمات المصرفية التجارية.

2- تقليد المصارف الإسلامية للمصارف التجارية باستعمال معايير إدارة الائتمان ومعايير إدارة المخاطر الائتمانية الخاصة بالمصارف التجارية. وعدم وجود نماذج لإدارة الائتمان هي من لمسات المسلمين.

3- المصارف الإسلامية الأردنية و التجارية في الأردن تكون خاضعة لقوانين الرقابة من قبل المصرف المركزي وعدم الالتفات إلى جوهر عمل المصارف الإسلامية المختلفة عن جوهر عمل المصارف التجارية من حيث الاحتفاظ بنسب الاحتياطي القانوني وتحديد معدلات الائتمان .

4 - ضعف الابتكارات في صيغ الاستثمارات في المصارف الإسلامية

5- ارتفاع المخاطر الأخلاقية في المصارف الإسلامية خصوصاً في المضاربة والمشاركة مما جعل المصارف الإسلامية تخفض استثماراتها في هذا الجانب

6- اختلاف المخاطر الائتمانية لكل أداة من الأدوات الاستثمارية الإسلامية فالمخاطر الائتمانية للمضاربة هي تختلف عن المخاطر الائتمانية للسلم وهذه بدورها تختلف عن المرابحة وغير ذلك.

7- تم قياس الانحراف المعياري لنسبة السيولة السريعة ومؤشرات الربحية  $RoA, ROE$  وقياس درجة الفشل المالي باستعمال نموذج التمان ودالة الانحدار الخطي المتعدد . وأثبتت أن المصارف الإسلامية أكثر أمان إذا ما قورنت بالمصارف التجارية

8- طبيعة التأثير بين المتغيرات المستقلة وبين المتغيرات التابعة في المصرف الإسلامي هي عكس طبيعة التأثير في مصرف الأردن التجاري والمصرف الأهلي

9- ابتعدت قيم  $Z$  للتنبؤ بالفشل المالي التقديري في المصرف الإسلامي عن حد الفشل المالي البالغ أصغر أو يساوي (1.1) لتصل إلى درجات عالية بلغ معدلها (5.13) للمدة (2021- 2012) بينما كانت قيمة  $Z$  للمدة نفسها في المصارف التجارية تقترب كثيراً من درجة الفشل إذ بلغ معدلها لمصرف الأردن (1.7) بينما كان معدلها (1.25) للمصرف الأهلي الأردني.

## التوصيات

- 1- ضرورة إيجاد مركز إسلامي يحتوي على جميع الطوائف الإسلامية لغرض توحيد الفتاوى التي تخص المعاملات الإسلامية المصرفية وإصدار تعليمات موحدة
- 2- البحث والتطوير من أجل صياغة نماذج لإدارة المخاطر الإسلامية من الفكر الإسلامي لتحقيق استقلالية العمل الإسلامي المصرفي عن العمل المصرفي التجاري
- 3- ضرورة قيام المصرف المركزي بإصدار قوانين وتعليمات مستقلة بالمصارف الإسلامية في الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلامية والمصارف التجارية
- 4- البحث الفقهي البناء من أجل إيجاد أدوات استثمارية جديدة لتوسعة نطاق الاستثمارات الإسلامية في المصارف
- 5- تفعيل الاستثمار في المشاركة والمضاربة عن طريق اختيار المستثمر الأمين الملتزم بالأخلاق الإسلامية الرفيعة من بين المستثمرين أو قيام المصرف بالبحث عن المستثمر الأمين.
- 6- ضرورة التعرف على مخاطر الائتمان لكل أداة استثمارية إسلامية وتقييم المخاطر الائتمانية بشكل مستقل لكل أداة استثمارية من أجل تسهيل عملية إدارة المخاطر
- 7- يمكن اعتماد نتائج الدراسة الإحصائية وتقديرات التمان لقياس الفشل المالي من عدمه في عينة المصارف العراقية من قبل الباحثين لتطوير عمل المصارف العراقية
- 8- طبيعة عمل المصارف الإسلامية يختلف نهائياً عن طبيعة عمل المصارف التجارية التي يتطلب منها أن تتخذ إجراءات وتدابير لمواجهة المخاطر الائتمانية وإن هذه التدابير ليس بالضرورة أن تكون مشابهة للتدابير المتخذة في المصارف التجارية للاختلافات الجوهرية بين النظامين .
- 9- التأكيد على تفعيل دور المصارف الإسلامية وأهميتها في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة لقدرة هذه المصارف على النمو والاستمرارية لانخفاض نسب الفشل التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

## المصادر

### أولاً- المصادر العربية

\* القرآن الكريم

أ:- الكتب

- 1- إبراهيم عبد الحليم عباده , مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية, الطبعة الأولى , دار النفائس للنشر والتوزيع , عمان – الأردن, 2008.
- 2- أحمد سليمان خصاونة, المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها, مطبعة عالم الكتب الحديث, عمان – الأردن, 2008.
- 3- أحمد فهد الشبيدي, عمليات التورق و تطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية, دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, 2005.
- 4- أحمد محمد أحمد كليب, الخسارة مفهومها ومعايير احتسابها وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي, الطبعة الأولى, دار النفائس للنشر والتوزيع, الأردن, 2010.
- 5- أحمد محمد محمود نصار, الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية, دار الكتب العلمية للنشر, بيروت – لبنان, 2010.
- 6- حيدر يونس الموسوي, المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية, الطبعة الأولى, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, 2011.
- 7- خليف عيسى, التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي, الأردن, 2011.
- 8- رضا صاحب ابو حمد, ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر, دار الفكر للمطبوعات والنشر والتوزيع, 2002 .
- 9- سامر مظهر قنطججي, صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية, شعاع للنشر و العلوم, حلب – سوريا, 2010.
- 10- صادق راشد الشمري, أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان – الأردن , 2011.
- 11- صالح حميد العلي , المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية , مطبعة دار النور,دمشق – سوريا , 2008 .
- 12- عائشة الشرقاوي , البنوك الإسلامية : التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق , المركز الثقافي العربي , الدار البيضاء – المغرب , 2000 .



- 13- عبد اقحف و محمود البعلي, تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية, من بحوث المؤتمر الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية , غرفة تجارة و صناعة دبي – الإمارات العربية المتحدة, المجلد الرابع, 2005.
- 14- عبد الجواد عبد الحميد, التمويل بالمشاركة في المؤسسات المالية الإسلامية , من بحوث المؤتمر الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية, غرفة تجارة وصناعة دبي – الإمارات العربية المتحدة, المجلد الرابع, 2005.
- 15- عبد الحميد الغزالي, أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا وإسلاميا مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية, الطبعة الثانية, دار النشر للجامعات, القاهرة – مصر, 2009.
- 16- عبد الرحمن بن عبد العزيز النفيسة, صناديق الاستثمار الضوابط الشرعية والأحكام النظامية , دار النفائس للنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2010.
- 17- عبد الرحيم الشافعي, المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي , عالم الكتب الحديثة للنشر, الأردن , 2009.
- 18- علي محمد شلهوب, شؤون النقود وأعمال البنوك, شعاع للنشر والتوزيع, سوريا, 2007.
- 19- عمر مصطفى جبر إسماعيل, ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي و تطبيقاته المعاصرة, الطبعة الأولى , دار النفائس للنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2010.
- 20- فؤاد الفسفوس, البنوك الإسلامية, الطبعة الأولى , مطبعة كنوز المعرفة , الأردن , 2010.
- 21- فليح حسن خلف, البنوك الإسلامية, عالم الكتب الحديثة, 2006.
- 22- قذافي عزات الغنائيم, العذر وأثره في عقود المعاوضات المالية في الفقه الإسلامي, دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان – الأردن , 2008.
- 23- قطب مصطفى سانو, الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي , دار النفائس للنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2000.
- 24- قيصر عبد الكريم الهيتي, أساليب الاستثمار وأثرها في الأسواق المالية (البورصة), مطبعة مؤسسة رسلان علاء الدين, دمشق – سوريا, 2006.
- 25- ماريجا نور وسييس, تحليل البيانات باستخدام spss 17.0 , (ترجمة وإعداد لجنة التأليف والترجمة), الطبعة الأولى, شعاع للنشر والعلوم , سورية – حلب , 2010.
- 26- محمد باقر الصدر, البنك اللاربوي في الإسلام, الطبعة الأولى, مطبعة شريعت, قم – إيران, 1979.

- 27- محمد محمود العجلوني, البنوك الإسلامية إحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية, دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان – الأردن, 2010.
- 28- محمود عبد الكريم أحمد أرشيد, الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية, دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, 2007.
- 29- محمود حسين الوادي و د. حسين محمد سمح, المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية, الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان – الأردن, 2009.
- 30- محمود عبد الكريم إرشيد, القوى البشرية في المصارف الإسلامية, الطبعة الأولى, دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, 2010.
- 31- منذر قحف و د. عماد بركات, التورق في التطبيق المعاصر, من بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية, غرفة تجارة وصناعة دبي – الإمارات العربية المتحدة, المجلد الرابع, 2005.
- 32- ناصر محمد جرادات و د. احمد إسماعيل المعاني, الأزمة المالية العالمية و الآفاق المستقبلية, الطبعة الأولى, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, 2011.
- 33- اوجين بريهام و ميشيل ابرهاردت, الادارة المالية والتطبيق العملي, دار المريخ للنشر, الرياض – المملكة العربية السعودية, كتاب مترجم, ترجمة سرور علي ابراهيم, 2009.

#### ب:- البحوث والدراسات

- 1- طارق الله خان و حبيب أحمد, إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية, البنك الإسلامي للتنمية, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, جدة – المملكة العربية السعودية, 2003.

#### ج :- الرسائل والاطاريح

- 1- حيدر يونس كاظم الموسوي, اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, 2008.
- 2- محمد داود عثمان, اثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك, أطروحة دكتوراه, 2008.
- 3- نوري عبد الرسول الخاقاني, المصرفية الإسلامية الأسس النظرية ومشاكل التطبيق-, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, 2002.

د:- التقارير والنشرات

- 1- التقارير المالية للمصرف الإسلامي الأردني للمدة (2011-1996).
- 2- التقارير المالية لمصرف الأردن التجاري للمدة (2011-1996).
- 3- التقارير المالية للمصرف الأهلي الأردني التجاري للمدة (2011-1996).
- 4- التقارير المالية لجمعية المصارف الأردنية للمدة (2011-1996).

ثانيا - المصادر باللغة الانكليزية

#### A: Books

1-Amalendu Ghosh," Managing Risks in Commercial and Retail Banking"  
,John Wiley & Sons Singapore , 2012.

2-Anthony Saunders & Linda Allen , " Credit Risk Measurement In and  
Out of the Financial Crisis New Approaches to Value at Risk and Other  
paradigms" , John Wiley & sons , Inc. , 2010.

3-Anthony Saunders & Linda Allen , "Credit Risk Measurement New  
Approaches to Value at Risk and Other paradigms" , John Wiley & sons ,  
Inc. , 2002.

4-Anthony Saunders & Linda Allen , " Credit Risk Measurement In and  
Out of the Financial Crisis" , John Wiley & sons , Inc. , 2010.

5-Anthony Saunder & Marcia Millon cornett," Financial Institutions  
Management" , Mc Graw Hill, 2008.

6-Barbara Casu ,Claudia Girardone &Philip Molyneux," Introduction to  
Banking" , Ft – prentice Hall, 2006.

7-chris Marrisono," The Fundamentals of Risk Measurement" , Mc Graw  
Hill, 2002.

- 8-Davide Allen , Paul Brockman & Burt Porter , " The Credit Derivatives Hand book Global Perspectives , Innovations and Market Drivers" , Mc Graw Hill , 2008.
- 9-Don M.Chance & Robert Brooks , " An Introduction to Derivatives and Risk Management" , 2009.
- 10-Douglas W.Hubbard," The Failure of Risk Management " , John Wiley & sons, Hoboken, New Jersey, 2009.
- 11-Frans De Weert," Bank and Insurance Capital Management" ,John Wiley and sons, 2011.
- 12-Glyn A.Holton , " Risk Theory and Practice" , Elsevier , 2003;
- 13-Gunter Löffler & Peter N. Posch , " Credit Risk Modeling using Excel and VBA" , Creat Britain , 2011.
- 14-Gunter Melsser , " Credit Derivatives : Application , Pricing and Risk Management" , Black well , 2005.
- 15- Great Britain , "Management of Risk", The Stationery Office ,2007.
- 16-Herbert B.Mayo," Investments an Introduction" , 9<sup>th</sup>, Thomson, South – Western .
- 17-Jeff Madura , " Financial Institutions and Markets", Thomson, 2008.
- 18-John C.Hull , " Risk Management and Financial Institutions " , Pearson , 2010.
- 19-John C.Hull , " Option , Futures and Other Derivatives " , Pearson Prntice Hall , 2009.
- 20-John Wiley , " Risk Management in Banking " , Creat Britain , 2010.
- 21-Keith Pilbeam , " Finance & Financial Markets " , Palgrave Macmillan , 2008.
- 22-Michael , " Credit Ratings Methodologies,Rationale, and Default Risk " , Creat Britain , 2005.
- 23-Peter.Rose,"Commercial Bank Management", Mc Graw\_hill,2002.

24-Rudolf Duttweiler , " Management Liquidity in Banks" , John Wiley & sons ,2009.

25-Satyjit Das , " Credit Derivatives CDOs & Structured Credit Products " , John Wiley & sons ,2005.

26-Tony Van Gestel & Bart Baesens, " Credit Risk Management – Basic Concepts : Financial risk, components, rating analysis, models economic and reqalatory capital" , Oxford University press , 2009.

27-Weston .Liz. , " Your Credit Score" , Publishing as ft Press , 2012.

ملحق رقم (1)

البيانات التقديرية لقياس درجة الفشل المالي للمصرف الإسلامي للمدة (2021-2012)

السنة	رأس المال	مجموع الموجودات	الأرباح المحتجزة	الأرباح قبل الفوائد	حق الملكية	مجموع المطلوبات
2012	1564656682	3226283110	6155599	108576956	229543278	902380829
2013	1871699665	3591381154	7023538	123886306	254694185	938476032
2014	2238995734	3997207224	8013857	141354275	282600860	976015104
2015	2678368752	4448891640	9143811	161285228	313565251	1015055708
2016	3205962859	4951616395	10433088	184026445	347743863	1055657936
2017	3833697792	5511149084	11904153	204974174	385647944	1097884253
2018	4584813561	6133908926	13582639	239580533	427683569	1141799623
2019	5484522007	6827040635	15497791	273361388	474301078	1187471608
2020	6560786223	7598446227	17682979	311905344	525999895	1234970472
2021	7848252922	8457126301	20176279	355883998	583333883	1284369291

المصدر :- من أعداد الباحث

## ملحق رقم (2)

البيانات التقديرية لقياس درجة الفشل المالي لمصرف الأردن للمدة (2012-2021)

السنة	رأس المال	مجموع الموجودات	الأرباح المحتجزة	الأرباح قبل الفوائد	حق الملكية	مجموع المطلوبات
2012	338875709	2245610973	26047031	85662542	322267096	1930765249
2013	342537483	2456462422	43498542	90802295	373829831	2085226469
2014	345962858	2677544040	72642565	96250433	433642604	2252044587
2015	349422487	2918523004	121313084	102025459	503025421	2432208154
2016	352916712	3181190074	202592850	108146987	583500488	2626784806
2017	356445879	3467497181	338330059	114635806	677171006	2836927591
2018	360010338	3779571927	565011199	121513954	785518367	3063881798
2019	363610441	4119733409	943568702	128804791	911201306	3308992345
2020	367246545	4490509406	1575759732	136533079	1056993515	3573711732
2021	370919011	4894655253	2631518753	144725064	1226112477	3859608671

المصدر:- من أعداد الباحث

### ملحق رقم (3)

البيانات التقديرية لقياس درجة الفشل المالي للمصرف الأهلي للمدة (2012-2021)

السنة	رأس المال	مجموع الموجودات	الأرباح المحتجزة	الأرباح قبل الفوائد	حق الملكية	مجموع المطالبات
2012	443771780	2822511328	4425496	86484327	286780943	2549294548
2013	461522651	3020087121	4868045	89943700	321194656	2753238112
2014	479983557	3231493219	5354849	93541448	359738014	2973497161
2015	499182899	3457697744	5890334	97283105	402906575	3211376934
2016	519150215	3569005654	6479367	101174429	451255364	3468287089
2017	539916223	3820726050	7127303	105221406	505406007	374550056
2018	561512871	4088176873	7840033	109430262	566054727	4045410060
2019	583973385	4374349254	8624036	113807472	633981294	4369042862
2020	607332320	4680553702	9486439	118359770	710059049	4718566291
2021	631625612	5008192461	10435082	123094160	795266134	5096051594

المصدر:- من أعداد الباحث



## Abstract

**Importance of the study** The success of credit risk management means increasing the efficiency of the Islamic bank in the management of investors' money and therefore increase the capacity of the Islamic bank in achieving the development side of the community and increase its competitiveness and achieve the principle of continuity is risk management is an important tool in making investment decisions good. The challenge for financial institutions and international banking and the emergence of importance of Islamic thought in the arena of the global financial and especially after the U.S. subprime mortgage crisis that hit the U.S. market (2007), which left significant adverse effects including a point of weakness in the financial risk management pursued by the capitalist system and draws a lot of traditional banks to provide financing tools Islamic therefore highlights opportunity for the Islamic regime to put Islamic alternative in hedging and risk management.

The controversy arises about the problem of credit risk on Islamic banking compared with commercial banks and some studies have indicated increased credit risk impact on Islamic banks at a higher level of commercial banks and that the principles of Islamic Sharia emphasizes in its financial transactions on the subscription gains and losses and not dealing at usurious interest rates **assumption of the study** Increased credit risks negative impact on Islamic banks more than the commercial banks formulas different investment, variation after credit risk banking in both the commercial banks and Islamic formulas different investment, it is the impact of credit risk formulas different investment for each of the Islamic banks and commercial.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research  
University of Karbala  
college of Management and Economics  
Department of Banking and Finance**

## **Impact of credit risk on Islamic investment formulas**

**((A comparative study with the commercial banks))**

Introduction to the Board of the College of of Management and Economics at the University of Karbala, which is part of the requirements of a master's degree in Finance and Banking

**Master's degree student: - Moaiad Mohammed Abd**

supervision by  
Assistant Professor  
Dr. Abbas Kadhim Jassim Daami

2012

1433